مجلة جامعة بني وليد

للعلوم الإنسانية والتطبيقية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن جامعة بني وليد

بني وليد – ليبيا

السنة الرابعة – العدد الخامس عشر – مارس 2020 م

التوثيق: الدار الوطنية للكتاب بنغازي 121 /2017

مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية و التطبيقية

السنة الرابعة – العدد الخامس عشر – مارس 2020 م

المشرف العام للمجلة

د. عبد الحميد فرج صالح

رئيس تحرير المجلة

د. الطاهر سعد ماضي

مدير تحرير المجلة

أ. أشرف علي محمد لامه

هيئة تحرير المجلة

د. منصور محمد ونيس	د. أعويدات حسن بالحاج
د. عبد الله صالح أزبيدة	د. علي محمد شقلوف
د. عبد الله الشيباني	د. محمد نافع اسطيل
د. فرج خليل سالم	د. مفتاح الفيتوري الجمل

اللجنة الاستشارية للمجلة

د. محمد عثمان الفيتوري	رئيساً
د. إبراهيم أحمد خليل	عضواً
د. عبد الحكيم محمد عثمان	عضواً
د. مصباح ياقة السوداني	عضواً
د. رمضان الطاهر	عضواً
د. جعفر الصيد عوض	عضواً
أ. علي صالح اقريميدة	عضواً
أ. إسماعيل مصباح عبد القادر	عضواً
أ. علي مصباح ارحومة	عضواً
أ. عامر فتح الله المبروك	عضواً

أمين سر المجلة

جمال محمد الجهيمي

قواعد النشر بمجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية

مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية مجلة علمية فصلية محكمة تهتم بنشر البحوث والدراسات العلمية الأصيلة والمبتكرة في العلوم الإنسانية والتطبيقية .

وإذ تـرحب المجلة بالإنتاج المعرفي والعلمي للباحثين في المجالات المشار إليها تحيطكـم علماً بقواعد النشر بها وهي كالتالي :

1– تقبل البحوث باللغتين العربية والإنجليزية على أن تعالج القضايا والموضوعات بأسلوب علمي موثق يعتمد الإجرائية المعتمدة في الأبحاث العلمية، وذلك بعرض موضوع الدراسة وأهدافها ومنهجها وتقنياتها وصولاً إلى نتائجها وتوصياتها ومقترحاتها.

2– يكون التوثيق بذكر المصادر والمراجع بأسلوب أكاديمي يتضمن:

أ– الكتب : اسم المؤلف، عنوان الكتاب، مكان وتاريخ النشر، اسم الناشر، رقم الصفحة .

ب– الدوريات : أسم الباحث، عنوان البحث، اسم المجلة، العدد وتاريخه، رقم الصفحة .

3– معيار النشر هو المستوى العلمي والموضوعية والأمانة العلمية ودرجة التوثيق وخلو البحث من الأخطاء التحريرية واللغوية وأخطاء الطباعة.

4– أن يكون النص مطبوعا على برنامج (Microsoft Word) ويكون حجم الخط (12) ونوعه (Simplified Arabic)، على حجم ورق مخصص بالمواصفات التالية :
(عرض 17سم، ارتفاع 24 سم) أو (عرض 6.70 إنش، ارتفاع 9.45 إنش).

5–أن لا يزيد حجم الدراسة أو البحث على (25) صفحة كحد اقصى وان يرفق بخلاصة للبحث أو المقالة لا تتجاوز(60)كلمة تنشر معه عند نشره .

6– ترحب المجلة بتغطية المؤتمرات والندوات عبر تقارير لا تتعدى (10) صفحات (A4) كحد اقصى، يذكر فيها مكان الندوة أو المؤتمر وزمانها وأبرز المشاركين، مع رصد أبرز ما جاء في الأوراق والتعقيبات والتوصيات .

7– ترحب المجلة بنشر مراجعات الكتب بحدود (10) صفحات (A4) كحد أقصى على أن لا يكون قد مضى على صدور الكتاب أكثر من عامين. على أن تتضمن المراجعة عنوان الكتاب وأسم المؤلف ومكان النشر وتاريخه وعدد الصفحات، وتتألف المراجعة من عرض وتحليل ونقد، و أن تتضمن المراجعة خلاصة مركزة لمحتويات الكتاب، مع الاهتمام بمناقشة أطروحات المؤلف ومصداقية مصادره وصحة استنتاجاته .

8– يرفق مع كل دراسة أو بحث تعريف بالسيرة الأكاديمية والدرجة العلمية والعمل الحالي للباحث.

9– لا تدفع المجلة مكافآت مالية عما تقبله للنشر فيها.

10– لا تكون المواد المرسلة للنشر في المجلة قد نشرت أو أرسلت للنشر في مجلات أخرى.

11– تخضع المواد الواردة للتقييم، وتختار هيئة تحرير المجلة (سرياً) من تراه مؤهلاً لذلك، ولاتعاد المواد التي لم تنشر إلى أصحابها.

12 – يتم إعلام الباحث بقرار التحكيم خلال شهرين من تاريخ الإشعار باستلام النص، وللمجلة الحق في الطلب من الباحث أن يحذف أي جزء أو يعيد الصياغة، بما يتوافق وقواعدها.

13– تحتفظ المجلة بحقها في نشر المادة وفق خطة التحرير، وتؤول حقوق الطبع عند إخطار الباحث بقبول بحثه للنشر للمجلة دون غيرها.

14– مسؤولية مراجعة و تصحيح و تدقيق لغة البحث تقع علي الباحث، على أن يقدم ما يفيد بمراجعة البحث لغويا، ويكون ذلك قبل تقديمه للمجلة.

15– ترسل البحوث والدراسات والمقالات باسم مدير التحرير.

بخصوص البحوث والدراسات والمقالات التي تسلم إلى مقر المجلة، فإن البحث يسلم على قرص مدمج(CD) مرفقا بعدد 2 نسخة ورقية.

للمزيد من المعلومات والاستفسار يمكنكم المراجعة عبر :

الهاتف

00218928567953

البريد الإلكتروني

jurbwu@bwu.edu.ly

صفحة المجلة علي فيسبوك

(مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية و التطبيقية)

مقر المجلة

إدارة المكتبات والمطبوعات والنشر بالجامعة – المبنى الإداري لجامعة بني وليد

بني وليد – ليبيا

محتويات العدد

عنوان البحث	أسم الباحث	رقم الصفحة
استدلال الشافعية بأخبار الآحاد " دراسة أصولية "	د. محمد السايح الكوربو	7
منظور التفاعلية الرمزية وتصوره لو اقع الإنسان والمجتمع	د. الطاهر سعد ماضي	29
مجال السلطة التقديرية في القرار الإداري	أ. بدر ميلاد عقيلة الجمل	44
أثر بعض مكونات إدارة المعرفة على عمليات القيادة الإدارية دراسة تحليلية لآراء بعض القادة الإداريين في مصرف الصحارى	د. رضا عبدالله أبوراس د. عياد جمعة عياد	59
تأثير الجماعات المرجعية على القرار الشرائي دراسة ميدانية علي سوق أبو سليم للملابس	د.محمد ابوبكر عثمان الحضيري د. .صالح العجيلى صالح ميلاد	85
أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري في ليبيا	د. مفتاح المبروك ميلاد علي	109

استدلال الشافعية بأخبار الآحاد " دراسة أصولية "

د. محمد السايح الكوربو– كلية القانون – جامعة بني وليد

مقدمــة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة وأزكى التسليم ... وبعد .

إن السنة النبوية المطهرة هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي قائم بذاته.

وقد اعتبر علماء الشـــرع الكريم كل ما نقل عن النبي ﷺ من أقوال أو أفعال أو تقريرات أو صفة سنة نبوية.

وقد قسـم الجمهور السـنة النبوية من حيث روايتها إلى متواترة وآحاد، بينما قسـمها الأحناف إلى متواترة ومشهورة وآحاد .

وقد كان لاختلاف العلماء في تقســـيمها من حيث روايتها وعدد رواتها اختلافٌ في حكمها، ففي الوقت الذي أفـــاد فيه الخبر المتواتر العلم، كان الحكم بوجوب العمل به وتكفير جاحده، إلا اذا كان اللفظ الوارد فيه ظنيُ الدَلالة، وكان حكم خبر الآحاد الذي لم يصـل إلى درجة التواتر إفـــادة الظن عند الجمهور، و وجوب العمل به في الأحكام العملية دون الأحكام الاعتقادية .

ونتيجة لذلك فقد تنوعت آراء العلماء في المذاهب الأربعة حول أخبار الآحاد، من حيث إفادتها للعلم أو الظن، وكذلك حكم العمل بها في الأحكام العملية والأحكام الاعتقادية والعلمية .

ولذلك رأيت أن أتناول بالدراسة مذهب السادة الشافعية في خبر الآحاد للأسباب الآتية:

1- الوقوف على آراء علماء الشافعية في خبر الآحاد.

2- معرفة الشروط التي اشترطها الشافعية للعمل بخبر الآحاد.

3- كيف تعامل الشافعية مع الحديث المرسل.

4- ما مدى حجية خبر الآحاد عند الشافعية.

5- ما موقف الشافعية من شروط الأحناف في خبر الآحاد .

6- الوقوف على أقوال الشـــافعية في الرد على المالكية في عدم الأخذ بخبر الآحاد إذا خالف عمل أهل المدينة .

حيث كانت هذه الأسباب الدافع وراء تناول هذا الموضوع بالبحث والدراسة، وكان تناولي له عبارة عن عرض لأهم آراء السادة الشافعية، حيث استخدمت في ذلك المنهج الوصفي التحليلي ولم يكن لي من جهد سوى حوصلة الآراء والتعليق عليها إن دعت الحاجة لذلك .

ولم أقــم بتقسيم هذه الدراسة إلى مباحث أو مطالب كما هو مقرر في مناهج البحث العلمي؛ وذلك لأن تناولي للموضوع كان محدوداً ؛ لذا رأيت أن أعرضه على هيئة نقاط .

وأخيرا لا يســعني إلا القول : إن وفقت فمن الله، وإن كان غير ذلك فهذا جهد العاجز و أســأل الله لتوفيق والسداد .

أقسام السنة النبوية باعتبار الرواية:

هناك أنواع للسـنة النبوية المطهرة بحسـب روايتها عن الرسـول الكريم عليه أفضـل الصـلاة والسلام وطرق وصولها إلينا، حيث إن للعلماء في تقسيمها بهذا الاعتبار مذهبين:

المذهب الأول: وهو مذهب الجمهور ويرون أن السنة تنقسم قسمين:

القسم الأول: السنة المتواترة: وهو الخبر الذي جمع أربعة شروط هي: جمع غفير استحالت العادة على تواطؤهم وتوافقهم على الكذب، ورووا ذلك عن مثلهم من الابتداء إلى الانتهاء، وكان مستند انتهائهم الحس، وأن يصحب خبرهم إفادة العلم لسامعه.[1]

القسم الثاني: سنة الآحاد أو خبر الآحاد: كما أنهم يقسمون سنة الآحاد إلى ثلاثة:

أ- الغريب ب- العزيز ج- المستفيض.

أ- الحديث الغريب: وهو ما يرويه راوٍ واحد في كل طبقة من طبقاته الثلاث (طبقة الصـحابة، طبقة التابعين، طبعة تابعي التابعين).

ب- الحديث العزيز: وهو ما يرويه اثنان في كل طبقة من الطبقات الثلاث أو في طبقة منها ولو كان الرواة في الطبقتين أكثر من اثنين.

ج- الحديث المستفيض: وهو ما يرويه ثلاثة رواة أو أكثر في الطبقات الثلاث بحيث لا ينقص عدد الرواة عن ثلاثة ولا يصل إلى مرتبة المتواتر.

المذهب الثاني: وهو مذهب الأحناف حيث يذهبون إلى أن السنة تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

أ- السنة المتواترة ب- السنة المشهورة ج- سنة الآحاد أو خبر الآحاد.

والسنة المشهورة: عندهم ما كان في الأصل من أخبار الآحاد ثم انتشر فصار ينقله قوم لا يتوهم تواطؤهم على الكذب وهم أهل القرن الثاني من الهجرة (بعد عصـر الصـحابة ومن بعدهم من

(1) الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، تقديم الحافظ التجاني، مراجعة عبدالحليم محمود وآخرون، مطبعة السعادة، ط:1، لات ،ص50.

الرواة) ومن ثم فقد بلغ هذا الحديث أو الخبر الواصـــل عنهم بشـــهادتهم وتعديلهم فبلغ منزلة الخبر المتواتر حجة في العمل به.[1]

وقد عرف الأحناف أيضاً السنة المشهورة : بأنها كانت من الآحاد في الأصل ثم تواترت في القرنين الثاني والثالث، وهي عندهم تفيد الطمأنينة، وبمنزلة المتواتر في الاحتجاج بها ويضـــلل جاحدها ولا يكفر وهي دون المتواتر وفوق الآحاد، ومثلوا لها بحديث المســـح على الخفين وحديث الرقم.[2]

المشهور عند المحدثين:

عرفه ابن حجر: بأنه " ماله طرق محصـــورة بأكثر من اثنين وهو المشـــهور عند المحدثين، ســـمي بذلك لوضـــوحه، وهو المســـتفيض على رأي جماعة ســـمي بذلك؛ لانتشـــاره من فاض الماء يفيض".[3]

- **التعريف بسنة الآحاد أو خبر الآحاد:**

يقول الإمام الباجي: "وحد خبر الآحاد عند أهل الأصـول ما لم يقع العلم بمخبره ضـرورة من جهة الإخبار به، وإن كان القائلون له جماعة". [4]

ويقول الإمام القرافي: "وهو خبر العدل الواحد أو العدول المفيد للظن". [5]

ويقول الإمام الغزالي:" وهو ما لا ينتهي من الأخبار إلى حد التواتر المفيد للعلم، فما نقله من خمسة أو ستة مثلاً فهو من خبر الواحد". [6]

ويقول إمام الحرمين:" وهو مقابل المتواتر؛ وهو الذي يوجب العمل ولا يوجب العلم لاحتمال الخطأ فيه".[7]

---

(1) انظر: أصول البرذوي، علي بن محمود البرذوي، بهامش كتاب كشف الأسرار، دار الكتال العربي، بيروت لبنان، ، 1979، ج2 ص368، 378.

(2) انظر: الإحكام في أصول الأحكام، سيف الدين علي بن محمد الآمدي، تحق : عبدالرزاق عفيفي، المكتب الاسلامي بيروت لبنان، لاط لات، ج2 ص31، انظر: مختصر المنتهى الأصولي مع شرحه وحواشيه لابن الحاجب، تحق: شعبان محمد اسماعيل، مكتبة الكليات الازهرية، القاهرة مصر، 1973 ج2 ص55، انظر: كشف الأسرار عن أصول البرذوي، علاء الدين بن أحمد البخاري، ج2 ص368.

(3) شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر العسقلاني، مطلعة بابي الحلبي، القاهرة مصر، 1973، ص5.

(4) أحكام الفصول في أحكام الأصول، للإمام الباجي، تحق: عبدالله الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، 1409 ه، ص319.

(5) شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول للإمام القرافي، تحق: طه سعد، مكتبة الكليات الازهرية، القاهرة، مصر، 1393ه، ص356.

(6) المستصفى من علم الأصول لأبي حامد الغزالي، المطبعة الأميرية بولاق، القاهرة، مصر، 1324هـ ج1 ص45.

(7) شرح الورقات في علم أصول الفقه، لجلال الدين المحلى، دار الفكر، بيروت لبنان، 2003، ص63.

وعلى هذا نخلص إلى القول بأن خبر الآحاد – الذي نتناوله في هذه الدراسة: هو الذي يروى عن النبي ﷺ عن طريق الضابطين أو غيرهم الذين لم يصلوا إلى حد التواتر، ولا يخرجه عن الآحاد كونه اشتهر بعد القرن الأول لوروده عن طريق الآحاد المفيد للظن لا العلم.

أقوال بعض علماء الحديث النبوي في أخبار الآحاد:

يقول الإمام النووي: "ما قاله المحققون والأكثرون فإنهم قالوا أحاديث الصحيحين التي ليست بمتواترة إنما تفيد الظن، فإنها أخبار آحاد والآحاد إنما يفيد الظن على ما تقرر لا فرق بين البخاري ومسلم وغيرها في ذلك، وتلقى الأمة بالقبول إنما أفادنا وجوب العمل بما فيها وهذا متفق عليه، فإن أخبار الآحاد التي في غيرها يجب العمل بها إذا صحت أسانيدها ولا تفيد إلا الظن فكذا الصحيحان، وإنما يفرق الصحيحان وغيرهما من الكتب في كون ما فيها صحيحاً لا يحتاج إلى النظر بل العمل به مطلقاً، وما كان في غيرهما لا يعمل به حتى ينظر وتوجد فيه شروط الصحيح، ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيها إجماعهم على أنه مقطوع بأنه كلام النبي عليه أفضل الصلاة والسلام".[1]

ويقول الحافظ العراقي: "وحيث قال أهل الحديث هذا حديث صحيح فمرادهم فيه ظهر لنا عملاً بظاهر الإسناد، لا أنه مقطوع بصحته في نفس الأمر، كجواز الخطأ والنسيان على الثقة هذا هو الصحيح الذي عليه أكثر أهل العلم خلافاً لمن قال: إن خبر الواحد يوجب العلم الظاهر.

قال القاضي الباقلاني أبوبكر: إنه قول من لا يحصل علم هذا الباب، مؤكداً قولهم هذا حديث ضعيف، فمرادهم لم تظهر لنا فيه شروط الصحة، لا أنه كذب في نفس الأمر؛ لجواز صدق الكاذب، وإصابة من هو كثير الخطأ". [2]

ويقول ابن رشد الحفيد: "وأما أهل الكوفة فردوا هذا الحديث بجملته لمخالفته للأصول المتواترة على طريقتهم في رد خبر الواحد إذا خالف الأصول المتواترة، لكون خبر الواحد مظنوناً والأصول يقينية مقطوع بها كما قال عمر رضي الله عنه في حديث فاطمة بنت قيس: ما كنا لندع كتاب الله وسنة نبينا لحديث امرأة".[3]

([1]) صحيح مسلم بشرح النووي، يحيى بن شرف النووي، دار احياء التراث العربي، بيروت لبنان، 1398ه، ج1 ص20.

([2]) فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي، شمس الدين السخاوي، تحق: عبدالرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، القاهرة مصر، ط:2-1968، ص9، والتبصرة والتذكرة، زين الدين عبدالرحيم بن الحسين عبدالرحمن العراقي، ج1 ص15.

([3]) بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لأبي الوليد محمد بن رشد القرطبي، تحق: طه عبدالرؤوف سعد، المكتبة الازهرية للتراث، القاهرة مصر،1986، ج2 ص216.

أقوال بعض علماء الشافعية في أخبار الآحاد:

يقول الإمام الغزالي: "خبر الواحد لا يفيد العلم وهو معلوم بالضرورة، فإنا لا نصدق بكل ما نسمع ولو صدقنا وقدرنا تعارض خبرين فكيف نصدق بالضدين؟

وما حكي عن بعض المحدثين من أن ذلك يوجب العلم فلعلهم أرادوا أنه يفيد العمل إذ يسمى الظن علماً؛ ولذلك قال بعضهم : يورث العلم الظاهر، والعلم ليس له ظاهر وباطن وإنما هو الظن"[1].

يقول الخطيب البغدادي: "خبر الآحاد : هو ما قصر عن صفة التواتر، ولم يقطع به العلم وإن روته الجماعة... وأما التعلق في أن خبر الواحد يوجب العلم فإن الله تعالى لما أوجب العمل بصدقه وصحته؛ لقوله تعالى: ﴿ وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ ﴾[3]، فإنه أيضاً بعيد، وقد ثبت إيجابه تعالى علينا العمل بخبر الواحد وتحريم القطع على أنه صدق أو كذب، فالحكم معلوم من أمر الدين وشهادة بما يُعلم ويُقطع به، ولو كان ما تعلقوا به من ذلك دليلاً على صدق خبر الواحد، لدلَّ على صدق الشاهدين أو صدق يمين طالب الحق، وأوجب القطع بإيمان الإمام والقاضي والمفتي، إذا لزمنا المصير إلى أحكامهم وفتواهم؛ لأنّه لا يجوز القول في الدين بغير علم وهذا عجز ممن تعلق به فبطل ما قالوا"[4].

يقول الإمام السبكي: "يجب العمل بخبر الواحد في الفتوى والشهادة إجماعاً، وكذا سائر الأمور الدنيوية وتابعه في الوجوب في الكل الجلال المحلي والبناني، والشيخ العطار في حاشيتهما فلم يفرقوا بين المذكورات في الحكم. [5]

حكم خبر الآحاد:

ذهب جمهور الأصوليين إلى أن خبر الواحد يفيد الظن لا اليقين ولا الطمأنينة ويجب العمل به لا الاعتقاد؛ للشك في ثبوته، وهذا هو مذهب أكثر العلماء وجملة الفقهاء. [6]

واستدلوا بأدلة منها:

([1]) المستصفى من علم الأصول، أبو حامد الغزالي، ص173.
([2]) سورة الإسراء، آية 136.
([3]) سورة البقرة، آية 169.
([4]) الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، ص65-66 بتصرف.
([5]) انظر حاشية البناني على المحلى على جمع الجوامع 131/2، حاشية ابن العطار على المحلى، 182/2.
([6]) انظر: المستصفى للإمام الغزالي، ص93، وكشف الأسرار على أصول الإمام البزدوي لعلاء الدين البخاري، ج1 ص690، وفواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت محب الله بن عبد الشكور، مؤسسة الحلبي، القاهرة مصر، مصورة عن الطبعة الاولى للمطبعة الاميرية، 1322ه، ج1 ص88، والتلويح على التوضيح لسعد الدين التفتازاني، مطلعة محمد صبيح واولاده، القاهرة مصر، 1957، ج2 ص3، وروضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة المقدسي، تحف: شعبان محمد اسماعيل، الكتبة المكية والمكتبة التدمرية، السعودية، ط:1-2000، ج1 س260، ويرى الآمدي وبعض المتأخرين أن خبر الآحاد يفيد العلم اليقيني إذا احتفت به القرائن، أصول الفقه الإسلامي، وهبة الزحيلي، ج1 ص455.

1- أن خبر الواحد لو اقتضى العلم لاقتضاه كل خبر. [1]

2- لو كان خبر الواحد يوجب العلم لما اعتبر فيه صفات المُخبر من العدالة والإسلام والبلوغ وغير ذلك.[2]

3- ولو كان موجباً للعلم لكان الشاهد الواحد إذا أخبر الحاكم بشيء وقع للحاكم علم ذلك ومعرفته... لأنّ العلم يقع بقوله. [3]

4- أنه يجوز السهو والخطأ والكذب على الواحد فيما نقله فلا يجوز أن يقع العلم بخبره. [4]

5- أنه لو كان يوجب العلم لوجب إذا عارضه خبر المتواتر أن يتعارضا، ولما لم يثبت أنه يقدم على المتواتر، دلّ على أنه غير موجب للعلم.

6- أنه لو أفاد العلم لجاز نسخ القرآن والأخبار المتواترة به لكونه بمنزلتها في إفادة للعلم. [5]

شروط الشافعية في العمل بأخبار الآحاد:

لقد اشترط الإمام الشافعي لقبول أحاديث الآحاد شروطاً في الراوي وهي[6]:

أ- أن يكون ثقة في دينه معروفاً بالصدق في حديثه.

ب- أن يكون عاقلاً لما يحدّث فاهماً له بحيث يستطيع أداء الحديث بحروفه كما سمع أو بألفاظ مساوية له لا يحدث به على المعنى.

ج- أن يكون ضابطاً لما يرويه بأن يكون حافظاً له إن حدَّث به من كتابه.

د- وأن يكون الخبر غير مخالف لحديث أهل العلم بالحديث إن شاركهم في موضوعه.

هـ- وألا يكون خبر الآحاد مرسلاً.

وقد اشترط هذه الشروط في كل طبقة من طبقات الرواة حتى ينتهي الحديث موصولاً إلى النبي ﷺ.

وفي الجملة فإن شرط العمل بخبر الآحاد عند الشافعية هو صحة السند واتصاله ولهذا لم يعملوا بالحديث المرسل إلا بشروط.

(1) انظر: المعتمد في أصول الفقه، لأبي الحسين البصري المعتزلي، تحق: محمد عبدالله آخرون، ج2 ص366.
(2) انظر: التبصرة والتذكرة، للحافظ العراقي، المطلعة الجديدة، فاس النغرب، 1354 ه، ص399.
(3) انظر: العمدة في أصول الفقه، لأبي يعلى الحنبلي، ج2 ص901-902، وانظر أحكام الفصول في أحكام الأصول لأبي الوليد الباجي، ص324-325.
(4) انظر: التمهيد في أصول الفقه، محفوز بن أمد بن الحسن الكوذاني، تحق: منير محمد أبوعمشة، ج3 ص79.
(5) انظر: المستصفى في علم أصول، لأبي حامد الغزالي، ج1 ص145، انظر: روضة الناظر لابن قدامة المقدسي، ص93.
(6) انظر: الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط1، 2003م، ج2 ص88-98، وأصول الفقه الإسلامي، وهبة الزحيلي، دار الفكر، دمشق سوريا، 1986، ج2 ص468.

الحديث المرسل:

تعريفه:

أ- عند المحدثين: هو ما رواه التابعي عن النبي ﷺ فيسقط الواسطة بينه وبين النبي وهو الصحابي.

ب- عند الأصوليين: فهو قول من لم يلق النبي ﷺ سواء كان من التابعين كبارهم أو صغارهم أو من

تابعي التابعين أو ممن بعدهم فيدخل فيه المنقطع مطلقاً. [1]

ومذهب السادة الشافعية في الحديث المرسل هو الاعتدال بين الرادين للمرسل والقائلين به، فيقبلون المرسل بشروط في المرسِل نفسه وفي الخبر المرسل.

أما شروط المرسل:

أ- أن لا يعرف له رواية عن مقبول الرواية من مجهول أو مجروح.

ب- أن لا يكون مما يخالف الحافظ إذا أسند الحديث فيما أسندوه وإلا لم يقبل.

ج- أن يكون من كبار التابعين، فإنهم لا يروون إلا عن صحابي أو تابعي كبير والأحاديث كانت في زمانهم يغلب عليها الصحة، كسعيد بن المسيب فإنه لا يروي إلا عن ثقة.

قال الإمام الشافعي في مراسيل سعيد بن المسيب: "إني تتبعتها فوجدتها مسانيد".

أما الخبر المرسل نفسه فيشترط لقبوله أموراً:

أ- أن يأتي مسنداً من طريق آخر عن الحفاظ العدول.

ب- أن يأتي مسنداً من طريق آخر فيكون دليلاً على تعدد مخرجه وأن له أصلاً.

ج- أن يعمل به بعض الصحابة؛ فذلك دليل على أن الصحابي إنما أخذه عن النبي ﷺ . [2]

ودليل الإمام الشافعي أن قبول الراوي مشروط بمعرفة عدالته وعدالة الأصل المرسل لم تعلم؛ لأن معرفتها فرع من معرفة اسمه، فإذا لم نعلمه تعين رده، وعندما ينظم إليه أحد الشروط السابقة يصير ظن صدقه راجحاً على ظن كذبه، ويكون العمل به سائغاً. [3]

---

(1) انظر: تدريب الراوي، لجلال الدين السيوطي، دار إحياء السنة النبوية، تح: عبدالوهاب عبداللطيف، ط:2، 1979م، ص117، ومقدمة ابن الصلاح، لابن الصلاح، مطبعة صبيح القاهرة، مصر، 1324هـ، ص20، ومعرفة علوم الحديث، للحاكم النيسابوري، طبع بدار المعارف العثمانية، ص25، وإرشاد الفحول الشوكاني، مطبعة بابي الحلبي، القاهرة، مصر، ص64.

(2) انظر: الرسالة للإمام الشافعي، مطبعة البابي الحلبي، 1358هـ، ص461، وانظر: نزهة النظر شرح نخبة الفكر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1987م، ص59-60، وانظر: نهاية السول في شرح منهاج الأصول، عبدالرحمن الأسنوي، دار الرسالة، بيروت، لبنان، ط:1، 1980، ج3 ص200.

(3) أصول الفقه الإسلامي، وهبة الزحيلي، ج1 ص461.

وقد قال الإمام الشـــافعي: "أقبل مراســـيل ســـعيد بن المســـيب؛ لأني اعتبرتها فوجدتها بهذه الشـــرائط ... وقال: ومن هنا أحببت قبول مراســـيله، ولا أســـتطيع أن أقول: الحجة تثبت به كثبوتها بالمتصل"[1].

الأمثلة على الحديث المرسل:

الحديث الأول: عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ قال: "لا يغلق الرهن ممن رهنه له غنمه وعليه غرمه"[2]، قال الشـــافعي: "أخبرنا الثقة عن يحيى بن أبي أنيســـة عن ابن شـــهاب عن ابن المســـيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مثله أو مثل معناه لا يخالفه (قال الشـــافعي) وبهذا نأخذ وفيه دليل على أن جميع ما كان رهناً غير مضـمون على المرتهن؛ لأن رسول الله ﷺ إذ قال: "الرهن من صـــاحبه الذي رهنه فمن كان منه شـــيء فضـــمانه منه لا من غيره"، ثم زاد فأكدّ له فقال: "له غنمه وعليه غرمه" وغنمه سلامته وزيادته وغرمه عطيه ونقصه فلا يجوز فيه إلا أن يكون ضمانه من مالكه لا من مرتهنه"[3].

ولقد أخذ السادة الشافعية بهذا الخبر المرسل الذي رواه الزهري عن سعيد بن المسيب؛ لأنّهم قالوا: "مراسيل سعيد بن المسيب حجة؛ لأنّها فُتِّشت فوجدت كلها مسندة". [4]

الحديث الثاني: عن الســـيدة عائشـــة رضـــي الله عنها أنها قالت: أهدي لحفصـــة طعام وكنا صائمتين فافطرنا ثـــم دخل رسول الله ﷺ فقلنا: يا رسول الله إن أُهديت لنا هديـــة فاشتهيناها فأفطرنا فقال الرسول ﷺ : لا عليكما صوما مكانه يوماً آخر"[5].

ولم يأخذ السادة الشافعية بهذا الحديث المرسل الذي أرسله الزهري عن السيدة عائشة رضي الله عنها وهو لم يســـمعه منها وإنما ســـمعه من عروة بن الزبير، ولذلك لم يوجبوا القضـــاء على من شرع في صوم يوم تطوعاً ولم يتمه[6].

([1]) المحصول في علم الأصول، للرازي، دار الرسالة، بيروت، لبنان، ط:1، 1992م، ص271.
([2]) أخرجه مالك في الموطأ، باب ما لا يجوز م غلق الرهن، حديث رقم (1422)، وابن ماجه في ســـننه، باب لا يغلق الرهن، حديث رقم (2453)
([3]) كتاب الأم، للشافعي، تحق: احمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ج3 ص170.
([4]) المحصـــول في علم الأصـــول، فخر الدين الرازي، تحق: طه جابر فياض، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ص271.
([5]) أخرجه أبوداود في سننه، حديث رقم (2457)، وأخرجه النسائي في سننه، حديث رقم (3290).
([6]) انظر: المجموع، ليحيى الدين النووي،دار الفكر، بيروت لبنان، ج6 ص396. والمحصول في علم الأصول للرازي، ص271.

موقف الإمام الشافعي من منكري خبر الواحد:

لقد أفاض الإمام الشـــافعي رضـــي الله عنه في الرد على من أنكر[1] حجية أخبار الآحاد مستدلاً بأنها ظنية الثبوت، ولاحتمال التدليس والكذب من الرواة؛ ولكثرة ما أدخله أهل الأهواء والبدع في الأخبار حتى عسر التمييز بين الخبيث والطيب منها.

وحجج الإمام الشافعي تتلخص في[2]:

أولاً: القياس على أمر مقرر في الشريعة ثابت بالقرآن والسنة، وهو أنه يقتضي بشهادة شاهدين أو رجل، وبشـــهادة امرأة فيما لا يطلع عليه الرجال، والقضـــاء إلزام بترجيح جانب الصـــدق على جانب الكذب.

ثانياً: أن الرســـول ﷺ دعا إلى حفظ قوله ووعيه، وأدائه ســـواء بطريق الواحد أو الجماعة، فقال عليه الصلاة والسلام: "نضر الله إمرأً سمع مقالتي فوعاها وحفظها وبلغها فربَّ حاملِ فقهٍ إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم : إخلاص العمل لله، ومناصـحة أئمة المسـلمين، ولزوم جماعتهم، فإن الدعوة تحيط من ورائهم"[3]، وليس للأداء إذا كان كلام الناقل الواحد حجة ومقبولاً لدى المؤدى إليه.

ثالثاً: ثبت أن الصـحابة كانوا يتناقلون الأحكام الشرعية بأخبار آحادهم والنبي ﷺ أقرهم على ذلك، بل وكان النبي ﷺ يكتفي بتبليغ الأحكام بواحد يرسله كما حصل في حادثة استدارة المصلين في مسجد قباء بأخبار واحد عند تحول القبلة.

رابعاً: أن النبي ﷺ بعث في وقت واحد اثنى عشـر رسـولاً إلى اثنى عشـر ملكاً يدعوهم إلى الإسلام، وكان النبي ﷺ يرسل الكتب إلى الولاة على يد آحاد من الرسل.

خامساً: كان الصحابة رضوان الله عليهم يأخذون خبر الواحد إذا لم يجدوا دليلاً من كتاب الله أو من السـنة المتواترة، وقد يقضـون في المسـألة برأيهم، فإذا عرفوا حديثاً رجعوا إليه كما فعل عمر رضـي الله عنه الذي كان يورث دية المقتول لعاقلته، ثم أخذ بخبر الضـحاك بن سـفيان في أن المرأة ترث من دية زوجها.

وهذه الأدلة تبناها جمهور العلماء في الاســـتدلال على رأيهم في وجوب العمل بخبر الواحد، وأضافوا إليها أدلة أخرى من القرآن الكريم، ومن المعقول.[4]

---

(1) منكري العمل بخبر الواحد هم : (الجبائي والقاشاني وبعض الروافض وجماعة من المتكلمين).
(2) علم أصول الفقه الإسلامي، وهبة الحيلي، ج2 ص467-468.
(3) أخرجه الترمذي في سننه، حديث رقم (2658).
(4) انظر: مسـلم الثبوت في أصـول الفقه، لمحب الله الحنفي، ج3 ص96، وكشـف الأسـرار، عبدالعزيز البخاري، ج2 ص91، ونهاية السول شرح منهاج الوصول، للأسنوي، ج2 ص281.

حجية أخبار الآحاد عند الشافعية:

1- إفادة الظن:

ذهب الشـــافعية إلى القول بأن خبر الواحد يفيد الظن، وقد حكى الإجماع على ذلك وأنه لو حصـــل العلم به لوجب تخطئة من يخالفه بالاجتهاد وهو خلاف الإجماع وكذلك لجاز نســـخ القرآن الكريم ومتواتر السنة النبوية به؛ لأنّه علمي مثلها، لكن نسخ القرآن ومتواتر السنة به لا يجوز لضعفه عنها، فدلَّ ذلك على أنه لا يفيد العلم[1]، وعلى ذلك فإن خبر الآحاد يعمل به في الأحكام العملية دون الأحكام الاعتقادية.

2- إفادته العلم النظري إذا احتفت به القرائن:

حيث ذهب بعض علماء الشـافعية إلى أن خبر الواحد العدل المحتف بالقرائن الزائدة على ما لا ينفك عنه التعريف، أنه يفيد العلم النظري؛ لأن القرينة قد تفيد الظن مجردة عن الخبر، فإذا اقترن بالخبر المفيد للظن قرينة مفيدة للظن، فإنها تقوم مقام خبر آخر ثم لا يزال التزايد في الظن بزيادة اقترانه بالخبر إلى أن يحصـــل العلم في كل خبر التواتر، وممن اختار هذا القول إمام الحرمين، وأبويحيى زكريا الأنصاري، والآمدي.[2]

موقف الشافعية من أخبار الآحاد الواردة في الصحيحين:

وقد اعتبر علماء الشافعية إن من الخبر المحتف بالقرائن المفيد للعلم ما في الصحيحين سوى ما انتقده الحفاظ.

قال ابن حجر العسقلاني: "و المحتف بالقرائن أنواع:

منها ما أخرجه الشـيخان في صـحيحهما ما لم يبلغ حد التواتر، فإن احتفت به قرائن منها: جلالتهما في هذا الشأن، وتقدمها في تمييز الصحيح عن غيره.

وتلقى العلماء لكتابيهما بالقبول وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصـــرة على التواتر، إلا أن هذا يختص بما لم ينتقده أحد الحفاظ مما في كتابيهما، وبما لم يقع التجاذب بين مدلوليه، مما وقع في الكتابين حيث لا ترجيح؛ لاســـتحالة أن يفيد النقيضـــان العلم بصـــدقها من غير ترجيح لأحدهما على الآخر، وما عدا ذلك فالإجماع حاصـــل على تســـليم صحته"[3].

([1]) انظر: المستصفى من أصول الفقه، للغزالي، ج1 ص142، وتدريب الراوي، لجلال الدين السيوطي، ج1 ص132، والإحكام في أصول الأحكام، للآمدي، ج2 ص22.

([2]) انظر: نهاية السول شرح منهاج الوصول للأسنوي، ج2 ص215، والإحكام في أصول الأحكام، للآمدي، ج2 ص33

([3]) شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ابن حجر العسقلاني، ص6-7.

قال ابن الصلاح: "وهذا القسم جميعه مقطوع بصحته والعلم اليقيني النظري واقع به خلافاً لقول من نفي ذلك محتجاً بأنه لا يفيد في أصله إلا الظن".[1]

وتعقب الإمام النووي ابن الصلاح فقال: "الذي ذكره الشيخ في هذا الموضع خلاف ما قاله المحققون والأكثرون، فإنهم قالوا: أحاديث الصحيحين التي ليست بمتواترة إنما تفيد الظن لأنها آحاد والآحاد إنما تفيد الظن على ما تقرر، ولا فرق بين البخاري ومسلم وغيرهما في ذلك وتلقي الأمة بالقبول إنما يفيد وجوب العلم بما فيها وهذا متفق عليه".[2]

خلاصة:

مما سبق نخلص إلى الآتي:

أ- أن خبر الواحد عند السادة الشافعية إنما يفيد الظن وهو ما عليه جمهور علماء المذهب.

ب- أن خبر الواحد يفيد العلم النظري إذا احتفت به القرائن الرائدة.

ج- أما أخبار الآحاد الواردة في الصحيحين فإن لهم فيها رأيين:

الأول: أنها لا تختلف عن أخبار الآحاد الواردة في غيرهما في إفادة الظن الذي يفيد وجوب العمل، وهو ما عليه جمهور المذهب.

الثاني: أنها تفيد العلم النظري وهو مذهب ابن الصلاح ومن تابعه في ما ذهب إليه وأن الحكم الذي لا اختلاف فيه عند السادة الشافعية هو أن خبر الواحد أياً كانت إفادته سواء الظن أو العلم النظري، فإنه مجمع على وجوب العمل به في الأحكام دون الاعتقاد.

رد الشافعية على الأحناف والمالكية في عدم الأخذ ببعض آحاديث الآحاد:

1- لقد أوجب الإمام الشافعي العمل بأخبار الآحاد إذا استوفت شروط الرواية الصحيحة وردَّ على الأحناف والمالكية في الشروط التي اشترطوها للعمل بأخبار الآحاد، نذكر من ذلك:

أ- لقد اشترط الأحناف ألا يخالف راوي الخبر روايته، فإن عمل أو أفتى بخلاف روايته قالوا: يؤخذ بعمله لا روايته، ولهذا لم يعمل الأحناف بما رواه الزهري عن السيدة عائشة رضي الله عنها أنها قالت: "أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل..." [3]، فهم لم يأخذوا بهذا الحديث؛ لأنّ السيدة عائشة رضي الله عنها عملت على خلافه وزوجت بنت أخيها عبدالرحمن وهو غائب في الشام، وعلى هذا لم يمنعوا المرأة من مباشرة الزواج، وأجازوا لها أن تتولى عقد الزواج بنفسها ولغيرها.

---

(1) علوم الحديث، لابن الصلاح، ص24-25.
(2) مقدمة شرح صحيح مسلم للنووي، ج1 ص20..
(3) أخرجه أبوداود في سننه، حديث رقم (2083).

وقد خالفهم الإمام الشـــافعي وقال: "إنه يجب الحمل على ظاهر الخبر دون الرأي، وقال: "كيف اترك الخبر لأقوال أقوام لو عاصـــرتهم لحاججتهم بالحديث"[1]، والمختار عند الآمدي أنه إن علم مأخذه في المخالفة وكان ذلك مما يوجب حمل الخبر على ما ذهب إليه الراوي وجب اتباع ذلك الدليل؛ لا لأن الراوي عمل به، فليس عمل أحد المجتهدين حجة على الآخر، وأن جهل مأخذه فالواجب العمل بظاهر اللفظ؛ وذلك لأن الراوي عدل وقد جزم بالرواية عن النبي ﷺ وهو الأصل في وجوب العمل بالخبر ومخالفة الراوي له يحتمل أن يكون لنســـيان طرأ عليه، ويحتمل أنه كان لدليل اجتهد فيه وأخطأ أو هو مما يقول به دون غيره من المجتهدين.[2]

ب- ألا يكون خبر الآحاد مما تعم به البلوى:

وقد ردَّ الشافعية على هذا الشرط، واستدلوا بعموم قوله تعالى: ﴿فَلَوْلا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [3]، وأوجب الإنذار على كل طائفة خرجت للتفقه في الدين، وإن كانت آحاداً، وهو مطلق فيما تعم به البلوى وما لا تعم.

واســتدلوا كذلك بإجماع الصـــحابة رضـــوان الله عليهم على العمل بخبر الواحد فيما تعم به البلوى فقد رجعوا إلى قول السيدة عائشة رضي الله عنها في إلتقاء الختانين في قوله ﷺ : "إذا التقى الختانان وجب الغسل، نزل أم لم ينزل"[4].

وقالوا: إن الوتر[5] وحكم الفصد[6] والقهقهة[7] في الصلاة، والحجامة ووجوب الغسل من غسل الميت[8] مما تعم به البلوى، وقد عمل به الأحناف وأدلتها كلها خبر الواحد، وقد ذهب أبوحنيفة إلى القول بأن القهقهة تقتضـــي الوضـــوء في كل صـــلاة وركوع لما جاء في الحديث، بينما ذهب الإمام الشـــافعي إلى القول بأنها لا توجب الوضـــوء، وقال بالقياس أنها لا تنقض الوضـــوء؛ لأنّه ليس بخارج نجس.

---

(1) الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي، ج1، ص293.
(2) المرجع نفسه والصفحة نفسها.
(3) سورة التوبة، آية 122.
(4) أخرجه الترمذي في سننه، حديث رقم (112)، وأخرجه مسلم بلفظ آخر، حديث رقم (349).
(5) روى خارجة عن حذافة رضـــي الله عنهما قال: خرج علينا رســـول الله ﷺ : "إن الله أمركم بصـــلاة هي خير لكم من حمر النعم الوتر...". عارضة الأحوذي شرح سنن الترمذي، لأبي بكر بن العربي، ج1 ص447، والسنن الصغرى للبيهقي، ج1 ص276.
(6) عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله ﷺ : "من أصابه قيء أو رعاف أو قلس أو مذي فلينصرف، فليتوضأ ثم ليبين على صلاته وهو ذلك لا يتكلم" أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في البناء على الصلاة، حديث رقم (1221).
(7) عن الحسن بن معبد الجهني أن النبي ﷺ كان يصلي وأصحابه خلفه فجاء أعرابي وفي بصره سوء – أي ضعف – فوقع في ركية فضحك بعض أصحابه، فلما فرغ من صلاته قال: "ألا من ضحك منكم قهقهة فليعد الوضوء والصلاة جميعاً". أخرجه الدار قطني في سننه، ج1 ص161.
(8) عن أبي هريرة رضـــي الله عنه عن النبي ﷺ قال: من غسـل ميتاً فليغتسـل، ومن حمله فليتوضـأ، وقال أبوداود : هذا منسوخ. أخرجه الترمذي في سننه، حديث رقم (993)، وأخرجه ابن ماجه في سننه، حديث رقم (1463).

ج- وقد ردَّ الإمام الشـــافعي على قول المالكية في تقديم عمل أهل المدينة على خبر الآحاد حيث قال: يدعون في إثبات العمل وما يعتمد عليه من سنن ما يأتي:

أولاً: يدعون أن عمل أهل المدينة إجماع كله أو الأكثر منه، وقد رد الإمام الشـــافعي على تلك الحجج وعرض لها بالرد حيث قال: إذا كان عمل أهل المدينـــة إجماعاً كله أو الأكثر منه فقد خالفوه لا بل خالفوا أعلام أهل المدينة من كل قرن في بعض أقاويلهم، وإن كان في عملهم اختلاف فَلِمَ ادَّعوا لهم الإجماع؟[1]

ثانيـــاً : ألمَّ بطرفي الحجة فيما يتعلق بعمل الأئمة وأقوالهم فقال الإمام الشافعي: أما دعواهم العمل بما وافق قول الأئمة أو حكمهم وتركهم ما لم يقولوا به أو يحكموا به فتراهم يثبتون سنناً لا يرد فيها عن أحد من الأئمة شيء يوافقه مثل:

- تحريم كل ذي ناب من السباع.
- القضاء باليمين مع الشاهد.
- القضاء في القسامة.

بل يوردون عن بعضهم فيها خلاف ما يروونه عن النبي ﷺ كما في القسامة.

يقول إمام الحرمين في كتاب الإجماع : نقل أصحاب عن مالك رضي الله عنه أنه يرى اتفاق أهل المدينة – بمعنى علماؤها – حجة وهذا المشـهور عنه ولا حاجة إلى تكلف ردّ عليه، فإن صـح فإن البقاع لا تعصم ساكنيها.[2]

ويقول الإمام الغزالي في أبواب الإجماع في مسألة، قال مالك: الحجة في إجماع أهل المدينة فقط، ثم يفرض له فروضـــاً يرد عليها فيقول: فإن أراد المدينة هي الجامعة لهم فمســـلم له ذلك لو جمعت – وعند ذلك لا يكون للمكان فيه تأثير – وليس ذلك بمســـلم فلم تجمع المدينة جميع العلماء لا قبل الهجرة ولا بعدها، بل ما زالوا متفرقين في الأسفار والغزوات والأمصار.

فلا وجـه لكلام مـالك إلا أن يقول: عمل أهل المدينـة حجـة؛ لأنّهم الأكثرون، والعبرة بقول الأكثرين، وقد أفسدناه..." [3].

وقال الآمدي: في مســـائل الإجماع: "اتفق الأكثرون على أن إجماع أهل المدينة وحدهم لا يكون حجة على من خالفهم في حال انعقاد إجماعهم خلافاً لمالك فإنه قال يكون حجة..."[4].

([1]) كتاب الأم للشافعي، ج7 ص220-248 (بتصرف).
([2]) البرهان في أصول الفقه، أبو المعالي الجويني، تحق: عبدالعظيم الذيب، دار الأنصار، القاهرة، مصر، 140هـ، ج1 ص720.
([3]) المستصفى للغزالي، ج1 ص187.
([4]) الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي، ج2 ص243.

تطبيقات فقهية على منهج الشافعية في العمل بأخبار الآحاد:

لقد أخذ السادة الشافعية بأخبار الآحاد التي وافقت الشروط التي اتخذوها منهجاً للعمل بها من صحة السند واتصاله وفيما يلي بعض الأمثلة على منهجهم الأخذ بأخبار الآحاد:

الحديث الأول: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ : "إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يديه قبل إدخالها في الإناء..." [1]، حيث ذهب الشافعية إلى القول بعدم وجوب غسل اليدين قبل إدخالهما في الإناء في ابتداء الوضوء عند الاستيقاظ من النوم، وبذلك أيضاً قال الإمام مالك، في حين رأى الإمام أحمد وجوب ذلك عن نوم الليل دون نوم النهار، ورأى الإمام الشافعي أن الأمر في الحديث محمول على الندب.[2]

الحديث الثاني: عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "إذا شرب الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعاً" ولمسلم" أولاهن بالتراب"[3].

وفي حديث عبدالله بن مغفل أن رسول الله ﷺ قال: "إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فاغسلوه سبعاً وعفروه الثامنة بالتراب"[4].

حيث ذهب السادة الأحناف إلى القول بعدم العمل بهذا الحديث، وحجتهم في ذلك مخالفة الراوي لما روي، حيث ورد عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه يفتي بالغسل ثلاثاً خلافاً لما روي عنه.[5]

كما ذهب السادة المالكية إلى ردّ هذا الحديث لمعارضته ظاهر القرآن في قوله تعالى: ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴾[6]، وقالوا: يؤكل صيده فكيف يكره لعابه، فقد اتخذ من أكل صيده الثابت بالأصل في الآية السابقة دليلاً على طهارة لعابه، والحديث على نجاسته فتعارض الحديث مع استنباط قطعي من الكتاب؛ ويظهر أنه رده لمعارضته ظاهر الكتاب، وقال ابن العربي في ذلك أنه عارض أصلين.[7]

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، حديث رقم (162)، وأخرجه أبوداود في سننه، حديث رقم (105).
(2) انظر: إحكام الأحكام، لابن دقيق العيد، تحق: احمد شاكر، دار عالم الكتب، القاهرة مص، ط:2- 1987ج 1 ص68.
(3) أخرجه البخاري في صحيحه، حديث رقم (172)، وأخرجه مسلم في صحيحه، حديث رقم (279) واللفظ لمسلم.
(4) عارضة الأحوذي، لأبي بكر بن العربي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، لاط، ج1 ص125.
(5) انظر: فتح الباري، لابن حجر العسقلاني، تحق: محمد فؤاد عبدالباقي وآخرون، المكتبة السلفية، القاهرة مصر، ج1 ص232.
(6) سورة المائدة، آية 4.
(7) انظر: الموافقات، للشاطبي، عنى بضبطه محمد عبدالله دراز، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، مصر، لا ط، لا ت، ج2 ص10-11، وانظر: خبر الواحد وحجيته في التشريع، أبوعبدالرحمن برهون، ج2 ص233.

في حين ذهب السادة الشافعية إلى العمل بحديث أبوهريرة رضي الله عنه وقالوا: إن الحديث نص في اعتبار عدد الغسلات، وهو حجة، بل إن الإمام الشافعي أخذ بزيادة ابن سيرين "التراب" وعلى الرغم من اختلاف الروايات في غسلة الترتيب فالشافعية قالوا: المهم حصول الترتيب في مرة من المرات أولاهن أو أخراهن.

في حين لم يأخذ الشافعية بحديث محمد بن عبدالله بن مغفل السالف ذكره، لما نقل عن الإمام الشافعي قوله: "لم أقف على صحته، ولهذا لم يعمل به؛ لأنّ ضابطه في ذلك قوله: إذا صح الحديث فهو مذهبي.[1]

الحديث الثالث: عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ أنه قال: "إذا تبايع الرجلان فلكل منهما الخيار ما لم يتفرقا، وكانا جميعاً، أو يخير أحدهما الآخر فيتبايعان على ذلك، فقد وجب البيع.[2]

وفي رواية: البيعان بالخيار ما لم يتفرقا – أو قال : حتى يتفرقا – فإن صدقا وبيّنا بورك لهما في بيعهما، وإن كتما فكذبا محقت بركة بيعهما.[3]

والحديث يتعلق بمسألة خيار المجلس ويدل عليه.

والمراد بخيار المجلس في اصطلاح الفقهاء: تفويض كل واحد من المتبايعين في طلب أحب الأمرين إليه من الفسخ والإمضاء ما داما في مكان التبايع ما لم يتفرقا"[4].

وقد اختلف الأئمة الأربعة في القول بخيار المجلس للمتبايعين فمنهم من أثبته كالإمام الشافعي والإمام أحمد، ومنهم من نفى العمل به كالإمام أبوحنيفة والإمام مالك، وقد أورد كل منهم أدلة على ما ذهب إليه في قوله.

وقد ردّ السادة الشافعية على السادة الأحناف والمالكية في أدلتهم التي استندوا عليها لرد هذا الحديث، حيث كان دليل الأحناف أن هذا خبر واحد فيما تعم به البلوى وأنه خبر الواحد فيما تعم به البلوى غير مقبول؛ وذلك لأن البياعات مما تتكرر مرات لا تحصى، ومثل هذا تعم البلوى بمعرفة حكمه؛ ولأن العادة تقتضي أن ما عمت به البلوى يكون معدوماً عند الكافة، وانفراد الواحد به خلاف العادة.

([1]) انظر: المجموع للنووي، ج2 ص567، وإحكام الأحكام، لابن دقيق العيد، ج1 ص74-77.
([2]) أخرجه البخاري في صحيحه، حديث رقم (2082) وأخرجه مسلم في صحيحه، حديث رقم (1531).
([3]) أخرجه البخاري في صحيحه، حديث رقم (210)، وأخرجه مسلم في صحيحه، حديث رقم (1532).
([4]) شرح المجموع، محمد الأمير المالكي، عبدالحافظ علي الصعيدي الأزهري، المطبعة الخيرية، القاهرة، مصر، لا ط، لا ت، ج9 ص174.

قال السادة الشافعية: نعم إن البيع مما تعم به البلوى، ولكن الحديث دلّ على إثبات خيار الفسخ وليس الفسخ مما تعم به البلوى في البيوع، وإن الظاهر من الإقدام على البيع الرغبة من كل واحد من المتعاقدين فيما صار إليه، والحاجة إلى معرفة حكم الفسخ لا تكون عامة؛ ولأن المعتمد في الرواية على عدالة الراوي وجزمه بالرواية، وقد وجد ذلك، وعدم فعل غيره لا يصلح معارضاً لجواز عدم سماعه لحكم، وقد كان الرسول الكريم عليه أفضل الصلاة والسلام يبلغ الأحكام للآحاد والجماعة.[1]

أما قول السادة المالكية: إن هذا حديث معارض لإجماع أهل المدينة وعملهم، وما كان كذلك يقدم عمل أهل المدينة، وهذا يقدم عليه العمل.[2]

ورد السادة الشافعية على هذا بالقول: إنه إذا تأملنا لفظ الإمام مالك لم نجده مصرحاً بأن المسألة من إجماع أهل المدينة، ويعرف ذلك بالنظر في ألفاظه ومنها: أن هذا الإجماع إما أن يرويه إجماع سابق أو لاحق، والأول باطل؛ لأنّ ابن عمر رأس المفتيين في المدينه في وقته، قد كان يرى إثبات خيار المجلس، والثاني: أيضاً باطل، فابن أبي ذئب – من أقران مالك ومعاصريه – وقد أغلظ على مالك لمَّا بلغه مخالفته للحديث.[3]

الحديث الرابع: عن أبي هريرة رضي لله عنه أن رسول الله ﷺ : "لا تصروا الإبل والغنم ومن ابتاعها فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها، إن رضيها أمسكها، وإن سخطها ردّها وصاعاً من تمر"[4]، وفي لفظ "هو بالخيار ثلاثاً"[5].

وقد ردّ السادة الأحناف هذا الخبر ولم يأخذوا به، وذلك لقولهم إنه مخالف لقياس الأصول المعلومة، حيث إن ضمان المثليات بالمثل وضمان المتقومات بالقيمة من النقدين، وهنا اللبن مثلياً وكان ينبغي ضمانه بمثله وإن كان متقوماً ضمن بمثله من النقدين، وقد وقع هنا مضموناً بالتمر فهو خارج عن الأصلين جميعاً، وقد توسعوا في الأدلة التي يثبتون فيها صحة ما ذهبوا إليه.[6]

وقد ذهب السادة الشافعية إلى قبول العمل بهذا الحديث بل قاموا بالرد على السادة الأحناف فيما ذهبوا إليه وساقوه من أدلة لعدم قبول الأخذ بهذا الحديث وهي على النحو الآتي:

([1]) انظر: صحيح مسلم بشرح النووي، ج1 ص245-246، والحاوي الكبير، للماوردي، تحق: محمود مسطرجي وآخرون، دار الفكر، بيروت، لبنان، ج6 ص38-39، إحكام الأحكام، لابن دقيق العيد، ج2 ص104-106.

([2]) انظر: ترتيب المدارك، للقاضي عياض اليحصبي، تحق: أحمد بكر محمود، مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1967م، ج1 ص45.

([3]) إحكام الأحكام، لابن دقيق العيد، ج2 ص107-108.

([4]) أخرجه البخاري في صحيحه، حديث رقم (2150)، وأخرجه مسلم في صحيحه، حديث رقم (1515) واللفظ له.

([5]) عارضة الأحوذي، لأبي بكر بن العربي، ج2 ص230.

([6]) خبر الواحد في التشريع الإسلامي وحجيته، أبو عبدالرحمن القاضي برهون، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، ط:2، 1997م، ج2 ص200.

1- أن الحديث يقتضي إثبات الخيار بعد الحلب، والخيار ثابت قبل الحلب إذا علمت التصرية – أي بمعنى أن يقتضي إثبات الخيار في هذين الأمر، أعني الإمساك أو الرد مع الصاع، وهذا إنما يكون بعد الحلب؛ لتوقف هذين المعنيين على الحلب.

2- وردوا على قولهم: أن ما كان من أخبار الآحاد مخالفاً لقياس الأصول المعلومة لم يجب العمل به؛ وذلك لأن الأصول المعلومة مقطوع بها من الشرع وخبر الواحد مظنون والمظنون لا يعارض المعلوم.

فقد ذهب السادة الشافعية إلى القول: أما أنه خالف الأصول فقد فرق بعضهم بين مخالفة الأصول ومخالفة قياس الأصول، وخص الرد لخبر الواحد بالمخالفة للأصول لا بمخالفة قياس الأصول وهذا الخبر إنما يخالف قياس الأصول.[1]

وقالوا أيضاً: إن خبر الواحد أصل بنفسه يجب اعتباره؛ لأنّ الذي أوجب اعتبار الأصول نص صاحب الشرع عليها، وهو موجود في خبر الواحد فيجب اعتباره.[2]

نتائج الدراسة :

من خلال استعراض هذه الدراسة نستطيع نستخلص النتائج التالية :

1- ذهب السادة الشافعية إلى أن خبر الواحد لا يفيد العلم، وإنما يفيد الظن، وأنه يحب العمل به في الأحكام العملية دون الأحكام الاعتقادية .

2- لقد اشترط الشافعية شروطا للعمل بخبر الآحاد وهي في مجملها تقوم على صحة السند واتصاله .

3- كما اشترط الشافعية للعمل بالخبر المرسل شروطاً في الراوي وشروطاً في المروي، ولم تجتمع هذ الشروط حسب قول الامام الشافعي إلا في مراسيل سعيد بن المسيب ؛ لذلك قال الامام الشافعي : أقبل مراسيل سعيد بن السيب ؛ لأني تتبعتها فوجدتها بهذه الشرائط .

4- لقد أفاض الامام الشافعي بالرد على منكري حجية أخبار الآحاد من الروافض وغيرهم، وقد ساق لذلك العديد من الأدلة، وهو في كل ذلك لا يخالف الجمهور فيما ذهبوا إليه .

5- ذهب بعض علماء الشافعية إلى القول بإفادة آخبار الآحاد العلم النظري ؛ وذلك إذا احتفت بها القرائن .

([1]) انظر: اللمع في أصول الفقه، لأبي إسحاق الشيرازي، تحق: عبدالقادر الحسيني، دار الحديث الكتانية، طنجة، المغرب، ط12، 2013م، ص200.

([2]) انظر: إحكام الأحكام لابن دقيق العيد، ج2 ص151-121، وانظر: الرسالة، للإمام الشافعي، ص426.

6- أما اخبار الآحاد الواردة في الصحيحين فلهم فيها رأيين :

الأول : انها لا تختلف عن أخبار الآحاد الواردة في غيرهما في إفادة الظن و وجوب العمل بها، وهو ما عليه جمهور المذهب .

الثاني : أنها تفيد العلم النظري إذا احتفت بها القرائن .

7- لا يعتبر الشافعية عمل أهل المدينة سنـــــداً يُردُّ به خبر الآحاد ؛ وذلك لأن عملهم لا يعتبر إجماعاً، وحتى لو أجمع علماء المدينة وحدهم فلا يكون حجةً على من خالفهم حال انعقاده، ويقولون : إن البقاع لا تعصم ساكنيها .

8- لقد رد الشـــافعية على الأحناف في عدم قبولهم خبر الآحاد إذا خالف قياس الأصـــول المعلومة بقولهم: أما إن خالف الاصول فقد فرق بعضهم بين مخالفة الاصول ومخالفة قياس الاصول، وخُص الرد لخبر الواحد بالمخالفة للأصول لا بمخالفة قياس الأصول .

المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم .
2- إحكام الأحكام، لابن دقيق العيد، تحق: احمد شـــاكر، دار عالم الكتب ، القاهرة مص، ط:2- 1987 .
3- إحكام الفصول في أحكام الأصول، لأبي الوليد الباجي، دار الغرب الاسلامي، لاط، لات .
4- أصول البرذوي، علي بن محمود البرذوي، بهامش كتاب كشف الاسرار، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان ، 1979 .
5- الحاوي الكبير، للماوردي، تحق: محمود مســـطرجي وآخرون، دار الفكر، بيروت، لبنان، ج6 ص38-39،
6- الرسالة للإمام الشافعي، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة مصر، 1358هـ.
7- المعتمد في أصـــول الفقه، لأبي الحســـين البصـــري المعتزلي، تحق: محمد عبدالله آخرون ،لاط،لات.
8- الموافقات، للشاطبي، عنى بضبطه محمد عبدالله دراز، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، مصر، لا ط، لا ت،
9- تدريب الراوي، لجلال الدين السـيوطي، دار إحياء السـنة النبوية، تح: عبدالوهاب عبداللطيف، ط:2، 1979
10- روضـة الناظر وجنة المناظر، لابن قدامة المقدسي، تحق: شعبان محمد اسماعيل، مؤسسة الريان والمكتبة
التدمرية، 1998م .
11- فتح الباري، لابن حجر العســقلاني، تحق: محمد فؤاد عبدالباقي وآخرون، المكتبة الســلفية، القاهرة مصر،
12- فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت محب الله بن عبد الشكور، مؤسسة الحلبي، القاهرة مصر، مصورة عن
الطبعة الاولى للمطبعة الاميرية، 1322هـ.
13- مسـلم الثبوت في أصـول الفقه، لمحب الله عبدالشـكور الهندي، المطبعة الحسـينية المصـرية ومطبعة
كردستان العلمية ،1326 هـ . .
14- مقدمة ابن الصلاح، لابن الصلاح، مطبعة صبيح القاهرة، مصر، 1324هـ.

15- نزهة النظر شرح نخبة الفكر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1987م.
16- نهاية السول في شرح منهاج الأصول، عبدالرحمن الأسنوي، دار الرسالة، بيروت، لبنان، ط:1، 1980،
17- أحكام الفصول في أحكام الأصول، للإمام الباجي، تحق: عبدالله الجبوري ، مؤسسة الرسالة، بيروت
لبنان، 1409 هـ .
18- إرشاد الفحول الشوكاني، مطبعة بابي الحلبي، القاهرة، مصر، لاط، لات .
19- أصول الفقه الإسلامي، وهبة الزحيلي، دار الفكر، دمشق سوريا، 1986.
20- الإحكام في أصول الأحكام، سيف الدين علي بن محمد الآمدي، تحق : عبدالرزاق عفيفي، المكتب الاسلامي بيروت لبنان ، لاط لات .
21- البرهان في أصول الفقه، أبو المعالي الجويني، تحق: عبدالعظيم الذيب، دار الأنصار، القاهرة، مصر، 140هـ .
22- التبصرة والتذكرة، للحافظ العراقي، المطبعة الجديدة، فاس المغرب، 1354 هـ.
23- التمهيد في أصول الفقه، محفوظ بن أمد بن الحسن الكوذاني، تحق: منير محمد أبوعمشة .

24- السنن للدار قطني، تحق: شعيب الارناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، لاط،لات.
25- السنن الصغير للبيهقي، تحق: عبدالله عمر الحسين،دار الفكر، بيروت لبنان،1993م.
26- العمدة في أصول الفقه، لأبي يعلى الحنبلي، تحق:احمد بن علي المبارك، ط:3- 1990م.
27- الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، تقديم الحافظ التجاني ، مراجعة عبدالحليم محمود وآخرون،
مطبعة السعادة ، ط:1، لات .
28- اللمع في أصول الفقه، لأبي إسحاق الشيرازي، تحق: عبدالقادر الحسيني، دار الحديث الكتانية، طنجة،
المغرب، ط12، 2013م، ص200.
29- المجموع، ليحيى الدين النووي، دار الفكر، بيروت لبنان، لاط ،لات.
30- المحصول في علم الأصول، فخر الدين الرازي، تحق: طه جابر فياض، دار الكتب العلمية، بيروت
لبنان،

31- المحصول في علم الأصول، للرازي، دار الرسالة، بيروت، لبنان، ط:1، 1992م .
32- المستصفى من علم الأصول لأبي حامد الغزالي ، المطبعة الأميرية بولاق، القاهرة، مصر، 1324هـ .
33- الموطأ للامام مالك بن أنس، رواية يحي بن يحي، تحق: بشـــار عواد معروف، دار الغرب الاسلمي،
بيروت لبنان، ط:2-1997م.
34- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لأبي الوليد محمد بن رشد القرطبي، تحق: طه عبدالرؤوف سعد، المكتبة الازهرية للتراث، القاهرة مصر،1986 .
35- تدريب الراوي، لجلال الدين السيوطي، مطلعة صبيح واولاده ، القاهرة مصر، لاط،لات .
36- ترتيب المدارك، للقاضـــي عياض اليحصـــبي، تحق: أحمد بكر محمود، مكتبة الحياة، بيروت، لبنان،
1967م، ج1 ص45.
37- حاشـــية ابن العطار على المحلى على جمع الجوامع، حســـن العطار، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، لاط، لات.
38- حاشـــية البناني على المحلى على جمع الجوامع، عبدالرحمن البناني، مطبعة مصـــطفى بابي الحلبي، القاهرة
مصر، لاط، لات. .
39- خبر الواحد في التشـــريع الإســـلامي وحجيته، أبو عبدالرحمن القاضـــي برهون، مكتبة التراث الإسلامي،
القاهرة، ط:2، 1997م.
40- روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة المقدسي، تحق: شعبان محمد اسماعيل، المكتبة المكية والمكتبة
التدمرية، السعودية، ط:1-2000.
41- سنن ابن ماجه، تحق: صدقي جميل العطار، دار الفكر ، بيروت لبنان، 2004م.
42- سنن أبي داود، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة مصر، 1988م.
43- سنن الترمذي، دار الفجر للتراث، القاهرة مصر، 2009م.
44- سنن النسائي بشرح جلال الدين السيوطي، دار الفكر، دمشق سوريا، لاط، لات.

45- شــرح المجموع، محمد الأمير المالكي، عبد الحافظ علي الصــعيدي الأزهري، المطبعة الخيرية، القاهرة، مصر،
لا ط، لا ت.
46- شرح الورقات في علم أصول الفقه، لجلال الدين المحلى، دار الفكر، بيروت لبنان، 2003.
47- شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول للإمام القرافي، تحق: طه سعد، مكتبة الكليات الازهرية ، القاهرة ، مصر، 1393هـ.
48- شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ابن حجر العسقلاني،
49- شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر العسقلاني، مطلعة بابي الحلبي ، القاهرة مصر، 1973.
50- صحيح البخاري، تحق: مصطفى الذهبي، دار الحديث، القاهرة، مصر، ط:1-2000.
51- صحيح مسلم بشرح جلال الدين السيوطي، دار الفكر، دمشق سوريا، لاط، لات.
52- صحيح مسلم بشرح النووي، يحيى بن شرف النووي، دار احياء التراث العربي، بيروت لبنان، 1398هـ.
53- عارضة الأحوذي، لأبي بكر بن العربي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، لاط .
54- فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي، شمس الدين السخاوي، تحق: عبدالرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، القاهرة مصر، ط:2-1968.
55- كتاب الأم، للشافعي، تحق: احمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان .
56- كشف الأسرارعلى اصول فخر الاسلام البرذوي، عبدالعزيز البخاري، مطبعة شركة الصحافة العثمانية،1308 هـ .
57- مختصر المنتهى الأصولي مع شرحه وحواشيه لابن الحاجب، تحق: شعبان محمد اسماعيل، مكتبة
الكليات الازهرية، القاهرة مصر، 1973.
58- معرفة علوم الحديث، للحاكم النيسابوري، طبع بدار المعارف العثمانية، لاط، لات.
59- والتلويح على التوضــيح لســعد الدين التفتازاني، مطبعة محمد صــبيح واولاده، القاهرة مصــر، 1957.

منظور التفاعلية الرمزية
وتصوره لواقع الإنسان والمجتمع

د. الطاهر سعد ماضي – كلية الآداب – جامعة بني وليد

مقدمة:

التفاعلية الرمزية Symbolic Interactionism هي إحدى أهم النظريات الاجتماعية المعاصرة التي تهتم بالوحدات أو الأنساق الاجتماعية الصغرى، فهي تركز اهتمامها على الأفراد في المجتمع وتركز على مفاهيمهم عن المواقف التي يعيشونها والمعاني التي يضفونها على الأشياء من حولهم وكذلك تهتم بأنماط التفاعل والأدوار، هذه النظرية لا تنطلق إذن في تحليلها لواقع الإنسان والمجتمع من خلال الوحدات والأنساق الكبرى كما فعلت غيرها من النظريات التي سبقتها كالنظرية الوظيفية ونظرية الصراع بالرغم من اهتمام بعض من روادها بتحليل الوحدات الكبرى نذكر منهم على سبيل المثال العالم ماكس فيبير Max weber.

ويعد كل من تشارلز كولي C.H.Cooley وهربرت بلومر H.Blumer وهربرت ميد من أبرز العلماء الذين يمثلون هذا الاتجاه النظري الذي يرتكز على أهمية الرموز والمعاني بالنسبة للأفراد أثناء تفاعلهم أو ما أطلق عليه ماكس فيبير Max weber مدخل الفهم versteher كطريقة لدراسة الحياة الاجتماعية، حيث يمكن لعالم الاجتماع أن يتعرف عن أفكار ومشاعر الناس الذين يعيشون ويسلكون سلوكهم ويتصرفون وفقاً لتفسيرهم هم لعالمهم الاجتماعي.

إذن وعلى ما سبق فإن موضوع هذه الدراسة هو تقديم تحليل منظور من منظورات علم الاجتماع والأنتربولوجيا يهتم ويركز على الانطلاق من الوحدات الاجتماعية الصغرى في رؤيته لواقع حياة الإنسان والمجتمع.

أهداف الدراسة:

1- التعريف بإحدى النظريات الاجتماعية المعاصرة.
2- التعرف على القضايا الأساسية لمنظور التفاعلية الرمزية.
3- الكشف عن أهمية الرموز والمعاني في هذه النظرية.
4- التعرف على رؤية هذه النظرية وتصورها لواقع الإنسان والواقع الاجتماعي.
5- الكشف عن نقاط الالتقاء والاختلاف بين هذه النظرية مع غيرها من منظورات التفاعل الاجتماعي الأخرى.

أهمية الدراسة:

تنطلق أهمية الدراسة من أهمية النظرية بالنسبة للعلم فهي الموجه والمرشد للباحث في دراسته لموضـوعات الإنسـان والمجتمع، وأهمية هذه الدراسـة تتأتى من خلال ما لاحظه الباحث من حاجة ماسـة للطلاب والباحثين عموماً للتعريف بالاتجاهات النظرية وتحليلها ودراسـتها وبالتالي الاسـتفادة منها كإطاراً مرجعياً تفسيرياً.

لقد لاحظ الباحث وهو عضـو هيئة تدريس بقسم علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة بني وليد وقد قام بتدريس العديد من المواد العلمية ولمدة زادت عن العشـــر ســـنوات عزوف الطلاب عن الدراسات النظرية وبخاصة في بحوث التخرج وكذلك النقص الواضح في المراجع التي تهتم بالنظرية الاجتماعية أو عدم وضـوحها وصـعوبة فهمها إن وجدت، ولتلك الأسـباب مجتمعة وكذلك لاهتمام الباحث بدراســة المداخل النظرية فقد مكان موضـــوع الدراســة التفاعلية الرمزية كإحدى النظريات الاجتماعية المعاصرة.

تساؤلات الدراسة:

1- ما هي التفاعلية الرمزية.
2- ما القضايا التي تنطلق منها هذه النظرية؟
3- ما أهمية الرموز والمعاني بالنسبة لهذه النظرية؟
4- ما تصور ورؤية هذه النظرية لوقع الإنسان والمجتمع؟
5- فيما تتفق وتختلف هذه النظرية مع المنظورات التي تركز على التفاعل الاجتماعي أو تنطلق منه؟

أولاً: التعريف بالتفاعلية الرمزية كنظرية:

مصطلح التفاعلية الرمزية صكه هربرت بلومر عام 1937م وقد قامت النظرية التفاعلية الرمزية ونهضـت على أسس فلسفية ونفسية، حيث تأثرت بالفلسفة النفعية البراجماتية Pragmatic Phials وبخاصة مدرسة شيكاغو في الولايات المتحدة الأمريكية، وكتابات جورج هربرت ميد الفلسفية.[1]

وتركز اهتمامها على طرق تكوين المعاني خلال عملية التفاعل وتحليلها من خلال الملاحظة المباشرة أو الملاحظة بالمشاركة مع المبحوثين، وتدور فكرة التفاعلية الرمزية حول مفهومين أساسيين هما الرموز Symbols والمعاني Meanings .

[1] محمد عاطف غيث وآخرون، مجالات علم الاجتماع المعاصر، أسس نظرية ودراسات واقعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1982م، ص71.

الرموز باعتبارها القدرة التي تمتلكها الكائنات البشرية الإنسانية للتعبير عن الأفكار باستخدام الرموز في تعاملاتهم مع بعضـــهم البعض، مع الأخذ في الاعتبار أن هناك أشـــكال من التفاعل الغريزي التلقائي لدى بعض التجمعات الأخرى كالحشرات مثلاً كما في مجتمعات النمل والنحل، كما تهتم التفاعلية الرمزية بطريقة اختيار معاني الرموز والاتفاق على تلك المعاني، فالرموز هي أشـــياء ترمز وتشير إلى أشياء أخرى ويكون لها معاني عميقة ومتضمنة تتجاوز الجوانب السطحية للرمز ولا يكون ذلك إلا باتفاق أعضاء الجماعة.

وتعتبـر اللغـة أهـم الرموز اللازمـة لعمليـة التفاعـل الاجتماعـي، وتعـد عملية الاتصال Communication من خلال اللغة أحد أشكال التفاعل الرمزي.

أما المعاني فهي المحور الثاني التي تهتم به التفاعلية الرمزية حيث إن أفراد المجتمع هم من يضـفيها على سـلوكهم وسـلوك غيرهم من أفراد المجتمع الذين يعيشـون معهم، فالفعل في المجتمع الإنساني يتجاوز بالمعنى الفعل المحسوس بالملاحظة المباشرة.

ومن خلاله يحاول أفراد المجتمع بناء الحقيقة ومعرفة معاني الأشـــياء والموضـــوعات والأحداث.

فالمعاني من وجهة نظر التفاعلية الرمزية ليسـت أشـياء موروثة وكامنة في الأشـياء ولكنها تعبر عن إحسـاس أولي للشـعور الإنسـاني نحو الأشـياء، وهذا الشـعور هو الذي يعبر عن المعاني التي ترمز إليها الأشياء. [1]

كما يرى التفاعليون أن الناس هم الذين يصـيغون الحقائق الاجتماعية لتفسـير ما يحدث في العالم الذي يعيشـون فيه، وفي هذا الصـدد يرى الفيلسـوف الاجتماعي الفريد شـوكز A.Schutz أن الناس يستمدون الحقائق من خبرة الحياة اليومية التي يعيشونها عن طريق النشاط العقلي، وذلك على اعتبار أن هذه الحقائق تعد من صنع العقل البشري.[2]

وتنتمي النظرية التفاعلية الرمزية إلى ما يسمى بنظرية الفعل في علم الاجتماع كنسق علمي، حيث البدء بالفعل بدل البناء، فنظريات الفعل هي تلك التي ترى أن الموضـــوع الأكثر أهمية أو الوحيد لعلم الاجتماع هو الفعل الإنســـاني، وتشـــمل هذه المجموعة من النظريات على آراء فيبير والاتجاهات الفينومنولوجية والتأويلية والتفاعلية الرمزية والأثنوميتودولوجيا ونظرية الصـــياغة البنائية، ولا تهتم هذه النظريات بطبيعة الفعل وحسـب بل هي تهتم أيضـاً بمعنى وتفسـير الفعل، ويعد المعنى

[1] سمير نعيم أحمد، النظرية في علم الاجتماع: دراسة، القاهرة، دار المعارف، 1981م، ص65.

[2] Jonalthan H. Turner. The stracture of sociological theory Illinois; the Dorsey press, 1982, P.340.

الذاتي الذي ينطوي عليه الفعل بالنسبة للفاعل أحد السمات الأساسية المميزة لذلك الفعل على خلاف السلوك. [1]

ولذا فإن نظريات الفعل لا تنظر إلى علم الاجتماع باعتباره علماً على غرار العلوم الطبيعية، يتعامل مع ظواهر ذات طبيعة خارجية ومستقلة، بل إنها تعتبره ذات طبيعة علمية لأنه يقدم تفسيراً عقلانياً متماسكاً لأفعال الناس وأفكارهم وعلاقاتهم. [2]

والتفاعل كما يعرفه أيرفنج جوفمان في كتابه (تصور الذات في عالم الحياة اليومية) المنشور عام 1959م هو التأثير التبادلي للأفراد على أفعال بعضهم البعض أثناء وجودهم المباشر معاً، أو هو العملية التي يؤثر بها أفراد يتواجدون سوياً في أفعال بعضهم البعض، ولقد استخدم (أنتوني جيدنز) الفكرة نفسها في نظريته عن الصياغة البنائية. [3]

ويميز المشتغلين بهذه النظرية بين نوعين من التفاعل تفاعل مركز Focused Interaction وهو التفاعل المباشر الذي يقوم على علاقة الوجه بالوجه بين فاعلين أو أكثر وأبرز وسائله وطرقه اللغة. وتفاعل غير مركز Unfocused Interaction وهو الذي يقوم على الاتصال من خلال الإيماءات والإشارات التي تصدر عن فاعلين يتواجدون سوياً كما هو الحال على سبيل المثال في لغة الجسد.

القضايا الأساسية للتفاعلية الرمزية:

يمكن تقسيم ذلك إلى أربعة محاور رئيسة:

الأول: وهو إلقاء الضوء على الطرق التي يجيد بها البشر التعامل بالرموز باعتبارها سمة مميزة لهم، فهم وحدهم من بين كل الكائنات الذين يستطيعون بفضل الرموز إنتاج الثقافة واستخدامها في نقل تاريخ معقد من جيل إلى جيل، ويبدي التفاعليون الرمزيون اهتماماً ملحوظاً بدراسة الطرق التي يضفي بها الناس معان على إحساسهم، وعلى مشاعرهم، وعلى ذواتهم، وعلى تواريخ حياتهم، والمواقف التي يمرون بها، وعموماً على العوالم الاجتماعية الكبيرة التي يوجدون فيها.

ويستخدم الباحث في هذا الدراسات الملاحظة بالمشاركة حيث يمكن له الوصول إلى معرفة الرموز والمعاني في مجتمع البحث وطرق ظهورها وارتباطها بسياقها.

---

[1] جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، المجلس الأعلى للثقافة، المجلد الثالث، ترجمة: محمد محيي الدين وآخرون، الطبعة الأولى، 2001م، ص1504.

[2] المرجع السابق، ص1506.

[3] جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، المجلس الأعلى للثقافة، المجلد الأول، ترجمة: محمد محيي الدين وآخرون، الطبعة الأولى، 2001م، ص436-437.

الثاني: العالم الاجتماعي في نظر التفاعليين الرمزيين عبارة عن شـــبكة دينامية جدلية، والمواقف تواجهها دائماً نتائج غير مؤكدة أو مســـتقرة، والحياة وتواريخ كل حياة منخرطة على الدوام في عملية تحول وصيرورة، ولا تثبت على حال واحدة ولا تتوقف عن الطفرات.

ويجب أن ينصب الاهتمام هنا على ملاحقة مسارات النشاط بما يرتبط بها من عمليات تواؤم وما ينجم عنها من نتائج، ومن المفاهيم الأســاســية لهذا الاتجاه مفاهيم مثل: الســلك المهني، النظام المتفق عليه والصيرورة، ومواقف اللقاء، والتحكم في الانطباع.

الثالث: إلقاء الضوء على العالم الاجتماعي بوصفه يقوم تماماً على التفاعل، فلدى أصحاب وجهة النظر هذه لا يوجد فرد وحيد منعزل، فالبشـــر في حالة ارتباط دائم مع الآخرين وأهم وحدة أساسية في التفاعلي هي الذات (الأنا) التي تهتم بالطرق التي يستطيع الناس أن ينظروا إلى أنفسهم كموضـوعات ويضـطلعوا بدور الآخرين من خلال عملية أداء الدور، وتبدو هذه الفكرة بصـورة جلية في فكرة تشارلز هورتون كولي عن مرآة الذات، وفي فكرة ميد الأكثر عمومية عن الذات.

الرابع: أن التفـاعليـة الرمزيـة تنظر إلى مـا وراء الرموز والعمليـات والتفـاعلات لكي تحـدد الأنماط الأساسية أو الأشكال الأساسية للحياة الاجتماعية.

فالتفاعليون يبحثون عن العمليات الاجتماعية الحقيقية، وهكذا فعندما يدرســون خبرات الحياة الخاصــة بالأطباء، وعازفي فرق الرقص الموسـيقية، ومتعاطي المخدرات يسـتطيعون أن يعثروا على العمليات المشـتركة الفعالة وراء تلك التجمعات التي تبدو متباينة وبعيدة عن بعضـها، ويمكن أن نجد مثالاً لذلك في مؤلف بارني جلاسر وأنسلم شتراوس: عبور المكانة الصـادر عام 1967م الذي يقدم نظرية تفاعلية صورية في التغيرات الملازمة للمكانة. [1]

رابعاً: رؤية التفاعلية الرمزية وتصورها لواقع وطبيعة الإنسان والمجتمع:

تشـير بعض الافتراضـات الأسـاسـية الرئيسـة للتفاعلية الرمزية إلى أن الإنسـان قادر على تحسين ذاته، كما تؤكد بعض هذه الافتراضات أن الإنسان يقوم بصياغة وتشكيل الواقع الاجتماعي الذي يعيش فيه من خلال عملية التفاعل الاجتماعي، وعن طريق اســتخدام الرموز مثل اللغة، وعن طريق عمليات التفاعل الرمزي يتم تكوين البناء الاجتماعي والحفاظ عليه، أو تغييره، وليس من الممكن فهم أنماط التنظيم الاجتماعي – حتى تلك التنظيمات المعقدة – بدون معرفة العمليات الرمزية بين الأفراد الذين يشكلون في النهاية هذه الأنماط.[2]

[1] المرجع السابق، ص438-439.

[2] أحمد زايد، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، القاهرة، دار المعارف، 1981م، ص456.

وتنطلق التفاعلية الرمزية من مسلمة أن الظواهر الاجتماعي هي ظواهر (داخلية) بمعنى أنها داخل وعي الأفراد ومداركهم وليس لها وجود حقيقي خارج ذلك الوعي والإدراك.

وأن للإنسان القدرة على تشكيل وصياغة وتغيير الواقع الاجتماعي إضافة إلى تحسين ذاته وبناء شخصيته، كل ذلك يتم من خلال عمليات التفاعل الاجتماعي بين مكونات المجتمع من الأفراد والجماعات، هذا المجتمع الذي هو نسق متفاعل ومتجدد وباستمرار ولا وجود لأي شيء في المجتمع خارج إطار تفاعل أفراده.

وترى التفاعلية الرمزية أن الروابط الاجتماعية سواء بين الأفراد أو الجماعات وارتباطها بالمجتمع الكبير يتم عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية، فالفرد يولد في أسرة وينتمي الطالب إلى مؤسسة تعليمية ويعمل الرجال والنساء في تنظيمات مهنية مختلفة، وعليه فإن الفرد والمجتمع وجهان لعملة واحدة وذلك ما أكده تشارلز كولي C.Cooly.

ويعد تشارلز كولي C.Cooly وجورج هربرت ميد G.H.Mead وهربرت بلومر H.Blumer من أبرز علماء التفاعلية الرمزية وممن كانت لهم إسهاماتهم الأساسية في تطور هذا المنظور، فقد قام كل منهم بدراسة المجتمع انطلاقاً من أنه نتاج التفاعلات بين أفراده كما درسوا تلك العملية التي يتم عن طريقها تطوير تصوراتهم ومفاهيمهم الذاتية وكل أنواع تفاعلهم الاجتماعي حيث يرون أن التجربة الذاتية "والمفهوم الذاتي للشخص يعد نتاجاً للطريقة التي يتعامل بها هذا الشخص من قبل الأشخاص الآخرين، ونتيجة لكيفية تفسير هذا الشخص لمعاملة الآخرين له، ومن تم فإن الطفل الذي يتعامل معه الآباء والمدرسين والأصدقاء على اعتبار أنه صانع للمشكلات، فمن المحتمل أن يرى هذا الطفل نفسه على اعتبار أنه صانع للمشكلات". [1]

ويرى ميد أن الكائنات البشرية قادرة على استخدام الرموز وهي أي الرموز هي ما يميز بين الإنسان والحيوان وما يسمح بتكوين النظم الاجتماعية والمجتمعات والثقافات. [2]

وأن الناس لا يتصرفون أو يستجيبون بشكل آلي، بل أنهم يعطون المعاني لأفعالهم، فهم يأخذون في الاعتبار ما يعتقده الأشخاص الآخرون، والموقف Sitration الذي يجدون أنفسهم فيه، ونجد أن التوقعات expectation ورد فعل الأشخاص الآخرين تؤثر بشدة في كل تصرف فردي، بالإضافة على أن الناس يعطون الأشياء معاني ويتصرفون ويستجيبون على أساس هذه المعاني.

[1] Conklin John. E, Sociology: an In trod, New York: Macmillan publishing company, 1987, P.23.

[2] Thio, Alex, Sociology; am introduction, New York, Harper & Row Publisher 1986, p.16.

أما هربرت بلومر فإنه يعتبر المجتمع نتاجاً للتفاعل الاجتماعي والذي يرتكز من وجهة نظره على المقدمات المنطقية التالية:

أولاً: أن الناس تسلك إزاء الأشياء في ضوء ما تنطوي عليه هذه الأشياء من معاني ظاهرة لهم.

ثانياً: أن المعاني هي نتاج للتفاعل الاجتماعي في المجتمع الإنساني.

ثالثاً: أن هذه المعاني تتعدل وتتكرر وتتشـــكل من خلال عمليات تأويل الأفراد لها أثناء التعامل والتفاعل.

وعليه فإن بلومر وعلى ما تقدم من مقدمات منطقية يرى أن التفاعل الرمزي مخططاً تحليلياً للمجتمع الإنساني يختلف عن بقية المخططات الأخرى.

رابعاً: التفاعلية الرمزية وعلاقتها بتطورات التفاعل الاجتماعي الأخرى:

التفاعل بين الأفراد ليس حكراً على منظور التفاعلية الرمزية فلقد اهتمت نظريات أخرى به كنظرية الوصـــم أو العلامة ومنظور التبادل الاجتماعي ومنظور الأثنوميثودولوجي والنموذج أو المدخل المسـرحي من منطلق اهتمامها وتركيزها على الأنسـاق أو لوحدات الصـغرى مقابل اهتمام بعض النظريات بتحليل الأنســـاق أو الوحدات الاجتماعية الكبرى كالنظرية الوظيفية أو نظرية الصراع.

فالتفاعلية الرمزية تركز الاهتمام على سـلوك الإنسـان وتعتبره الموضـوع الأسـاسـي لعلم الاجتماع ومجاله وبخاصـة التفاعل الذي يتم بين الأشـخاص والجماعات، وكذلك دراسـة اتجاهات الناس والمعاني التي يعطونها لسـلوكهم وسـلوك الآخرين، بمعنى آخر يهتم منظور التفاعلية الرمزية بذات الإنسان وبشخصيته أثناء صياغته لواقعه الاجتماعي الذي يعيش فيه حيث يمكن دراسة ذلك من خلال الرموز والمعاني.

وتتفق أغلب منظورات التفاعل الاجتماعي على أن الناس لا يسـتجيبون مباشـرة للأشـياء المادية إلا أنهم يستجيبون لتفسيراتهم ورؤيتهم الخاصة حول هذه الأشياء. [1]

وإن الناس دائماً وبشكل مستمر لهم تفسيراتهم الخاصة من حولهم وللآخرين وأن تصرفاتهم وسلوكهم يكون على أساس من تلك التفسيرات وعليه يعتبر السلوك الإنساني سلوكاً مرناً ومتغيراً وبشكل مستمر، فطريقة تصرفنا تتغير طبقاً لكيفية تفسيرنا لتصرفات الآخرين ورد فعلهم نحو سلوكنا الخاص.[2]

[1] Martindale, Don Nature and Types of sociological theory, London: Rutledge & Theory, Keg an panl, 1967, p.339.

[2] Alex, Thio op.cit, pp.16-17.

وبالرغم من أن اتفاق منظورات التفاعل الاجتماعي على كثير من القضايا والمنطلقات إلا أن هنالك بعض الاختلافات والتي يمكن توضيحها من خلال مدخلي نظرية الوصم أو العلاقة ومدخل النموذج المسرحي.

1- نظرية الوصم أو العلامة Labeling Theory :

وهي تهتم بكيفية إظهار الرموز لخصائص لناس وكيف يطورون تصوراتهم الخاصة ثم يتصرفون ويتفاعلون في ضوء تلك التصورات، فمن يعرف نفسه على أنه منحرف ويتصور ذاته كذلك، يتصرف بعد ذلك على أساس تلك الصورة والهوية الذاتية التي رسمها لنفسه. تساعد نظرية الوصم أو العلامة كذلك على فهم كيفية تقبل الناس لمراكزهم في الحياة ومعرفة نجاح أو فشل بعض الناس في تحقيق أهدافهم وكيف يتقبل البعض الفشل على اعتبار أنهم فاشلين. [1]

كذلك فإن نظرية الوصم والعلامة قدمت تحليلاً حول تفسير الجريمة، فهي ترى أن الأفراد يرتكبون السلوك الإجرامي نتيجة رد فعل المجتمع نحوهم وبناء على تصنيف أجهزة الضبط الاجتماعي وبناء على قوانين وقواعد رسمية.

وهناك من يرى من علماء الاجتماع أن الجهد الذي تبذله أجهزة الضبط الاجتماعي يعتبر من العوامل التي قد تؤدي إلى الانحراف وذلك نظراً لأن الفعل في حد ذاته لا يعد سلوكاً منحرفاً وإنما يوصم الفعل على أنه كذلك إذا تولت أجهزة الضبط الاجتماعي وصف وتصنيف هذا الفعل على اعتبار أنه نمط من أنماط السلوك المنحرف.

فالانحراف ليس خاصية للفعل الذي يقوم به الشخص وإنما هو نتيجة لرد فعل المجتمع بالنسبة لهذا الفعل وقيام أجهزة الضبط الاجتماعي بتطبيق العقوبات على الشخص الذي يقوم به، أي أن رد فعل المجتمع ومحاولاته لضبط عملية الانحراف قد تؤدي إلى زيادة أنماط السلوك المنحرف. [2]

وقد وجهت بعض الانتقادات إلى المؤسسات العقابية في ضوء نظرية العلامة، باعتبار أن تجربة الحبس في حد ذاتها تعتبر عاملاً هاماً في خلق الطريقة الإجرامية في الحياة. [3]

2- النموذج المسرحي The Dramaturgical Approach :

---

[1] Margaret. M. Poloma. Contemporary sociologal theory, New York: Macmillan Publishing co, 1979. P162.

[2] Broon .et.al, sociology: Alex with adapted reading New York: Harper, Row publishers, 1981, p.187.

[3] سامية محمد جابر، القانون والضوابط الاجتماعية، مدخل علم الاجتماع إلى فهم التوازن في المجتمع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1982م، ص403-404.

وقد اهتم هذا النموذج بالأسلوب الذي يقدم به الشخص نفسه للآخرين ونشاطه في مواقف العمل العادية، والأساليب التي عن طريقها يضبط الفرد الانطباعات التي يشكلها الآخرون عنه، ونوع الأشياء التي يرغب أو لا يرغب في عملها أثناء إنجازه عمله أمامهم. [1]

ويتم تحليل السلوك في النموذج المسرحي بنفس الطريقة التي يقوم بها الفرد بتحليل عرض المسرحية على الجمهور، وفي ذلك فإن الناس يفرضون جوانب محددة من أنفسهم على الآخرين بحسب ما يذهب إليه جوفمان E.Goffman .

كما أن الطريقة التي يعرض بها الفرد نفسه تتوقف على المحاور أو المواقف الاجتماعية، فالتصرف في مقابله للحصول على عمل يختلف عن التصرف في حفلة مع الأصدقاء.

وقد كان جوفمان يرى أن الناس يقومون بالأدوار المختلفة ويحاولون أداء هذه الأدوار بطريقة جيدة مستخدمين ما يستعان به في الإخراج المسرحي مثل اللغة، والسلوك، وتصميم الملابس.[2]

وقد انتقد هربرت بلومر H.Blumer النموذج المسرحي على أساس أن جوفمان قد قام بالتركيز على الفعل action إلا أنه قد فشل في التعامل بشكل كاف مع عملية التفاعل interaction. [3]

البعد التطبيقي لمنظور التفاعلية الرمزية:

ينصب الاهتمام هنا نحو دراسة المشكلات النفسية الخطيرة الشائعة بين الأفراد الذين يعيشون في المناطق المختلفة مثل مشكلة المرض العقلي وتعاطي الخمور وإدمان المخدرات، وقد أشار علماء مثل جورج زيميل G.Simmel ولويس ويرث L.wirth إلى أن حياة المدنية تؤدي إلى نتائج سلبية ينعكس أثرها على كثير من الأفراد، وقد كانت آراء (زيمل)(و(يرث) تعكس القيم التقليدية التي تفضل نوعية الحياة الريفية بالنسبة لنوعية الحياة في المناطق الحضرية، مما يجعل من أصحاب هذا المدخل يفضلون الحياة في البلدة والمدينة الصغيرة عن الحياة في المدن الكبرى، ويقترح العلماء تقسيمها إلى وحدات صغيرة حتى يتمكن الأفراد من المعيشة في مجتمعات صغيرة يشعرون فيها بالانتماء أو العضوية ويتمكنون فيها من تدعيم علاقات الجوار.[4]

---

[1] Erving Goffman. The presentation of self in every day life. New York: Doubleday, 1959. P.XI.

[2] Conklin John B., Sociology; an introduction New York: Macmillan publishing company, 1987. P.23.

[3] Margret. M. Poloma, op.cit. p162

[4] Coleman, Jams W., & cressey – DR, social problems. New York: Harper & Row publishers, 1987. Pp488-489.

التفاعلية الرمزية ودراسة الأسرة:

توجه هذه النظرية في كيفية ارتباط الأزواج والزوجات والآباء والأبناء وكيفية ارتباطهم بالعالم الخارجي، كذلك تفيد في دراسة العملية التي عن طريقها يتعلم الأعضاء في الأسرة كيفية التصرف مع آبائهم أو أصدقائهم وتوجه نظرية التفاعل الرمزي كذلك إلى كيفية تنمية أعضاء الأسرة للفهم المشترك لأفعالهم من خلال عملية الاتصال اللفي وغير اللفظي وكيف تعكس عملية الانفعال الاختلافات بين الأعضاء داخل الأسرة من حيث الثروة والقوة والنفوذ.

ويمكن للتفاعليين ملاحظة أن الآباء يبدأون المحادثات والحديث وأنهم يقومون بمقاطعة حديث غيرهم أكثر مما يفعل الأبناء وأن الأزواج يقومون بذلك أيضاً أكثر مما تقوم بها الزوجات، وقد كشفت الدراسات التفاعلية الرمزية في هذا الجانب أن الناس الذين يتحدثون أكثر من غيرهم غالباً يميلون إلى التأثير أكثر من غيرهم في عملية اتخاذ القرار الجماعي، وعليه يمكن أن يستخلص من ذلك أن الآباء داخل الأسرة أكثر تأثيراً من الأبناء، كما أن الأزواج أكثر تأثيراً من الزوجات.

كما ينظر التفاعليون إلى بعض المؤشرات الأخرى للاختلافات في القوة داخل الأسرة وقد يستدل على ذلك من أنماط أو كيفية الجلوس أثناء تناول وجبات الطعام، حيث يجلس الأزواج والآباء على رأس المائدة الأمر الذي يرمز إلى سيادتهم على جميع الأعضاء داخل الأسرة.

ومما يشير أيضاً إلى سيادة الرجل داخل الأسرة قيامه بقيادة السيارة عندما يكون جميع الأعضاء داخل السيارة ولا تقوم بذلك زوجته غالباً.

التفاعلية الرمزية وتفسيرها لمشكلة عدم المساواة بين النوعين (الجنسين):

إن أدوار الجنسين وما يتعلق بها تعد من أهم مكونات الشخصية الإنسانية كما يرى علماء النفس الاجتماعي ويؤكدون على أن تلك الأدوار تنمو خلال السنوات المبكرة من مرحلة الطفولة نتيجة التفاعل مع الآباء، وجماعات الأقران والمدرسين ووسائل الإعلام.

وأن التمييز ضد المرأة يظهر نتيجة الاختلافات في عملية التنشئة الاجتماعية Socialization ففي هذه العملية تتم تنشئة الذكور على الاستقلال والسيادة بينما تتم تنشئة الإناث على التبعية والخضوع، ومن ثم يتعلم كل من الجنسين أن يرى المرأة على اعتبار أنها في منزلة أدنى من منزلة الرجل.

ومن بين علماء النفس الاجتماعي نجد أن هناك أصحاب النظرية البيولوجية الاجتماعية الذين يرون أن الاختلافات بين الجنسين لها أصول بيولوجية وقد يصعب تغييرها وبالتالي يصعب اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالقضاء على مشكلة عدم المساواة بين الجنسين أو العمل على التخفيف من حدتها.

وعلى عكس وجهة النظر السابقة نجد أن أصحاب نظرية التفاعل الرمزي Symbolic interaction يرون أن مشكلة عدم المساواة بين الجنسين لها أصول ثقافية يمكن حملها عن طريق تغيير محتوى أو مضمون عملية التنشئة الاجتماعية والعمل على تغيير أدوار الجنسين وخلق أدوار حديثة تتناسب مع التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي تشهده المجتمعات الحديثة.[1]

التفاعلية الرمزية والتنشئة الاجتماعية:

التنشئة الاجتماعية عملية تستمر مدى الحياة عند أصحاب التطور التفاعلي، وشخصية الإنسان متغيرة وبشكل مستمر، وينبغي الأخذ بعين الاعتبار ظروف العالم الخارجي المحيطة بالفرد والتي تؤثر في حياته وهي من تفسر توجهات التنشئة الاجتماعية فالأشخاص والمعاني والأفكار لها علاقة بنمو الطفل وبتطور شخصيته، فمثلاً عملية التنشئة الاجتماعية وعن طريق كل مؤسساتها هي من تحدد أنماط وأدوار الذكور والإناث وأن لكل منهما أدوار خاصة تختلف عن أدوار النوع الآخر.[2]

التفاعلية الرمزية وتفسيرها للمشكلات البيئية:

القيم والاتجاهات والأيديولوجيات هي أساس المشكلات البيئية من وجهة نظر أصحاب المنظور التفاعلي، فتقييم البيئة على أساس إحصائيات الإنتاج والمنفعة والمردود المادي وليس على أساس صحة الإنسان وسعادته وسلامته هذا السبب لكثير من المشكلات البيئية.

كذلك يرى علماء النفس الاجتماعي على أن الاتجاه نحو الحضرية urbanism يؤدي إلى تدمير النظم البيئية Ecosystems وبالتالي ظهور المشكلات البيئية فكثير من المظاهر المرضية (الباثولوجية) تصاحب الحضرية والتوطن الصناعي كالجريمة والرذيلة والوفاة والفساد السياسي والبطالة والطلاق، وتؤكد الكثير من الدراسات الاجتماعية على أن تدهور البيئة الاجتماعية والبيئة الحضرية بصفة عامة كان نتيجة تزايد أعداد السكان وجهلهم بالنظم البيئية والتعدي على البيئة الطبيعية واستغلالها، ويعد تدهور البيئة الطبيعية من المظاهر الواضحة في مدن العالم الحديثة.

ويرى أصحاب المدخل التفاعلي أنه يمكن علاج المشكلات البيئية عن طريق تعلم الاتجاهات التي تساعد على عدم تدمير البيئة واستنزاف مواردها، كذلك يؤكدون على أن جزء من علاج هذه الأزمة هو عن طريق عدم تعلم الاتجاهات الضارة، حيث يمكن أن يتعلم الناس في هذا الزمن ما تعلمه الناس في المجتمعات البدائية، من حيث النظر إلى الطبيعة باحترام وتبجيل وأن الإنسان هو جزء يعتمد على غيره من الأجزاء الأخرى الموجودة في البيئة الطبيعية وأن أسلوب الحياة الذي

[1] i.bid, P.301.

[2] سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، بيروت: دار النهضة العربية، 1984م، ص236.

يحاول تحقيق الانسجام مع الطبيعة يعد أفضل من أسلوب الحياة الذي يحاول التحكم في الطبيعة وتدمير التوازن البيئي. [1]

التفاعلية الرمزية ومشكلة الجريمة:

يركز أصحاب منظور التفاعل عند دراستهم للجريمة إلى الطريقة أو الطرق التي تتطور بها قواعد السلوك من خلال التفاعل بين الأفراد ويرون أن الجريمة ما هي إلا سلوك قد تم وضعه وتعريفه عن طريق جماعة من الناس لأنه يؤدي إلى الضرر الواقعي كالقتل والاغتصاب أو أنه يرمز إلى مصدر للإزعاج كالتشرد والمخدرات والتسكع، كما أن دراسة العلاقات بين رجال الشرطة والمشتبه بهم وبين المجرمين والضحايا هذه مجال لدراسات التفاعليون، وقد بينت دراسة عن القتل أن الضحايا يسهمون غالباً في قيام المجرمين بقتلهم سواء ببدء استخدام القوة أو تهديد المجرم أو إهانته استفزازه، كما كشفت دراسة عن سلوك رجال الشرطة عن أنهم يعتمدون على الرموز من سلوك واتصال لفظي لتحديد ما إذا كانوا سيقومون بالقبض على المشتبه بهم أو تحذيرهم أو تركهم دون تحذير.

وكثير من أنماط السلوك غير القانون يتم تعلمه من خلال التفاعل فاللصوص والنشالين ومتعاطي المخدرات يتعلمون سلوكهم من خلال التفاعل مع لصوص سابقين، كذلك كيفية تدخين المخدرات وتأثيرها والاستمتاع بتأثيراتها هي سلوكيات يتم تعلمها أثناء عملية التفاعل الاجتماعي.

الخلاصة:

تبين من خلال الدراسة أن المنظور التفاعلي يصور أعضاء الجماعة الإنسانية على أنهم كائنات حية ونشطة وقادرين على التفكير وصنع وتشكيل الحياة الاجتماعية وأن ما ينبغي الاهتمام به ودراسته والتركيز عليه هي أفعال الناس الواقعية وكذلك معانيهم ورموزهم وتصرفاتهم أثناء تفاعلهم الاجتماعي وهو المجال الحقيقي لعلم الاجتماع وأن تفسير الظواهر والنظم الاجتماعية وكافة أنماط وأشكال السلوك ينبغي كذلك أن يتم تفسيره من خلال التفاعل بين الأفراد والجماعات أثناء ممارستهم لحياتهم اليومية بكل تفاصيلها ويتم ذلك من خلال ملاحظتهم الملاحظة العلمية الدقيقة والمنظمة.

اتضح كذلك تركيز منظور التفاعلية الرمزية واهتمامه بموضوع الرموز والمعاني التي يضيفها الناس على حياتهم وأن لها أهميتها البالغة وتأثيرها على سلوكهم وتفاعلهم فهي توجه السلوك وتصنفه وتعطيه دلالته الاجتماعية والثقافية وهي حقيقة معاشه يمكن الوصول إليها وتفسيرها. بينت الدراسة كذلك أن منظور التفاعلية الرمزية ينطلق من الإنسان أو الفرد في دراسته للنظم الاجتماعية الكبرى والمجتمعات، وينطلق في ذلك من أن تلك النظم تكونت أساساً نتيجة تفاعل الأفراد فيما بينهم وأنها

[1] محمد عبدالرحمن الشرنوبي، الإنسان والبيئة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1981م، ص272-274.

لا توجد خارج هؤلاء الأفراد وأن فهم عملية التفاعل الاجتماعي يمكن من فهم طبيعة الأبنية الاجتماعية الكبرى، كما يمكن على مستوى التحليل الجمع بين تحليل الوحدات الصغرى والكبرى سواء بالنسبة للجماعات أو النظم الاجتماعية.

أوضحت الدراسة كذلك أن هناك الكثير من عناصر الالتقاء بين منظور التفاعلية الرمزية مع غير من منظورات التفاعل الاجتماعي كنظرية الوصم أو العلامة والمدخل أو النموذج المسرحي أو منظور التبادل في الحياة الاجتماعية وأنه مثلما هناك نقاط التقاء فإن هناك بعض نقاط الاختلاف وهي من وجهة نظر الباحث طبيعية بالنظر إلى مرجعية العلماء واهتمامهم والظروف المحيطة بهم ورؤيتهم للواقع، فالواقع الاجتماعي هو واقع إنساني والانطلاق من الذات أو الشخصية لدراسة الواقع الاجتماعي الأكبر على مستوى النظم والعلاقات والبناءات المختلفة هو النهج النظري الذي تبنته وانطلقت منه التفاعلية الرمزية في دراستها لواقع الإنسان والواقع الاجتماعي.

المراجع

أولا المراجع العربية :

1. أحمد زايد، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، القاهرة، دار المعارف، 1981م.
2. جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، المجلس الأعلى للثقافة، المجلد الأول، ترجمة: محمد محيي الدين وآخرون، الطبعة الأولى، 2001م.
3. جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، المجلس الأعلى للثقافة، المجلد الثالث، ترجمة: محمد محيي الدين وآخرون، الطبعة الأولى، 2001م.
4. سامية محمد جابر، القانون والضوابط الاجتماعية، مدخل علم الاجتماع إلى فهم التوازن في المجتمع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1982م.
5. سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، بيروت: دار النهضة العربية، 1984م.
6. محمد عاطف غيث وآخرون، مجالات علم الاجتماع المعاصر، أسس نظرية ودراسات واقعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1982م.
7. محمد عبدالرحمن الشرنوبي، الإنسان والبيئة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1981م

ثانياً المراجع الأجنبية :

1. Broon .et.al, sociology: Alex with adapted reading New York: Harper, Row publishers, 1981.
2. Coleman, Jams W., & cressey – DR, social problems. New York: Harper & Row publishers, 1987.
3. Conklin John B., Sociology; an introduction New York: Macmillan publishing company, 1987
4. Erving Goffman. The presentation of self in every day life. New York: Doubleday, 1959.
5. Jonalthan H. Turner. The stracture of sociological theory Illinois; the Dorsey press, 1982
6. Martindale, Don Nature and Types of sociological theory, London: Rutledge & Theory, Keg an panl, 1967.

7. Margaret. M. Poloma. Contemporary sociologal theory, New York: Macmillan Publishing co, 1979.

Thio, Alex, Sociology; am introduction, New York, Harper & Row Publisher 1986

مجال السلطة التقديرية في القرار الإداري

أ. بدر ميلاد عقيلة الجمل – كلية القانون – جامعة بني وليد

ملخص البحث :

تناولنا في هذا البحث مجال السلطة التقديرية في القرار الإداري حيث تطرقنا في المطلب الأول إلى التعريف بالسلطة التقديرية ومبرراتها من خلال تخصيص الفرع الأول بالتعريف السلطة التقديرية والفرع الثاني تناول مبررات السلطة التقديرية حيث يتفق أغلب الفقهاء على أنه من الضروري أن تتمتع الإدارة بسلطة تقديرية وذلك لحسن سير عمل الإدارة ولتحقيق أهدافها ولتتحقق هذه الأهداف إلا يقدر من المرونة ونحاول أن نلخصها في مبررات قانونية ومبررات علمية ومبررات فنية تم تناولنا في المطلب الثاني نطاق التقدير في القرارات الإدارية ولمعرفة نطاق السلطة التقديرية التي تتمثل بها الإدارة عند صدورها للقرار الإداري علينا أن نبحث عن موضوع هذه السلطة في كل ركن من أركان القرار الإداري وهي (الاختصاص والشكل والمحل والسبب والغاية).

المقدمة

تسعى الإدارة إلى تحقيق الصالح العام وإشباع حاجات الأفراد، ولكي تحقق الإدارة هذه الوظيفة فإنها تكون بحاجة إلى بعضٍ من السلطات تتحرك بواسطتها لتحقيق الصالح العام، وهذا ما دفع بالمشرع والقضاء والفقه لمنح الإدارة مثل هذه السلطات.

فالإدارة تباشر اختصاصاتها بدرجات متفاوتة من الحرية باعتبار أن التقييد للإدارة يكبلها مما يعرقل تحقيقها للمصلحة العامة، ومن تم فان الإدارة في حاجة إلى التمتع ببعض الحرية والتحلل من بعض القيود في تقدير بعض قراراتها، حتى يمكنها اتخاذ القرار المناسب وبما يحقق الملائمة بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، وهو ما يسمى بالسلطة التقديرية، من ثم تلتزم الإدارة بموجبه أن تكون جميع قراراتها خاضعة لحكم القانون وإلا اعتبر قرارها غير مشروع، وبالتالي فإن منح الإدارة بالنسبة لبعض تصرفاتها سلطة التقدير لا يمكن أن يكون خارج القانون وإنما ضمن حدوده، فالسلطة الممنوحة للإدارة وسيلة لتطبيق القانون سواء كانت مقيده أو تقديرية.

مشكلة البحث:

يمكن اختصار المشكلة التي ينطلق منها البحث في التساؤلات التالية :

1. ما مدى حرية الإدارة في التدخل وإصدار قراراتها وفقاً للسلطة التقديرية التي منحها لها المشرع ؟
2. هل تعتبر السلطة المقيدة للدارة قيداً على نشاطها وإرساء للبيروقراطية الإدارية؟

أهداف البحث:

تستهدف الدراسة التركيز على بيان مجال السلطة التقديرية في القرار الإداري حيث تعتبر السلطة التقديرية استثناء على مبدأ المشروعية الإدارية التي تلتزم الإدارة بموجبه ان تكون جميع قراراتها خاضعة لحكم القانون كما تسلط الضوء على ممرات السلطة التقديرية وكذلك نطاق السلطة التقديرية في كل ركن من أركان القرار الإداري.

منهج الدراسة:

اعتمد الباحث في بحثه المنهج الوصفي التحليلي مراعياً في ذلك أصول البحث العلمي.

المطلب الأول

التعريف بالسلطة التقديرية ومبرراتها

السلطة التقديرية تتضح في الحالات التي يترك فيها المشرع للإدارة قدراً من حرية التصرف عند ممارستها لصلاحياتها الممنوحة لها في القانون، وذلك على عكس من السلطة المقيدة التي يحدد فيها المشرع نوع وطبيعة التصرف الواجب إتباعه وشروط اتخاذه، وهناك عدة مبررات لوجود السلطة.

الفرع الأول :- التعريف بالسلطة التقديرية:

لقد تعددت التعريفات للسلطة التقديرية حيث عرفها البعض بأنه " قدرة الإدارة على أعمال إرادة حرة في مباشرة النشاط الإداري "[1].

وفي **تعريف** أخر يقول هي: مدي ما تتمتع به الإدارة من حرية الاختيار في اتخاذ القرار المناسب، وفى الحالات التي تخضع فيها للالتزام من جانب المشرع.[2]

وفى **تعريف** أخر للسلطة التقديرية تعني تمتع الإدارة بقسط من حرية التصرف، عندما تمارس اختصاصاتها القانونية، بحيث يكون للإدارة تقدير اتخاذ التصرف أو الامتناع عن اتخاذه أو اتخاذه على نحو معين، أو اختيار الوقت الذي تراه مناسباً للتصرف، أو السبب الملائم له أو في تحديد محله.[3]

([1]) محمد فؤاد مهني، القانون الإداري العربي، ،ط2 القاهرة، دار المعارف1965 ص

([2]) أحمد حافظ، السلطة التقديرية للإدارة، مجلة العلوم الإدارية،ع1982،2، ص48.

([3]) سامي جمال الدين، قضاء الملائمه والسلطة التقديرية، القاهرة، دار النهضة،1992 ص 22.

ويقول أخر بأن السلطة التقديرية تعني أن القواعد القانونية المختلفة، قد وفرت للإدارة قسطاً من حرية التصرف في ممارسة نشاطها وتقدير ما تراه مناسباً من إجراءات حيال ما تواجهه من وقائع في الحياة الإدارية. [1]

ويقول أخر السلطة التقديرية، يكون اختصاص الإدارة في إصدارها للقرارات الإدارية اختصاصاً تقديرياً في كل مرة لا يحدد لها حلاً بعينه، وإنما يترك لها حرية في الاختيار بين عدة حلول كلها مشروعه.[2] من خلال استقراء التعريفات السابقة يبين لنا أن اختصاص الإدارة في إصدار قراراتها يكون تقديرياً في الحالات التي يحدد فيها المشرع مسبقاً الظروف بالوقائع المادية التي تبرر تدخلها، كما لا يحدد لها حلاً معيناً يجب عليها اتخاذه، وإنما يترك لها حرية الاختيار بين عدد حلول كلها مشروعة، أي تكون بصدد اختصاص تقريري عندما يترك المشرع للإدارة بعض الحرية في التدخل أو الامتناع عن التدخل وفى اختيار وقت التدخل وتقدير خطورة وأهمية الوقائع التي تبرر تدخلها والوسائل التي تناسبها. وبالتالي تمتلك الإدارة حرية في مواجهة الأفراد، فهم لا يملكون إجبارها على اتخاذ قرار معين فلها الحرية في إجابة طلباتهم أو رفضها وذلك حسب دواعي المصلحة العامة.[3]

كما أن الاختصاص التقديري يمكن أن يتحقق بالرغم من نص القانون وذلك ما إذا استخدم استخدام القانون عبارات عامة غير محددة بدقه فهذا يتيح للإدارة قدراً من السلطة التقديرية .

وهذا لا يعني أن السلطة التقديرية هي سلطة تحكمية أو تعسفية، بل هي سلطة قانونية لا تخول الإدارة سوى الاختيار بين عدة حلول كلها مشروعه فأنه القرار الذي تختاره الإدارة يجب أن يكون متفقاً مع المشروعية وأكثر ملائمة لان الحلول المتاحة والمطروحة للإدارة كلها مشروعه ولكن احد الحلول هو الأكثر ملائمة، لدلك يترك المشرع للإدارة الحق في تقدير ملائمة التصرف

الفرع الثاني:- مبررات السلطة التقديرية:

يتفق أغلب الفقهاء على انه من الضروري أن تتمتع الإدارة بسلطة تقديرية، ودلك لحسن سير عمل الإدارة ولتحقيق أهدافها لان هذه الأهداف لا تتحقق إلا بقدر من المرونة ونحاول أن نلخصها في الآتي:

(1) خليفة سالم الجهمى، أحكام ومبادئ القضاء الإداري الليبي، ص40.
(2) محمد عبدالله الحراري، أصول القانون الإداري،ج2، طرابلس،جامعة ناصر، 1992،ص 184.
(3) عصام عبد الوهاب،السلطة التقديرية للإدارة والرقابة القضائية،رسالة الدكتوراه، جامعة القاهرة،1971، ص113.

أولا:- مبررات قانونية:

السلطة التقديرية هي حقيقة واقعة وظاهرة ملازمة للنشاط الإداري فمهما كانت القواعد التي تنظم هذا النشاط الذي يعد نشاطاً إنسانياً بطبيعته. فأنه يستعصى أن يقيد تقييداً تاماً، بل أن التقييد العام هو الاستحالة بعينها. [1]

حيث أن القانون يضع الإطار العام لنشاط الإدارة، في داخل هذا الإطار يتمتع أشخاص القانون بحرية الحركة، فقواعد القانون لا تمثل سوى مبادئ يرتكز عليها في نشاط المخاطبين بأحكامه، إذا أن هذه الأمور ترجع إليهم والسلطة التقديرية جزء من هذه الحرية المتروكة للمخاطبين بأحكام القانون وهى تقرر للإدارة مقابل تحملها المسئوليات الضخمة في سير المرافق العامة، ولكن بدون تعسف. [2]

كما أن الظروف التي توضع بها القوانين تتغير من وقت لأخر، مما يستوجب إعادة النظر في الشروط والأوضاع، بالتالي صعوبة تغيير القوانين لصعوبة الإجراءات الخاصة بدلك، وتحقيقاً لقدرٍ من الاستقرار للنظام القانوني فيلجا لإصدار اللوائح، لأنها أكثر مرونة ولبساطة إجراءات وضعها وتعديلها وسرعة اتخاذها من قبل الإدارة.

ثانياً:- مبررات عملية:

السلطة التقديرية ضرورة لازمة لتكمله النقص والفراغ الذي يوجد في مجموعة النظام القانوني، وذلك لعجز المشرع مهما حاول من التصور والإحاطة المسبقة لكل تفاصيل العمل الإداري وظروف الوظيفة الإدارية عن رسم مسار معين للإدارة لمزاولة نشاطها، أو عن تحديد لها الوقت المناسب الذي يجب عليها اتخاذ قرارها فيه.

بمعني أن القانون لا يمكن له بأن يجمع ويحيط بكل المسائل والموضوعات، فالموضوعات التي تظهر أمام الإدارة في التطبيق كثيرة والقانون قد لا يقبل الظروف المتجددة والمتطورة التي تحيط بكل تصرف وملابساته. [3]

كذلك إن تشعب المسائل المتعلقة بأوضاع الموظفين و تزايد أعباء الدولة، فإن المشرع لا يمكن له أن يعالج كل موضوع على حدة، أو أن يضع الجزئيات و التفاصيل لكل تصرف، فالتشريع يتسم بقواعد عامة مجردة، والإدارة اقدر على تحديد التفاصيل.[4]

وبالتالي بما أن الإدارة هي الأكثر دراية وإحاطة بالظروف و الملابسات فإنه من الأفضل أن يترك لها قدراً من الحرية والحركة لمواجهة هذه الظروف على ضوء الظروف المصاحبة لتصرفات الإدارة.

([1]) عصام عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص 184.
([2]) عمر أحمد حسبو، الرقابة القضائية على أعمال الإدارة، رسالة الدكتوراه، 1991 ص74.
([3]) رأفت فوده، مصادر المشروعية الإدارية، القاهرة، دار النهضة العربية، 1994، ص239.
([4]) سامي جمال الدين، قضاء الملائمة و السلطة التقديرية للإدارة، مرجع سبق ذكره، ص27.

ثالثاً:- مبررات فنية:

إذا كانت مهمة الإدارة تتركز في تقدير اختبار الوقت المناسب لمباشرة الاختصاص، فعمل الإدارة بالمعنى الوظيفي هو تخير ما إذا كان هناك مجال للتدخل أو عدم التدخل للقيام بإجراء ضبطي مثلاً، وكتقدير ما إذا كان من الملائم إنشاء مرفق عام أو إلغاؤه أو دعمه على نحو يكفل تحقيق النفع العام بصورة أفضل، فالإدارة تحدد مدى مناسب أو عدم مناسب استعمال اختصاصاتها فالإدارة العليا هي فن استعمال الاختصاص الذي عماده حرية الاختيار. [1]

وحتى لا تتحول الإدارة إلى أداه صماء يقتصر دورها فقط على تنفيذ القوانين حرفيا، ونقضي على ملكة الابتكار والتجديد، أصبح من الضروري منحها قدراً من الحرية في التصرف حتى تتصرف بشكل يتناسب مع الملابسات والظروف.

كما أن التطور التقني والتكنولوجي الذي حدت في العالم وتأثر الإدارة بثورة المعلومات فانه لا شك أن جميع هذه التطورات تتطلب التغير والتطور لتحقيق النفع العام وتحقيق الفاعلية، وهذا يحتاج إلى منح الإدارة قدراً من السلطة التقديرية لتواكب تطورات العصر، وضماناً لحسن سير العمل الإداري مما ينعكس على ضمان حقوق الأفراد وحرياتهم، فالغاية التي تسعى الإدارة إلى تحقيق المصلحة العامة، وهو ما يمثل عنصر المشروعية فيه، أما الرسائل المؤدية لذلك فتترك لتقدير الإدارة باعتباره من عناصر الملائمة.

المطلب الثاني:

نطاق التقدير في القرارات الإدارية

لمعرفة نطاق السلطة التقديرية التي تتمتع بها الإدارة عند إصدارها للقرار الإداري الذي تعبر به عن إراداتها، علينا أن نبحث عن موضع هذه السلطة في كل ركن من أركان القرار الإداري وهي (الاختصاص والشكل والمحل والسبب والغاية) حيث أن السلطة التقديرية الممنوحة للإدارة تتراوح بين الاتساع والضيق بحسب الركن المتعلق به، فلا يوجد قرار إداري تستقل الإدارة بتقدير جميع عناصره، بل توجد سلطات تقديرية متفاوتة في كل قرار إداري تقريباً، ومن تفحص مجموع أركان القرار الإداري يتضح لنا أن بعضاً منها يتعلق بكيفية ممارسة الإدارة لسلطتها، وتتجسد في ركن الاختصاص والشكل، وتتمثل فيهما شرعية أو قانونية القرار الخارجي وتسمى بالعناصر الخارجية للقرار الإداري ومنها ما يتعلق بجوهر هذه السلطات، وتتجسد في كلٍ من ركن السبب والمحل والغاية، وتتمثل شرعية القرار الداخلية في هذه الأركان وتسمى بالعناصر الداخلية للقرار الإداري، وسنحاول تحديد ذلك النطاق من التقدير على النحو التالي:

([1]) عمر أحمد حسبو، مرجع سبق ذكره، ص73.

الفرع الأول: نطاق التقدير في العناصر الخارجية للقرار الإداري:

تتمثل العناصر الخارجية للقرار الإداري في كلٍ من ركن الاختصاص وركن الشكل ولمعرفة مدى ما تتمتع به الإدارة من سلطة تقديرية حيالهما سوف تقوم بتحديد نطاق هذا التقدير في كل منهما على حده:

أولاً: نطاق التقدير في ركن الاختصاص:

الاختصاص هو القواعد التي تحدد الهيئات والأشخاص التي تملك إبرام التصرفات العامة، أي أن يصدر القرار من شخص أو هيئة مختصة بإصداره وأي خروج عن القواعد التي تحكم الاختصاص يترتب عليه إبطال أو إلغاء القرارات الإدارية الخارجة عن هذه القواعد، فالاختصاص لا توجد في مجاله سلطة تقديرية، لأنه يحدد بالقانون فالإدارة أما أن تكون مختصة وأما أن تكون غير مختصة لإصدار القرار الإداري فسلطة الإدارة مقيدة دائما بالنسبة لقواعد الاختصاص، إذ لا تملك أي خيار في تقديرها بل يتوجب عليها وفي كل الظروف والحالات الاستمرار في إصدار قراراتها، وفقاً لقواعد الاختصاص التي ينص عليها القانون، وإذا ما خالفت وخرجت عن هذه القواعد كان قرارها باطلاً وغير مشروع.

فالهدف والقصد من تحديد قواعد الاختصاص تحقيق المصلحة العامة ومصلحة الأفراد ويكون ذلك بتقابل السلطات والمسئوليات وتحقيق التنظيم في العمل بما يمنع الفوضى ويمنع حصول الاضطراب ويحقق سرعة إنجاز الأعمال، كذلك يعين هذا التحديد الأفراد على تحديد السلطة المختصة بإصدار القرار الإداري، كما يمكنهم من الوقوف بسهولة ويسر على مدى مشروعية القرار الصادر في حقهم من ناحية الجهة المختصة بإصداره، وبالتالي في حالة صدور القرار من شخص غير مفوض أو منوط به أصلاً كان مصيره البطلان لتجاوز حدود اختصاصه، فأن قواعد الاختصاص تحتم حصر إصدار القرارات الإدارية في أشخاص محددين لا ينبغي لغيرهم إصدار مثل هذه القرارات وهم وحدهم لهم الحق في ممارسة الاختصاص المحدد لهم من قبل المشرع.

وبالتالي يتبين لنا مما سبق عرضه أن سلطة الإدارة مقيده دائما بالحدود التي وضعها القانون، فلا يجوز لرجل الإدارة أن يتجاوز الاختصاص المحدد، ومن ثم فإنه لا مجال للسلطة التقديرية في ركن الاختصاص، لأنه محدد مسبقاً من قبل القانون بقواعد أمره لا مجال لتقدير الإدارة فيها، فقواعد تنظيم الاختصاص من النظام العام ويترتب على دلك أنه لا يجوز للإدارة الاتفاق مع الأفراد على تعديلها كذلك لا يجوز للإدارة التنازل عنها.

وهذا ما قضت به المحكمة العليا في أحد أحكامه حيث قضت بأن ((عيب عدم الاختصاص يتعلق بالنظام العام، وتعرض له المحكمة من تلقاء نفسها)) [1].

(1) طعن إداري، رقم1، لسنة 16ق، مجلة المحكمة العليا، العدد الرابع، ص27.

ثانياً: نطاق التقدير في ركن الشكل:

القرار الإداري عملاً قانونياً، والأعمال القانونية تتطلب حسن التعبير عنها إفصاح الإدارة عن نيتها بقصد تحقيق أثر قانوني، وبالتالي يجب أن يتخذ هذا الإفصاح شكلاً خارجياً حتى يترتب عليه الأثر القانوني المراد تحقيقه، والأصل العام في هذا الخصوص هو عدم تقييد القرارات الإدارية بشكل معين أو إجراءات خاصة لإصدارها إلا انه استثناء من دلك قد يوجب القانون لاعتبارات يقدرها ضرورة صدور القرار في شكل يحدده، وعدم احترام الإدارة له يجعله قراراً مشوباً بعيب مخالفة الشكل وهو الوجه الثاني لإلغاء القرار الإداري بعد عيب عدم الاختصاص، وهذا ما قضت به المحكمة العليا في أحد أحكامها على أنه "الأصل في القرارات الإدارية هو عدم تقيدها بشكل معين أو صورة معينة تفصح عن إرادة الإدارة ما لم يوجب القانون إتباع دلك الشكل أو تلك الصور في إصدار قراراتها، دلك لان القرارات الإدارية لا تحصرها أشكال ولا ألوان فإذا أوجب القانون دلك وجب النزول على حكمه وإلا عيب القرار في شكله"[1].

وكذلك استقر القضاء الإداري على أنه إذا اشترط القانون شكل معيناً للقرار الإداري، أو إذا أوجب على الإدارة اتخاذ إجراءات تمهيدية قبل صدوره، أو استشارة هيئة من الهيئات ولم تتبع الإدارة دلك عند إصدار القرار، فأنه يجوز التمسك بإلغاء هذا القرار لأنه معيب في شكله.

وإن الغرض من تقرير الشكليات والإجراءات إنما هو إقامة بعض الضمانات للأفراد لتكون ثقلاً يوازي السلطة الضخمة الممنوحة للإدارة .

كما أن الشكليات ليست مجرد روتين أو عقبات لا قيمة لها، و أنما في حقيقتها ضمانات للإدارة، ويمنعها من التسرع وتهديد ضمانات الأفراد وحملها على التروي، وهو ما يعتبر ضمانة ضد احتمالات تعسف الإدارة، وإن الشكليات تعد الأخت التوأم للحرية وهي العدو اللدود للتحكم والاستبداد، وذلك خلاف الشائع بين العامة من عدم أهميه القواعد الشكلية والنظر إليها على أنها مجموعة من التعقيدات منعدمة الفائدة.

إلا أن القضاء الإداري إيماناً منه بضرورة عدم التشديد بالقيود الشكلية والإجرائية إلى حد يعطل نشاط الإدارة، ميز بين نوعين من الشكليات والإجراءات، وتتمثل في الشكليات والإجراءات الجوهرية وهي التي يتوجب على الإدارة إتباعها وإلا أعتبر القرار الصادر عنها باطل.

وأخرى شكليات وإجراءات ثانوية وهنا الأمر على العكس بالنسبة للشكل الثانوي والذي لا يؤثر غيابه على صحة القرار الإداري حيث أن إتباع هذا الشكل متروك لمواء مات الإدارة في ضوء ظروف الحال

(1) طعن إداري رقم 20 لسنة 6ق،مجلة محكمة العليا ،السنة الثانية، العدد الثالث، ص 13.

وهذا ما أكدته المحكمة العليا حيث قالت: ((أن العيب الشكلي الذي يعيب القرار الإداري هو الذي يكون من شأنه التأثير على موضوع القرار، أو الانتقاص من الضمانات المقررة لصالح الأفراد))[1].

وبالتالي فأن سلطة الإدارة تكون مقيدة إذا نص المشرع على وجوب إتباع شكل أو إجراء معين في إصدار القرار الإداري، وعلى الإدارة أن تفرغ إرادته في الشكل الذي يحدده القانون، بحيث يكون عمله باطلاً أو معدوماً إذا ما خرج عن القواعد المحددة مسبقاً.

ومما سبق يتضح لنا أن الأصل هو تمتع الإدارة بسلطة تقديرية في اختيار الشكل الذي تراه مناسباً لإظهار قرارها فيه، إلا أن المشرع قد يلزمها بإفراغ قرارها في شكل معين وبإتباع إجراءات معينة قبل أو عند إصدارها للقرار.

الفرع الثاني:- نطاق التقدير في العناصر الداخلية للقرار الإداري:

تتمثل العناصر الداخلية للقرار الإداري في كلٍ من ركن المحل والسبب والغاية ولمعرفة مدى ما تتمتع به الإدارة من سلطة تقديرية في هذا الركن من الأركان سنقوم بتحديد نطاق هذا التقدير في كل ركن على حده.

أولاً:- نطاق التقدير في ركن المحل:

المحل هو الأثر القانوني الذي تتجه إرادة مصدر القرار الإداري إلى تحقيقه أو المركز القانوني المراد إنشاؤه.

فالقرار الإداري يهدف دائماً إلى تحقيق اثر قانوني، هذا الأثر يحدثه القرار في الحال وبشكل مباشر، وذلك بالتعبير أو التعديل في المراكز القانونية القائمة وقت صدور القرار بحيث يكون هذا الأثر ممكناً وجائزاً قانوناً.

لذلك فان محل القرار الإداري يجب أن يكون موافقاً للقانون، وذلك أعمالاً لمبدأ المشروعية، ويقصد بالقانون في هذا المقام مجموعة القواعد القانونية التي تظهر في نصوص قانونية مكتوبة، أو غير مكتوبة فالقواعد القانونية تشمل القواعد الدستورية والتشريعية بالإضافة إلى المبادئ العامة للقانون والعرف، وما استقرت على أحكام القضاء.[2]

ويمكن أن يكون محل القرار الإداري محلاً لسلطة الإدارة التقديرية حيث تتمتع جهة الإدارة ومن تعهد إليهم من موظفيها بأداء عمل معين بسلطة تقديرية تتصل بمحل القرار الإداري المختص بإصداره،

(1) طعن إداري رقم 3 لسنة 7ق،مجلة محكمة العليا ،س1،ع3، ص 18.

(2) د.نبيل عبد الحليم، د.فتحي فكري، الدعاوي الإدارية و الدستورية، و دعوى الإلغاء، القاهرة، دار النهضة العربية، 2000، ص290.

ودلك عندما تترك النصوص القانونية للإدارة حرية الاختيار من بين عدة حلول، بذلك يستطيع رجل الإدارة إن يحدد بحرية محل القرار الإداري الذي منحه القانون الحق في إصداره.[1]

بمعني أن السلطة التقديرية للإدارة تبدو متمثلة في قدره الإدارة على الاختيار بين عدة حلول، أما الاختصاص المقيدة فيكون حينما تعجز الإدارة عن اختيار محل القرار، وذلك لعدم قدرتها على اتخاذ إجراء معين يكون مطابقاً للنص القانوني الذي أوجبه.

وتتضح معالم السلطة التقديرية الممنوحة لجهة الإدارة فيما يتعلق بركن المحل في القرار الإداري بوضوح في حريتها الكاملة في التدخل أو الامتناع عن التدخل وفي اختيار وقت تدخلها وفي اختيار مضمون القرار، أي الوسيلة المناسبة لمعالجة الحالة الواقعية أو القانونية السبب الذي دعت الإدارة لإصدار القرار.

1 - سلطة الإدارة التقديرية في التدخل أو عدم التدخل لإصدار القرار:

فالإدارة بعد ما تتحقق من وجود الحالة القانونية التي تبرر تدخلها، وبعد أن تقوم بتكييفها القانوني السليم، تم تقدر النتائج المترتبة عليه، عليها أن تتدخل وتصدر قرارها، وذلك إذا ما ألزمها القانون بذلك، أما إذا لم يلزم القانون عليها اتخاذ قرار معين عند توافر أسباب معينة، فان مجرد تحقق أسباب تجبر تدخل الإدارة لإصدار قرار معين لا يجبرها على التدخل لإصدار مثل هذا القرار، فوجود وظائف شاغرة في الجهاز الإداري لا يفرض على الإدارة أن تقوم بتعين موظفين جدد لشغل هذه الوظائف، فقد تكتفي الإدارة بترقية موظفين لشغل تلك الوظائف الشاغرة كذلك قيام احد الموظفين لمخالفة تأديبية لا يعني بالضرورة إن الإدارة ملزمة بتوقيع عقوبة تأديبية عليه، فقد ترى جهة الإدارة أن تغض النظر عن هذه المخالفة.

وبالتالي كما رأينا سابقاً أن الإدارة تتمتع بسلطة تقديرية واسعة بالنسبة لتدخلها أو امتناعها عن التدخل لإصدار القرار الإداري إذا لم يلزم القانون بضرورة التدخل باتخاذ قرار، فمجرد تحقق أسباب القرار لا يكفى لإجبارها على اتخاذه. [2]

وهذا ما قضت به المحكمة العليا حيث قالت أن "أمر المحاكمة التأديبية من حق جهة الإدارة تستعمله أو لا تستعمله حسب إرادتها"[3].

(1) د.عصام عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص462.
(2) صبيح بشير بسكوني، مبادئ القانون الإداري الليبي، طرابلس، الشركة العامة للنشر والتوزيع، 1978، ص464.
(3) خليفة علي الجبراني، مرجع سبق ذكره، ص64

2 - سلطة الإدارة التقديرية في اختيار وقت تدخلها.

الإدارة تتمتع بسلطة تقديرية واسعة في اختيار وقت تدخلها حيث تتضح معالمها في اختيارها وتقديرها للوقت الذي تراه مناسباً لإصدار القرار حيث أن المشرع لا يمكن له أن يحدد الوقت المناسب لتدخل الإدارة لإصدار القرار، ودلك لان الإدارة هي الأكثر دراية وإحاطة بالظروف والملابسات، خاصة وان الظروف متجددة ومتطورة بشكل يصعب على المشرع أن يحيط به، لدلك كان من الأفضل أن تمنع الإدارة قدراً من الحرية في اختيار الوقت الملائم لتتدخل وإصدار القرار، ودلك حسب ما تمليه عليها الظروف والملابسات وفق خبرتها وتجاربها وبما تراه محققاً للمصلحة العامة.

ومع دلك فإن المشرع حرصاً منه على حماية حقوق الأفراد من تقاعس الإدارة وإهمالها، قد يتدخل ويحدد ميعاداً معيناً يلزم الإدارة على اتخاذ قراراتها الإدارية خلاله وقبل فواته، ومن أمثلة دلك ما نصت عليه المادة (8) من القانون 1971/88م بشأن القضاء الإداري حيث ألزمت الإدارة باتخاذ قرار صريح بشأن التظلمات المقدمة إليها من دوى الشأن ودلك قبل فوات ميعاد (60) يوماً من تاريخ تقديم التظلم، وبفوات هذا الميعاد دون أن تصدر الإدارة قرارها، فان ذلك يعد بمثابة قرار سلبي برفضها للتظلم، وكذلك الحال فيما يتعلق بالاستقالة فقد حدد المشرع مدة معينة للإدارة باتخاذ قرار بشأنها.

3 - سلطة الإدارة التقديرية في اختيار مضمون القرار الإداري:

مضمون القرار الإداري هو الأثر القانوني الذي تريد الإدارة ترتيبه من إصدارها للقرار الإداري، فإذا لم يلزم المشرع جهة الإدارة بترتيب اثر معين على قرارها، فإن الإدارة تتمتع بسلطة تقديرية واسعة في تضمين قرارها الأثر الذي تراه مناسباً مع الحالة المادية أو القانونية التي دعت الإدارة إلى تدخلها، على أن يكون هذا الأثر من الممكن تحقيقه من الناحية الواقعية، وان يكون جائزاً قانوناً، وبقصد تحقيق النفع العام ومن أمثلة تمتع الإدارة بسلطة تقديرية في اختيار مضمون القرار الإداري حرية الإدارة في نقل موظفيها نقلاً مكانياً وندبهم وإعارتهم.

كما تتمتع الإدارة بسلطة تقديرية في اختيار مضمون القرار، كحرية الإدارة في تقدير موقع ومساحة العقارات المراد نزع ملكيتها الخاصة للمنفعة العامة وكذلك حريتها في السماح أو عدم السماح لمواطنها بالسفر خارج البلاد كما تتمتع الإدارة بسلطة تقديرية في مجال ترقية موظفيها حيت تقول المحكمة العليا "إن الترقية بما تترخص فيها جهة الإدارة وليس للموظف إجبارها على ترقيته"[1].

(1) طعن إداري، رقم 5، لسنة 10ق، مجلة المحكمة العليا، عدد 2، ص12

ثانياً :- نطاق التقدير في ركن السبب:

القرار الإداري يبني على حالة واقعية أو قانونية تدفع الجهة الإدارية إلى التدخل على أثرها وتصدر قرارها، وهذه الحالة تسبق القرار الإداري وتكون هي الدافع للإدارة لكي تتدخل ذلك بأن القرار الإداري هو عمل إداري تفحص من خلاله الإدارة عن إرادتها الملزمة، وكل عمل يقوم على الإدارة لابد وان يتم عن طواعية واختيار، وذلك بناءً على فكره معنية، وهذه الفكرة تتكون لدى الإدارة كنتيجة لأمر خارج عن إرادتها حيث إن هذه الفكرة لا تتكون من نفسها في دهن مصدر القرار الإداري، وهذا الأمر الخارجي الذي يشكل الحالة المادية أو القانونية هو السبب في تدخل الإدارة وتصدر قرارها.[1]

بالتالي السبب هو الحالة الواقعية والقانونية التي تبرر إصدار القرار فالإخلال بالنظام العام يمثل حالة واقعية تبرر لجهة الإدارة إصدار قرارات تكفل صيانة النظام العام وحفظه.

والملاحظ أن سبب القرار الإداري هو الحالة الواقعية والقانونية السابقة لإصدار القرار وهي التي تملي على الجهة الإدارية تدخلها لإصدار هذا القرار ولكن قد يكون سبب القرار الإداري حالة قانونية فقط دونما حالة واقعية فالحاجة القانونية السابقة لإصدار القرار تكون سبباً لإصدار الإدارة للقرار الإداري، ولكن الحالة الواقعية بمفردها دونما توافر حالة قانونية لا تكفي لكي تكون سبباً منطقياً لإصدار القرار الإداري. [2]

ويختلف السبب في القرار الإداري عن التسبيب، حيث إن السبب كما عرفناه وهو الدافع والمحرك لتدخل الإدارة، إما التسبيب فهو ذكر الإدارة للأسباب التي أنبنى عليها القرار، ويعتبر التسبيب احد الضمانات للمحافظة على حقوق الأفراد لأنه يسهل على القضاء الإداري رقابته على مشروعية القرارات الإدارية، والأصل العام إن الإدارة غير ملزمة بأن تفصح عن السبب الذي تدخلت بناءً عليه، إلا إذا ألزمها المشرع بذكر الأسباب التي دعتها لاتخاذ القرار الصادر عنها، وفي هذه الحالة يعتبر التسبب شرطاً شكلياً في القرار ويترتب على إغفاله عدم مشروعية القرار حتى لو كان السبب صحيحاً للقرار ولمعرفة مجال السلطة التقديرية الممنوحة لجهة الإدارة المتعلقة بركن السبب يجب علينا دراسة الآتي:

1- الوجود المادي للوقائع.

ويقصد به قيام الحالة الواقعية التي اتخذتها الإدارة سبباً لإصدار القرار حيث يشترط لصحة الوقائع المادية التي استندت إليها الإدارة عند إصدارها للقرار الإدارية، وان تكون هذه الوقائع محققة الوجود وقائمه بفعل وقت صدوره، فالإدارة لا تملك أية سلطة تقديرية بشأنها، فعلى الإدارة إن تستند إلى وقائع صادقه وهذا ما قضيت به المحكمة العليا حيت قالت " يشترط في القرار الإداري إن يكون سبباً صحيحاً حقيقاً، فان لم يكن كذلك بان كان السبب الذي بني عليه وهمياً أو صورياً كان القرار باطلاً "[3].

(1) د.خالد سمارة، القرار الإداري بين التطوير و التطبيق، ب د، 1999، ص39

(2) د.عصام عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص230

(3) طعن إداري، رقم 26، لسنة 16ق، مجلة المحكمة العليا، ع 2، ص

أي إن مجرد إصدار الإدارة للقرار مستندة إلى وقائع ادعت وجودها، وتبين بعد ذلك إن هذه الوقائع وهمية ولا وجود لها وقت صدور القرار فان ذلك يجعل القرار الصادر عن الإدارة قراراً معيباً لعدم استناده إلى اسبب واقعية وهذا يجعله قابلاً للإلغاء.

2- التكيف القانوني للوقائع:

يقصد بالتكيف القانوني للوقائع أدارج حالة واقعية معينه داخل إطار فكره قانونية، بحيث يمكن أن يحمل القرار المتخذ عليها اعتبارها دافعاً مشروعاً لاتخاذه وبالتالي عندما يطلق المشرع وصفاً لحالة معنية أو وقائع مادية محدده فان تطبيق هذا الوصف على الوقائع الذي يصادف جهة الإدارة وتستدعي تدخلها بإصدار قرارات إدارية يطلق عليها اصطلاح التكيف القانوني للوقائع ومن هذه الناحية لا تملك الإدارة أي سلطة تقديرية بشأنها، حيث الإدارة تلتزم بالوصف القانوني الذي أعطاه المشرع لتلك الوقائع بعد التأكد من صحة وجودها مادياً، فسلطة الإدارة تكون مقيدة فيما يتعلق بالتكيف القانوني للوقائع.

3-تقدير أهمية وخطورة الوقائع:

سلطة الإدارة تكون تقديرية فيما يتعلق بتقدير أهمية الوقائع وتحديد الخطورة المحتملة الوقوع والناشئة عن الوقائع الثابت حدوثها ووجودها المادي والمكيفة تكييفا قانونياً، وبالتالي إن تقدير أهمية الوقائع التي تذرعت بها الإدارة واستندت إليها في إصدار قرارها وتحديد مدى خطورتها وجسامتها هي من الأمور المتروكة لمحض تقدير واقتناع الإدارة، شريطة ان تضع نفسها في أحسن الظروف عند قيامها بالتقدير مع ضرورة مراعاة عنصر الملائمة بين هذه الوقائع وبين مضمون القرار المتخذ بشأنها.

ثالثاً- نطاق التقدير في ركن الغاية:

غاية القرار الإداري هي النتيجة النهائية يبتغيها رجل الإدارة ويهدف لتحقيقها أو الهدف الذي يستهدف تحقيقه من إصدار القرار الإداري، فالقرار الإداري ليس غاية في حد ذاته، بل هو وسيلة للوصول إلى غرض أو هدف معين، وهو تحقيق المصلحة العامة.

فالإدارة دائما تسعي لتحقيق المصلحة العامة في كل تصرفاتها، وقد يحدد المشرع لجهة الإدارة هدفاً معينا من أهداف المصلحة العامة، وفي هذه الحالة لا يحق للإدارة إن تسعي إلى تحقيق هدف أخر غير ذلك الذي حدده المشرع، ولو كان من أهداف المصلحة العامة وبالتالي تكون سلطة الإدارة مقيدة في هذه الحالة بشأن تحديد الهدف من قرارها فالمشرع يحدد سالفاً الهدف من إصدار الإدارة لقرارها فإذا ما تغيير الإدارة هدفاً أخر غير الذي حدده المشرع لها فان قرارها يكون معيباً بعيب الانحراف بالسلطة، ومن تم فعلى الجهة الإدارية أن تلتزم بالغرض الذي يحدده القانون مسبقاً فهذا التحديد قيد على سلطة الإدارة، وهذا ما قضت به المحكمة العليا في أحد أحكامها حيث قالت "أن عيب الانحراف الذي يطلق عليه أحياناً إساءة استعمال السلطة وهو أن يستعمل رجل الإدارة سلطته التقديرية لتحقيق

غرض غير معترف له به...إذ يقتصر رجل الإدارة على تحقيق الأغراض التي يجوز للقرار تحقيقها، بحيث لو استعمل القرار لتحقيق غيرها حتى لو تعلقت تلك الأهداف بالصالح العام أُعتبر القرار باطلاً للانحراف وجاز إلغاؤه "[1].

إلا انه أحيانا لا يحدد المشرع غرضاً خاصاً من وراء إصدار القرار الإداري كان يتضمن النص القانوني اصطلاحاً عاماً كاصطلاح الأمن القومي أو الاقتصاد الوطني، فهنا للإدارة الحرية في اختيار الغرض الملائم من الأغراض المتاحة، فحرية الإدارة تتمثل في الاختيار بين أهداف محددة أيضا بتحقيق غاية عامة وهي الصالح العام، فتحقيق المصلحة العامة قيد على الإدارة يعتبر في حالة عدم تخصيص الأهداف.

و يتضح لنا مما سبق أن سلطة الإدارة تعتبر مقيدة فيما يخص ركن الغاية في القرار الإداري، حتى و لو لم يحدد المشرع غرضاً معينا يجب علي الإدارة تحقيقه.

وفي هذا الخصوص لقد اختلفت أراء الفقهاء فالبعض يرى أن للإدارة سلطة تقديرية تتمتع بها في مجال ركن الغاية في القرار الإداري، وذلك عندما يغفل النص القانوني تحديد الأهداف ففي هذا الحالة يرى أصحاب هذا الرأي أن للإدارة سلطة تقديرية في اختيار الغرض من القرار بشرط تحقيق المصلحة العامة، حيث يرون أن عدم فرض أهداف معينة من قبل المشرع أو القضاء في الوقت الذي بإمكانهما أن يفعل ذلك.

يعني ترك الحرية للإدارة باختيار الفرض الذي تراه ملائما في إطار المصلحة العامة بمعناه الواسع كما يرون أن منح الإدارة هذه الحرية يرجع إلى دور الإدارة الواسعة وازدياد مهما وإلى تطور المستمر لهذه المهام، التي لا يمكن للمشرع أن يكون ملم بها.[2]

إلا أنه يري البعض الأخر أن الإدارة لا تملك سلطة تقديرية تجاه غاية القرار فالقرار الإداري يستهدف دائما تحقيق الغاية التي ينص عليها القانون في حالة عدم تخصيص الأهداف، إي أن غاية أي قرار إداري يجب أن لا تخرج عن استهداف المصلحة العامة .

من جانبنا نتفق مع هذا الرأي بعدم وجود سلطة تقديرية للإدارة فيما يتعلق بركن الغاية في القرار الإداري.

كذلك في حالة تحديد عدده أهداف من ضمن المصلحة العامة أو في حالة عدم تحديد غاية أو هدف بطريقة محددة، وإنما يشير إليه بأسلوب عام فأن سلطة الإدارة التقديرية لا تنصب علي ركن الغاية وإنما علي ركن السبب، لان تحقيق غاية معينة يجب أن تتفق مع سبب القرار.[3]

([1]) طعن إداري، رقم 6، لسنة 3ق، مجلة المحكمة العليا، ج 1، ص79

([2]) د.سالم جمال الدين، مرجع سبق ذكره، ص 278.

([3]) د.محمد عبدالله الحراري، مرجع بق ذكره، ص 185.

النتائج:

1- يعتبر القرار الإداري من أهم الوسائل التي تستخدمها الإدارة لتحقيق أهدافها وتتمتع الإدارة عند إصدارها للقرارات الإدارية بنوعين من الاختصاص أولهما اختصاص مقيد وفيه يشترط المشرع للإدارة شروطاً معينة لممارسة اختصاصها ويلزمها بطريقة امرة بوجوب التصرف على نحو معين وفي وقت محدود مسبقاً، والثاني اختصاص تقديري يكون عندما يترك المشرع الإدارة قدراً من حرية التصرف عند ممارستها لاختصاصها .

2- السلطة التقديرية الممنوحة للإدارة ليست امتيازاً لها تستطيع ان تتعسف في استعمالها، بل ضرورة لازمة لتحقيق أهدافها والمتمثلة في تسيير المرافق العامة بانتظام واضطراد لتحقيق المصلحة العامة .

3- تتراوح السلطة التقديرية الممنوحة لإدارة بين الاتساع والضيق في القرار الواحد بحسب الركن المتعلقة به، فلا يوجد قرار تقديري كامل تستقل الإدارة بتقدير جميع عناصره، بل يتمازج الاختصاصين التقديري والمقيد في كل قرار تقريباً .

4- ادراكاً من القضاء الإداري بأن السلطة التقديرية الممنوحة للإدارة تكمن فيها شبهة التعسف والتسلط والاستبداد من جانب الإدارة الأمر الذي يشكل خطراً يهدد حقوق الأفراد وحرياتهم، قام هذا القضاء بفرض رقابته على الإدارة اثناء ممارسة اختصاصها بما يتمتع به من سلطة تقديرية، وذلك بقصد كفالة الموازنة بين حماية حقوق الأفراد وحرياتهم وتمكين الإدارة من تحقيق اغراضها.

التوصيات :

1- ضرورة توسيع نطاق الرقابة القضائية بقدر ما تتسع سلطة الإدارة التقديرية، إذ كلما اتسع نطاق الرقابة على أعمال الإدارة كلما ضاق نطاق تقدير الإدارة فإذا كان من المهم منح الإدارة سلطة تقديرية واسعة، فمن الأهم أن تبقى تلك السلطات ضمن الحدود المقررة قانوناً .

2- نتمنى من المشرع ضرورة تقنين الجرائم التأديبية وتحديد العقوبات المناسبة لكل جريمة، على أن تكون لهذه العقوبة حد ادنى وحد اقصى تسهيلاً لجهة التأديب واختيار العقوبة الملائمة وفقاً للظروف المخففة والمشددة والمصاحبة لارتكاب الجريمة، وبالتالي تكون السلطة التأديبية مقيدة عند اختيار العقوبة .

3- نحث المشرع على ضرورة استحداث رقابة سابقة على أعمال الإدارة، وتكون هذه الرقابة بقيام الرئيس الإداري الاعلى بمراقبة الادنى منه قبل إصداره القرار الإداري، وذلك تحقيقاً لمبدأ الشفافية وتدعيماً لمبدأ المشروعية، وسعياً لإقامة التوازن بين متطلبات الفعالية الإدارية وبين ضمانات وحقوق وحريات الأفراد .

المراجع :

1- د.خليفة علي الجبراني، القضاء الإداري الليبي، مركز سما للطباعة، 2005م.

2- د.محمد فؤاد مهنى، القانون الإداري العربي، ط2، القاهرة، دار المعارف، 1960 م.

3- د.أحمد حافظ، السلطة التقديرية للإدارة، مجلة العلوم الإدارية، ع2، 1982م.

4- د.سامي جمال الدين، قضاء الملائمة والسلطة التقديرية، القاهرة، دار النهضة، 1992م .

5- د.خليفة سالم الجهمي، أحكام ومبادئ القضاء الإداري الليبي، بنغازي دار النهضة، 2009 م .

6- د.محمد عبدالله الحراري، اصول القانون الإداري، ع 2، طرابلس، جامعة ناصر، 1992 م .

7- د.عصام عبدالوهاب، السلطة التقديرية للإدارة والرقابة القضائية، رسالة دكتوراه، القاهرة ،1971م.

8- د.عمر احمد حسبو، الرقابة القضائية على أعمال الإدارة، رسالة دكتوراه، جامعة طنطا، 1991م.

9- د.رأفت فودة، المصادر المشروعية الإدارية، القاهرة، دار النهضة العربية، 1994م.

10- د.نبيل عبدالحليم وفتحي فكري، الدعاوي الإدارية والدستورية ودعوى الإلغاء، القاهرة، دار النهضة العربية، 2000 م .

11- د.صبيح بشير مسكوني، مبادئ القانون الإداري الليبي، طرابلس، الشركة العامة للنشر والتوزيع، 1978 م .

12- د.خالد سماره، القرار الإداري بين التطوير والتطبيق، ب د، 1999 م .

أثر بعض مكونات إدارة المعرفة على عمليات القيادة الإدارية

دراسة تحليلية لآراء بعض القادة الإداريين في مصرف الصحارى

د. رضا عبدالله أبوراس – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس
د. عياد جمعة عياد– كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراســـة إلى التعرف على بعض مكونات إدارة المعرفة ودورها في تعزيز عمليات القيادة الإدارية من خلال دراســة ميدانية على مصــرف الصــحارى، وقد تم اخذ عينة من موظفين المصرف بلغ عددهم (40) موظف وذلك من اجل التعرف على واقع هذه المؤسسة ومعرفة آراء أفراد العينة بدور إدارة المعرفة في تعزيز عمليات القيادة الإدارية، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم تصـميم اسـتمارة اسـتبانة تحتوي على 16 فقرة تم توزيعها على أفراد العينة بالمصـرف، اسـتلمت منها 35 اســتبانة، واعتمد الباحثان عند تحليل نتائج إجابات عينة الدراســة على اســتخدام حزمة البرامج الإحصــائية SPSS، وقد وأظهرت نتائج الدراســة بأن التقنيات لها اقوى درجة تأثير معنوية في قدرة القيادة في التأثير بالآخرين ومن ثم التنظيم ومن ثم العلاقات و لا توجد علاقة أثر معنوية بين الثقافة وقدرة القيادة في التأثير بالآخرين، و بناء على نتائج الدراســة توصــل الباحثان إلى تقديم مجموعة من التوصيات أهمها على القيادات الإدارية بالمصرف تطوير علاقاتهم الثقافية والاجتماعية مع زملائهم والعاملين تحت إشرافهم من خلال المشاركة في المؤتمرات والبرامج التطويرية التي تنمي ثقافة القادة؛ لأن ذلك من شأنه أن يساهم في تحسين قدراتهم القيادية والتأثيرية ويسهل قيادتهم للموارد البشرية.

الكلمات المفتاحية: إدارة المعرفة، مكونات إدارة المعرفة، القيادات الإدارية

الإطار العام للدراسة

مقدمة

تعد إدارة المعرفة من المواضيع الجوهرية التي نمت الأدبيات المتعلقة بها كماً ونوعاً، حيث شهدت السنوات الأخيرة اهتماما متزايداً من قبل العديد من الباحثين في مجال العلوم الإدارية، وذلك من خلال إلقاء الضوء على جوانبها ودراستها من مختلف الزوايا، وذلك بهدف إغناء الموضوع والاستفادة من نتائج الدراسات والبحوث السابقة من أجل تطويرها و تطبيقاتها في مؤسسات الأعمال المختلفة، إن تطبيق المعرفة هي هدف إدارة المعرفة وهي تعني استثمار المعرفة، فالمعرفة التي لا تعكس في التنفيذ تعد مجرد كلفة ضائعة، وأن نجاح أي مؤسسة في برامج إدارة المعرفة لديها يتوقف على حجم المعرفة المطبقة قياساً لما متوفر لديها، والفجوة بين ما تعرفه وما نفذته من ما تعرفه يعد احد أهم معايير التقييم في هذا المجال، وتعد القيادات الإدارية في أي مؤسسة هي الجهة المسؤولة عن دعم وتطبيق إدارة المعرفة، ونشرها فكراً وتطبيقاً بين الأقسام المختلفة في المؤسسة وفي أنشطتها وعملياتها المتمثلة بالقدرة في التأثير على الآخرين والسلوك القيادي والقيادة التفاعلية بخاصة والقيادة الموقفية بشكل عام؛ كون أن إدارة المعرفة هي استثماراً تقوم به المؤسسات بهدف توظيفها في أنشطتها لتطويرها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

وفي القرن الواحد والعشرين أصبح التحدي الأهم الذي يواجه مؤسسات الأعمال وبصورة خاصة المؤسسات التي ترتكز على المعرفة، أو المؤسسات التي تقوم بإنتاج أو تقديم منتجات أو خدمات ذات طبيعة معلوماتية ورقمية هو العمل من أجل إدارة المعرفة بهدف تحقيق الميزة التنافسية الاستراتيجية المؤكدة، وضمن هذا السياق أهتمت المصارف التجارية في الدول المتقدمة بتخطيط وتنفيذ مشروعات وبرامج إدارة المعرفة لتعزيز قدراتها التنافسية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء، والوصول إلى مستوى من الفعالية عند اتخاذ القرارات الإدارية ذات العلاقة بالعمل المصرفي التي تتخذها إدارات المصارف، وبسبب كون القرارات الإدارية ترتبط بصورة جوهرية بموارد المعلومات ومعارف وخبرات المصرف (الصريحة والضمنية) الموجودة لدى المديرين والعاملين أولاً، وفي نظم إدارة المعرفة ثانياً، فقد حاول الباحثان التعرف على واقع مشروعات إدارة المعرفة ودورها في تعزيز عمليات القيادة الإدارية في المصارف التجارية الليبية.

مشكلة الدراسة

على الرغم من الدور الذي تقوم به إدارة المعرفة في تعزيز العمليات الإدارية بالمصـــارف التجارية، إلا أن هذا الدور لا يزال غير ملموس بصورة واضحة في المصارف الليبية، ومن وأقع خبرة الباحث في مجال العمل المصـرفي (مصـرف الصـحارى) يتضـح بشـكل ملحوظ أن أغلب القادة الإداريون يركزون في مجال عملهم وقيادتهم على الأمور الفنية البحتة عند مزاولتهم لتلك العمليات أكثر من الاهتمام بتخطيط وتنفيذ برامج إدارة المعرفة لتعزيز قدراتهم التنافسية وتحسين جودة خدماتهم المقدمة، إلا أن من المهم معرفة آراء العاملين حول مدى تطبيق إدارة المعرفة ببعض مكوناتها في مصـــرف الصحارى، وما هو أثر تطبيق إدارة المعرفة على عمليات القيادة الإدارية.

التساؤلات الدراسة

1- ما هو تأثير إدارة المعرفة في تفعيل عمليات القيادة الإدارية في مصرف الصحارى ؟

2- ماهي الأهمية النســـبية وما هو أثر كل مكون من مكونات إدارة المعرفة في عمليات القيادة الإدارية المعتمدة في مصرف الصحارى ؟

فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسة :

لا تؤثر مكونات إدارة المعرفة في عمليات القيادة الإدارية بمصـــرف الصـــحارى، وتنبثق عنها الفرضيات الفرعية الآتية :

أ. لا تؤثر مكونات إدارة المعرفة (العلاقات، التقنيات، الثقافة والتنظيم) في القدرة في التأثير بالآخرين.

ب. لا تؤثر مكونات إدارة المعرفة (العلاقات، التقنيات، الثقافة والتنظيم) في السلوك القيادي.

ج. لا تؤثر مكونات إدارة المعرفة (العلاقات، التقنيات، الثقافة والتنظيم) في القيادة الموقفية.

د. لا تؤثر مكونات إدارة المعرفة (العلاقات، التقنيات، الثقافة والتنظيم) في القيادة التفاعلية.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- صياغة تأطير مفاهيمي أكثر وضوحاً لمفهوم المعرفة وإدارة المعرفة.

2- إبراز الدور المتزايد لإدارة المعرفة في تحقيق وتعظيم كفاءة المصـرف وتحسـين عمليات القيادة الإدارية فيه.

3- بناء نموذج مستنبط من أدبيات الإدارة، يمكن أن يكون دليلاً علمياً يسترشد به قيادات المصارف التجارية في القيام بأنشطتهم.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

1. هذه الدراسة تتناول موضوعاً حيوياً حديثاً في مجال العلوم الإدارية وهي إدارة المعرفة، وتتجلى أهمية إدارة المعرفة في أنها أداة أساسية فاعلة تهيئ المنظمات (الخاصة والعامة) للدخول إلى عصر الاقتصاد الرقمي بنجاح.
2. التعرف على العديد من مكونات إدارة المعرفة التي تتفاعل مع بعضها البعض والتي تؤثر بطريقة أو بأخرى في أنشطة المصارف التجارية بشكل عامة، وتؤثر في أنشطة مصرف الصحارى وعمليات القيادة الإدارية المتبعة فيها بشكل خاصة.

منهجية الدراسة :

أولاً : مجتمع وعينة الدراسة :

مجتمع الدراسة :- يتكون من مصرف الصحارى (الإدارة العامة ، الفرع الرئيسي، فرع حي الأندلس، وكالة عين زارة)

عينة الدراسة :- تتكون من القادة الإداريين بمصرف الصحارى الإدارة العامة متمثلة في مدراء الإدارات الرئيسية ومساعديهم ورؤساء الأقسام، وكذلك بعض مدراء الفروع ومساعديهم ورؤساء الأقسام بالفروع قيد الدراسة، وقد جرى اختيار عينة طبقية مختارة مكونه من بعض القادة الإداريين الذين يشغلون المناصب الإدارية والبالغ عددهم 40 موظفاً.

وقد جرى توزيع استمارات الاستبيان على مفردات عينة الدراسة بواقع (40) استمارة وقد تم استرداد (35) استبانة صالحه للتحليل حيث بلغت نسبة الاستجابة (87.5%) .

حدود الدراسة

تقتصر حدود هذه الدراسة على الاتي:-

1. **الحدود المكانية:-** مصرف الصحارى الإدارة العامة، الفرع الرئيسي، فرع حي الأندلس، وكالة عين زارة (بمدينة طرابلس)
2. **الحدود البشرية:-** تمثلت في (مدراء إدارات، مدراء فروع، رؤساء الأقسام) بمصرف الصحارى.
3. **الحدود الموضوعية:-** اقتصرت هذه الدراسة على بعض مكونات إدارة المعرفة في الأبعاد التالية (العلاقات، التقنيات، الثقافة والتنظيم) و عملية القيادة الإدارية المتمثلة في أبعادها(القدرة في التأثير بالآخرين، السلوك القيادي، القيادة الموقفية، القيادة التفاعلية).

مصادر جمع البيانات :

تم الاعتماد على نوعين من المصادر لجمع البيانات اللازمة المتعلقة بالدراسة وهي :

1- **المصادر الأولية :** ويقصد بها الاستبانة التي تم تصميمها لجمع البيانات اللازمة للبحث.

3- **المصادر الثانوية :** ويقصد بها الكتب والمراجع العلمية والدراسات السابقة التي بحثت في موضوع إدارة المعرفة ومنظمات الأعمال.

الأدوات الإحصائية المعتمدة في معالجة البيانات واستخراج النتائج :

تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، حيث اعتماد الباحثان على مجموعة الأدوات الإحصائية الآتية لمعالجة البيانات :

أ. الوسط الحسابي : لتحديد مستوى استجابة أفراد العينة لمغيرات البحث ومقاييسها.

ب. الانحراف المعياري : لتشخيص مديات تشتت قيم الاستجابة الفصلية عن وسطها الحسابي.

ج. اختبار (F) لتحديد معنوية علاقات الارتباط المتحققة بين المتغيرات المحسوبة

أنموذج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات المستقلة وهي **(بعض مكونات إدارة المعرفة)**، ومتغير تابعة، وهى **(عمليات القيادة الإدارية)**. وتم تعريف تلك المتغيرات وقياسها من خلال صياغة مجموعة من الفرضيات لكل متغير.

الشكل رقم (1) يوضح النموذج الافتراضي والعلاقات التأثيرية فيما بين المتغيرات

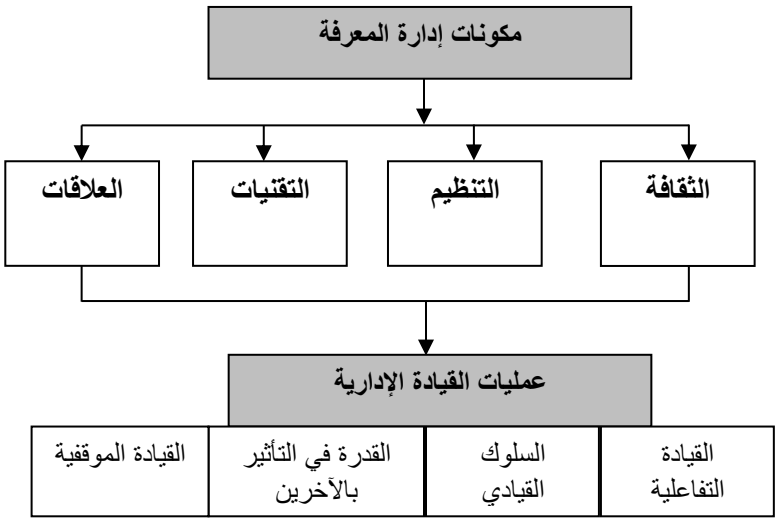

المصدر: إعداد الباحثان

الإطار النظري للدراسة

اولاً – إدارة المعرفة :

ما المقصود بالمعرفة

تناول المختصون في مجال الإدارة مكونات إدارة المعرفة من منظور ثنائي إذ ذكروا بأن المعرفة تنشا من خلال تفاعل مكونين رئيسيين هما المعرفة الضمنية والمعرفة الظاهرة (Explicit Knowledge) (Nonake & Takeuchi, 1998).

وتتعلق المعرفة الضمنية بالمهارات التي هي في حقيقة الأمر توجد في داخل كل شخص والتي من الصعب نقلها أو تحويلها للآخرين، وقد تكون تلك المعرفة فنية أو إدراكي، فقد عرفها (Daft, 2001) بأنها المعرفة التي تعتمد على الخبرة الشخصية والقواعد الاستدلالية والحكم الشخصي والحدس وعادة ما يصعب وضعها في رموز أو كلمات، وتشير إلى ما له صلة بمعرفة – كيف، بالتالي فأن المعرفة الضمنية لا يمكن ترميزها ويصعب لفظها وصعوبة انتشارها لأن التعبير عنها يكون عبر مهارات مستمدة من العمل ويتم تعلمها من خلاله
(Herschel, 2000)

أما المعرفة الظاهرة فهي تتعلق بالمعلومات المتاحة والمخزنة في أرشيف المؤسسة ومنها (الكتيبات المتعلقة بالسياسات، الإجراءات، معايير العمليات والتشغيل و المستندات) وفى الغالب يمكن للأفراد داخل المؤسسة الوصول إليها واستخدامها ويمكن تقاسمها مع جميع الموظفين من خلال الندوات اللقاءات والكتب، وقد ميز Polanyi بين نوعين من المعرفة عندما قال " أننا نعرف أكثر مما يمكن أن نقول" "We can Know more than we can tell"وفى ذلك إشارة صريحة بالطبع لصعوبة وضع المعرفة الضمنية في كلمات منطوقة.

في حين أشار(Daft , 2001) أن المعرفة الظاهرة بأنها المعرفة الرسمية والمنسقة والتي يمكن ترميزها وكتابتها ونقلها إلى الآخرين بواسطة الوثائق والإرشادات العامة، وتشير إلى ما له صلة بالمعرفة حول موضوع محدد ومن خلال ما تقدم فأن تكوين المعرفة يأتي من خلال التفاعل الديناميكي بين المعرفة الضمنية التي يمكن اكتسابها وتبادلها وفق مدخل (شخص إلى شخص) بآليات النقاش وتبادل القصص والمعرفة الظاهرة التي يمكن اكتسابها واكتشافها من الوثائق ويمكن وفق مدخل (الوثائق إلى الأشخاص) بآليات التنقيب عن المعرفة في المطبوعات والمكتبة الإلكترونية (Nonaka & Takeuchi , 1998) .

مفهوم إدارة المعرفة

لا يمكن القول إن هناك تعريفاً واحدا شـــاملاً وواســـعاً ومتفق عليه بين الباحثين لإدارة المعرفة، إذ أن هناك اختلافات عديدة حول تحديد مفهوم واحد لهذا المصـــطلح، وهناك الكثير من الباحثين الذين ينظرون إلى هذا المصـطلح على انه يعبّر عن مجال جديد لا يزال في مرحلة التطور والاكتشـــاف الذاتي Self–Discovery، ويؤكدون على إن إدارة المعرفة تتعدى وتفوق كونها مجرد بيانات أو معلومات.

ويرى الباحث (Malhotra, 1998) إن إدارة المعرفة عبارة عن العمليات التي تســـاعد المؤسـسـات على توليد والحصـول على المعرفة، اختيارها، تنظيمها، اسـتخدامها، ونشـرها، وتحويل المعلومات الهامة والخبرات التي تمتلكها المؤسـسـة والتي تعتبر ضـرورية للأنشـطة الإدارية المختلفة كاتخاذ القرارات، حل المشكلات، التعلم، والتخطيط الاستراتيجي.

بينما تناول العديد من الباحثون مفهوم إدارة المعرفة من زوايا متعددا، فمنهم من تناولها من جانب تقني بالتركيز على تقنيات المعلومات التي تيسر نشر المعرفة وتطبيقها، فقد عرفها (الكبيسي، 2002) بأنها تعتني ببناء وتطوير نظم إدارة المعرفة المستندة على تكنولوجيا المعلومات مثل نظم التنقيب عن البيانات، مســتودعات البيانات، النظم الخبيرة، نظم المعالجة التحليلية الفورية، نظم المعلومات الذكية، نظم المعلومات المستندة على الويب وغيرها

بالإضافة إلى أن بعض الباحثين قاموا بالتركيز على النواحي الثقافية والاجتماعية فقد جرى تعريف إدارة المعرفة بأنها " الفهم الواعي والذكي لثقافة المؤســـســـة والقدرة على اســـتخدام وتطبيق التغيير الحاصل في هذه الثقافة (Koenig , 1999) .

وعرفها (Darling, 2006) بأنها عملية اكتسـاب ومشـاركة الخبرة الجماعية للمجتمعات في تحقيق وإنجاز رسالتها .

وأشـــار (Wjck, 2000) بأنها نظام أو فرع من المعرفة يرتكز على الأســـاليب النظامية والإبداعية والممارســات وأدوات إدارة توليد المعرفة واكتســابها وتبادلها وحمايتها وتوزيعها واســتخدام المعرفة ورأس المال الفكري والموجودات، بينما عرفها (الكبيســي،2002) بأنها " حزمة من أنشــطة اسـتقطاب وامتلاك، نشـر، تنسـيق، وتكوين وابتكار المعرفة واسـتخدامها لتحسـين أنشـطة الأعمال الأساسية من خلال الأشخاص، فرق العمل وعبر المجالات الوظيفية والتنظيمية.

يتضـح من مما سـبق بأن إدارة المعرفة تسـتند على عناصـر أسـاسـية هي الموارد التقنية والعمليات (Duffy , 2000) .

و في حين ورد تعريفاً شمل في ثناياه العناصر المذكورة أعلاه وهو أنها " العملية النظامية التكاملية لتنسيق نشاطات المؤسسة في ضوء اكتساب المعرفة وخلقها وخزنها والمشاركة فيها وتطويرها وتكرارها من قبل الأشخاص والجماعات الساعية وراء تحقيق الأهداف التنظيمية الرئيسة (Rastogi , 2000).

بالإضافة إلى ذلك أن إدارة المعرفة تعني تعلم الاستنباط، فهي تشمل العناية الفائقة وتطوير المعرفة والمهارات والاتصالات بالتركيز على الرؤية المشتركة والمرغوبة للمستقبل ومستندة على القيم المشتركة والمعروفة، من جهة ثانية فأن إدارة المعرفة تتطلب الابتكار وتتطلب قيادة مسؤولة.

ثانياً- إدارة المعرفة في المصارف التجارية :

إن ظهور ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقنيات الشبكات هو تحول المعرفة إلى عنصر اساسي من عناصر الإنتاج والخدمات، بل صارت المعرفة العامل الأساسي للإنتاج الأمر الذي دفع Peter Drucker إلى أن يقول عن المعرفة بأنها المورد الاستراتيجي في منظمات اليوم والمستقبل وليست مجرد مورد من الموارد الأخرى (Takeuchi & Nonake, 1998)، أن صعود المعرفة وتعاظم أهميتها في مجال إدارة الأعمال أرتبطً بعدة عوامل هامة أخرى نذكر منها تزايد أهمية إنتاجية المعرفة، وظهور المؤسسات المستندة على المعرفة وصناعات المعرفة، ولهذا نجد أن التطبيقات الرائدة في إدارة المعرفة قد بدأت في القطاعات المصرفية والمالية بسبب ارتباط هذه القطاعات بالمعرفة المتخصصة في كل أبعادها وعناصرها ولطبيعة الصناعة المصرفية التي تركز على إنتاج وتقديم الخدمات المصرفية والمالية الشاملة إلى العملاء في كل مكان، وفي المصارف التجارية تأخذ المعرفة التنظيمية (المتخصصة والفنية) الممزوجة مع الخبرات العملية المتراكمة بعد الشكل والاطار أو السياق Context وبعد المحتوى أو المضمون Content ، وبالتالي يكون دور إدارة المعرفة هو تطوير المحتوى والاطار وتشكيلهما في توليفة واحدة لتمكين إدارة المصرف والموظفين من إنجاز الأنشطة المصرفية المتخصصة من إدارة الأصول والخصوم، تخطيط وتصميم الخدمة المصرفية بجودة عالية وتقديمها للمستفيد النهائي أو إدارة محفظة الاستثمار وتعزيز القدرة التنافسية للمصرف.

كذلك تساهم إدارة المعرفة في تقليل مخاطر الائتمان في المصارف التجارية من خلال عدة محاور نذكر منها ما يلي (Takeuchi & Nonake, 1998):

1. تقليص فجوة أي عدم التناظر بالمعلومات بين المصرف والمقترض.
2. المساعدة في فهم أعمال العملاء.
3. المعرفة الأفضل بالمقترض.
4. تحليل المخاطر ودعم قرارات الائتمان.

ثالثاً- أهمية إدارة المعرفة للمصارف التجارية

تأتي أهمية إدارة المعرفة من كونها موضوعاً حديثاً يتكامل مع غيره من المواضيع الفكرية الحديثة في مجال الإدارة مثل إدارة الجودة الشاملة (TQM) والمقارنة المرجعية (Benchmarking) والآيزو (ISO) وإعادة هندسة العمليات (الهندرة) جميعها أسهمت في تطور المعرفة وخلق التراكم المعرفي في ظل تنامي العولمة وانتشار نظم الاتصالات واتساع شبكة المعلوماتية (الإنترنت) مما سهل انتشار المعرفة وتبادلها.

وتتمثل أهمية إدارة المعرفة بالنسبة للمصارف التجارية في كونها تساعد على وضع معايير متعددة المستويات تفيد في إدراك المخاطر المصرفية بطريقة موضوعية، بالإضافة إلى توظيف المعرفة التنظيمية والمهنية المتراكمة والخبرات العملية لدعم القرارات الإدارية في المصارف التجارية (Seeley & Dietrick , 2000).

أما (Rastogi) فيشير إلى أن أهمية استخدام عمليات إدارة المعرفة في المؤسسات المالية تتعلق بعملية اتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب والمكان المناسب.

ومن جهة أخرى فأن إدارة المعرفة تساهم بشكل كبير في رفع مستوى إداء المصارف التجارية وتحقيق أهدافها بكفاءة و فاعلية، اذ من خلالها تستطيع إدارات المصارف التجارية من التعرف على ماهية المعرفة المستخدمة في أعمالها وتطبيقاتها ومن ثم كيفية العمل على رفع وتطوير هذه المعرفة من أجل تحقيق الاهداف المرغوبة. (Rastogi, 2000)

إن أهم قضية تتعرض لها إدارة المعرفة في المصارف التجارية هي معالجة عدم تناظر المعلومات بين المصرف من جهة والمقترض من جهة اخرى، أي بين ما يعرفه المصرف عن المقترض وما يجب أن يقدم للمقترض من معلومات أساسية عن حقائق وقواعد وشروط الاقتراض ومضامين هذه العملية التعاقدية والمالية التي تجمع العميل بالمصرف.

علاوة عن ذلك ينبغي أن يكون تطبيق المعرفة مستهدفاً من منطلق الاهمية الاستراتيجية وأن تكون له قيمة كبيرة لصالح المصرف مما يعني ترابط استراتيجية إدارة المعرفة مع استراتيجية المصرف الرئيسة (Seeley & Dietrick , 2000) .

إن معرفة المصرف بالمنافسين ومعرفة المصرف بالعميل يجب أن يقابله معرفة جيدة بالمصرف وبطبيعة ونوع الخدمات المصرفية التي يقدمها، ولهذا تقع المسؤولية على إدارة المعرفة في وضع خطط عملية طموحة لسد الفجوة المعرفية في داخل المصرف والتي تظهر عندما يكون هناك حاجة لقرارات استراتيجية او تغييرات تنظيمية او عندما لا تستطيع بعض الوحدات التنظيمية

بالمصـرف من المشـاركة بالمعرفة او عندما لا يسـتطيع المصـرف من التعامل بمرونة مع التغيرات التنظيمية او الاستجابة لتغيرات في البيئة التنافسية (Seeley & Dietrick, 2000).

وفي جميع الأحوال يحتاج المصـــرف إلى المعرفة و ابتكار المعرفة الجديدة لتعزيز الجدارة الجوهرية للمديرين والعاملين من صـــناع المعرفة، وهنا لا بد أن نشـــير إلى أن معظم برامج إدارة المعرفة تتوجه نحو الاســـتثمار في نظم وأدوات تكنولوجيا المعلومات اكثر من تركيزها على الابعاد والمضـــامين الأخرى للمعرفة ذات الصـــلة بالجانب الثقافي والســـلوكي وبرامج التدريب والتعلم مدى الحياة، عليه فأن إدارة المعرفة هي ليست مجرد مبادرة او مشروع، بل هي مفهوم شامل لكل اقســـام المنظمة يركز على قيمة المعرفة كنتائج لإدارة المعرفة تدرك في العمل (Rastog , 2000) .

وأن المصـــارف التجارية الناجحة تعي أهمية إدارة المعرفة فيها، وأنها رأس المال الفكري، والاصـــل الاكثر أهمية من الاصول الاخرى للمصرف ؛ لذلك، تسعى إلى توفير كل السبل والوسائل المتاحة؛ لتهيئتها والاســـتفادة منها، واســـتخدامها، والمحافظة عليها، وأن ما يؤكد الحاجة إلى عمليات إدارة المعرفة أن المصـارف تتعرض إلى خسـارة في رأسـمالها عندما يترك أحد موظفيها من ذوي القدرات العالية أو من قيادته دون تسجيل خبراته ونقلها لمن يخلفه.

واخيراً نســتنتج مما ســبق أن تطبيق المعرفة هي غاية إدارة المعرفة وهي تعني اســتثمار المعرفة، فالحصـــول عليها وخزنها والمشـــاركة فيها لا تعد كافية، والمهم هو تحويل هذه المعرفة إلى التنفيذ، فالمعرفة التي لا تعكس في التنفيذ تعد مجرد كلفة ضـــائعة، وأن نجاح أي مؤسـســـة في برامج إدارة المعرفة لديها يتوقف على حجم المعرفة المنفذة قياســـا" لما متوفر لديها، والفجوة بين ما تعرفه وما نفذته من ما تعرفه يعد احد أهم معايير التقييم في هذا الحقل.

ثالثاً– مكونات إدارة المعرفة بالمصارف

- **القيادة :**

تلعب الإدارة العليا بالمصـــارف التجارية دوراً مهماً في تعزيز إدارة المعرفة من خلال الدعم والمشـاركة، فالقيادة الرشـيدة عليها دور كبير في ارشـاد الافراد العاملين وترسـيخ قناعتهم بأهمية إدارة المعرفة وتأثيرها الإيجابي في نمو ومستقبل المصرف.

- **التنظيم :**

أن عمل إدارة المعرفة المتعلق بتعريف وخزن ونشـر وأسـتخدام عملاً واسـعاً يتطلب تنظيماً فائقاً وقيادة مركزية لتوجيهه وتطبيقه فضـــلاً عن ضـــرورة توافر فريق عمل يســـاهم في إنجاز المهام الخاصـة بأقسـام إدارة المعرفة، كالمكتبات والإنترنيت وغيرها لخدمة جميع المسـتفيدين في مختلف المستويات الإدارية والتشغيلية في المصرف.

- **اهداف العمل :**

هناك علاقة طردية بين المصارف التي تطبق إدارة المعرفة وقدرتها على تحقيق أهداف العمـــل، لذا ينبغي أن تكون أهداف المصرف واضحة ومعروفة قبل الاستثمار في إدارة المعرفة، وأن تقييم نجاح اي مصرف يأتي من خلال مقارنة نتائج الاستثمار المتحققة مع أهداف العمل وأهداف إدارة المعرفة المخططة.(Rastogi, 2000)

- **التقنيات :**

على الرغم من فاعلية قواعد البيانات كأداة لخزن ونشـــر المعرفة، هناك العديد من الوســـائل الاخرى تســـاهم في تفعيل إدارة المعرفة مثل برامج تطوير المحترفين وبرامج توجيه وتوعية الجماعات وغيرها تعد من الأمثلة الشائعة والتي لا تتضمن أستخدام تقنيات عالية، من جهة اخرى فأن تصميم المكاتب مثل المكاتب المفتوحة وغرف فرق العمل والكافتيريا جميعها تساهم في نجاح إدارة المعرفة من خلال خلق البيئة المناسبة التي تشجع على المشاركة في المعرفة.

- **العمليات :**

يمكن القول بأن إدارة المعرفة هي العملية النظامية التكاملية لتنسيق نشاطات المصرف في ضوء اكتســـاب المعرفة، وخلقها وخزنها والمشـــاركة فيها، وتطويرها وتكرارها من قبل الافراد والجماعات الساعية وراء تحقيق الاهداف التنظيمية الرئيسية .

- **التعلم :**

أن توليد المعرفة الجديدة يتم من خلال أقســـام البحث والتطوير والتجريب وتعلم الدروس والتفكير الابداعي، وتكتســـب المعرفة عبر طرق ثلاثة هي التعلم والبحث العلمي والتطوير التقاني، وهناك أربعة عناصر اساسية تمكن المصرف من إدارة المعرفة هي :-

1. **التعلم الفردي:** اذ وضعت مسؤولية التعلم المستمر على الافراد انفسهم .
2. **تعلم الفريق:** تحميل المجموعة المكلفة بإدارة المعرفة مسؤولية التعلم الذاتي .
3. **تعلم المؤسسة:** عن طريق نشر المعرفة المتولدة في التنظيم من خلال شبكة التعلم .
4. **تعلم العميل:** أن يدرك المصـرف إن عملائه بحاجة إلى المعرفة، وخاصـة المتعلقة بأنشـطته فيبادر بفتح دورات عامة للعملاء بهذا الخصوص.

- **الثقافة :**

من ضمن الغايات الرئيسية لإدارة المعرفة، هي محاولة إيجاد طريقة للحصول على حكمة العاملين، ومعرفتهم داخل المصرف لأجل رفع تلك المعرفة إلى أقصى حد ممكن، والاحتفاظ بهـــا وأن تطبيق

إدارة المعرفة واستخدامها يستلزم وجود موارد بشرية ذو مؤهلات عالية وثقافة رفيعة، أي بمعنى أن المصرف عليه أن يحصن نفسه وموارده البشرية ثقافيا".

- **العلاقات :**

تحاول المصارف أن تنظم ذاتها من خلال زيادة قدرتها على التكيف فردياً وجماعياً وباستمرار مع الظروف المتغيرة، وتفترض أنها تقوم بتعديل معرفتها بما يؤدي إلى التغيير في السلوك، ويلعب الانسان دوراً مهماً في بناء المعرفة، لذا يكون من الضروري بناء وادامة علاقات وثيقة بين الموارد البشرية من جهة و بين العقول البشرية والمعرفة من جهة اخرى (Rastogi , 2000).

ثانيا – مفهوم القيادة :

نظراً لسعة وحيوية القيادة تعددت تعاريفها إلا أن أكثر العناصر اشتراكاً في تلك التعاريف هو أن القيادة تتضمن عملية تأثير القائد في اتباعه لبلوغ هدف فردي او جماعي او تنظيمي، فالقيادة من وجهة نظر (آل صبرة ,2016) العمل الذي يؤثر في نشاط المنظمة لتوجيه مجهوداتها نحو تحقيق هدف والسعي للوصول اليه، كذلك تعني القيادة بأنها عملية التفاعل بين القائد والمرؤوسين فهي عملية تحفيز ومساعدة المرؤوسين نحو انجاز وتحقيق الأهداف (Bush & Kaparou ,2018 ويرى Selznick أن القيادة ظاهرة هلامية يرجع معظم الفشل فيها إلى عدم الفهم الكافي لطبيعتها، في حين عرفها (Shafique & Loo-See , 2018) بأنها القدرة على التأثير بالآخرين وتوجيه سلوكهم لتحقيق أهداف مشتركة وتنسيق جهودهم ليقدموا أفضل ما لديهم لتحقيق الأهداف والنتائج المقصودة للوصول إلى الأهداف المرسومة، كذلك تعني بأنها القدرة على الحصول على تعاون وتجاوب الافراد العاملين تحت إشراف رئيس معين والحصول على احترامهم لرئاسته وقبولهم لها او بعبارة اخرى القدرة على التأثير في سلوك جماعة من الناس من اجل دفعهم للعمل المشترك المثمر لتحقيق هدف معين، وكذلك تعني القيادة القدرة على توضيح الرؤية الإستراتيجية للمنظمة فضلا عن القدرة على تحفيز ودفع الآخرين للإيمان بهذه الرؤية وفهمها(Nawaz & Khan, 2016) وتعرف كذلك بأنها فن استمالة الافراد للتعاون في تحقيق هدف مشترك ، ولقد عرف (Heresy & Blanchard عام 1996 القيادة بأنها عملية التأثير في انشطة الفرد او الجماعة لغرض تحقيق هدف معين في ظرف محدد.

ولعل أفضل تعريف للقيادة الإدارية يتفق وطبيعة العمل في المنظمات الإدارية هو أنها القدرة على التأثير في سلوك الافراد العاملين واستمالتهم لتحقيق الهدف المشترك عن طريق القبول والرضا اساسا او باستخدام السلطة الرسمية في حالات الضرورة القصوى.

من خلال ما تقدم يمكن القول أن القيادة الإدارية الناجحة تستند على تنفيذ العمليات الآتية:

1-القيادة القدرة في التأثير في الآخرين :

حدد مجموعة من الباحثين عملية القيادة الإدارية باعتبارها القدرة في التأثير في الاخرين وضمن هذا التصور عرفها (المعيوف، 2018) هي عملية تأثير القائد بمرؤوسيه من حيث تحديد وتوضيح المهام والواجبات المطلوب القيام بها من قبل المرؤوسين ضمن موقف معين لغرض تسهيل الجهود الفردية والجماعية وتحقيق الأهداف المشتركة. بينما أشار (Naylor,2011) بأنها العملية التي تستهدف التأثير التوجيهي في سلوك الفرد او الجماعة وتنسيق جهودهم وعلاقاتهم وضرب المثل لهم في الافعال والتصرفات بما يكفل تحقيق الاهداف المنشودة.

اما (Tead) فقد تناولها على انها النشاط الذي يمارسه الشخص للتأثير في الاخرين وجعلهم يتعاونون لتحقيق الاهداف التي يرغبون في تحقيقها (Tead , 2013) ومن خلال هذه التعاريف يتضح لنا بأن هناك شروطاً يجب توافرها لممارسة القيادة من أهمها :-

1- وجود مجموعة من الافراد .
2- أن يكون الهدف من وراء التأثير توجيه نشاط الجماعة وتعاونها لتحقيق الهدف المشترك الذي تسعى لتحقيقه.
3- وجود شخص من بين أعضاء الجماعة لديه القدرة على التأثير الايجابي في سلوك بقية الأعضاء .

ومن الملاحظ أن هذه المفاهيم تبين لنا أن فعالية القيادة بوصفها عملية تأثير تتحدد في المدى الذي يكون فيه القائد قادرا" على التأثير في مرؤوسيه بالطريقة التي تقود إلى تحقيق او انجاز الاهداف المنشودة وقدرة القائد بالتأثير في الآخرين تكون في ضوء ما يتمتع به من سمات شخصية تمكنه من هذا التأثير.

2-القيادة كسلوك :

تعتبر عملية القياده من أكثر العمليات تأثيراً على السلوك التنظيمى، فهى تؤثر على دافعية الافراد للأداء واتجاهاتهم النفسية ورضاهم عن العمل، وتعتبر القيادة محوراً رئيسياً للعلاقه بين الرؤساء والمرؤوسين، و ضمن هذا السياق فقد عرفها (آل صبرة) بأنها عملية سلوكية تنجز من القادة الذين يرشدون الاخرين والذين بدورهم يصفون صفة الشرعية على هذا السلوك (آل صبرة2016) , وهذا يعنى أن القائد يؤثر فى أعضاء مجموعته بتقديم نفسه كنوذج لسلوك ايجابى يحتذى به فيظهر توافقاً بين أقواله وأفعاله، وبمعنى مقارب أشار كلا من (Davis & Newston) إلى أن القيادة هي عملية

تفاعلية بين القائد ومرؤوسيه، وبمقتضاها يقوم القائد بتشجيع المرؤوسين ومساعدتهم على العمل بحماس من أجل تحقيق الأهداف (Davis, 1988).

فالقيادة بوصفها سلوكاً هي المحصلة الطبيعية للتفاعل الاجتماعي بين الأفراد فالوجود المشترك في زمان ومكان واحد ينتج عنه أن يبرز للوجود من يقوم بتوجيه الأفراد وتنظيم شؤونهم (القحطاني، 2008) .

أن القيادة كسلوك تعمل على تحقيق أهداف الجماعة وتماسكها وترابط أعضائها، وذلك من خلال المشاركة في اتخاذ القرارات المختلفة عند مواجهة المواقف المتعددة لمصلحة المجموعة أو المنظمة، لذلك فهي لا تقتصر على فرد واحد بل أنها مشاركة فعالة لأعضاء الجماعة طالما انهم يسعون لتحقيق أهداف مشتركة (Shafique & Loo-See , 2018). فالعلاقة هي علاقة تفاعلية بين القائد والمرؤوسين او يعالج هذا المدخل القصور في المدخل السابق حيث التركيز كان منصبا" على قدرة القائد في التأثير في المرؤوسين في ضوء ما يمتلكه من سمات شخصية تحقق له هذا التأثير.

3-القيادة كعملية موقفية :

وقد اسهم فيدلر في تحليل الموقف الإداري وذلك من خلال تحليل وتقييم مجموعة واسعة من الدراسات، التي تناولت موضوع القيادة الإدارية، والتي امتدت من عام 1951 حتى عام 1967 وقد تركزت كل الدراسات التي قام بها حول معرفة السمات التي تحدد مدى الصلاحية للقيادة، ومدى تغيير هذه السمات واختلافها تبعاً لتغير واختلاف الموقف الإداري، وحول تحديد عناصر الموقف الإداري التي تؤثر في ملائمة وعدم ملائمة النمط القيادي للموقف الإداري المستخدم فيه. و على أثر الانتقادات التي وجهت لمدخل السمات والمدخل السلوكي في القيادة الإدارية ظهر اتجاه جديد يعالج القصور في الاتجاهين سابقين الذكر من خلال التسليم بأهمية العوامل المتصلة بالموقف الذي تمارس فيه القيادة وأثر هذه العوامل في فعالية القيادة ووفق هذا التصور يرى (المعيوف) القيادة بأنها عملية تأثير في نشاطات أفراد الجماعة نحو تحقيق الأهداف في موقف محدد بذاته (المعيوف، 2018) فالموقف فيه من العناصر المختلفة التي تتطلب قيادة معينة وإلى القائد الناجح في موقف معين ليس بالضرورة أن يكون قائداً في كل المواقف (Halloran, 1999).

فالقيادة الإدارية الكفؤة وفقاً للمدخل الموقفي يجب أن تكون قادرة على فهم الموقف من اتجاهات مختلفة وأن تكون قادرة على تحديد العوامل وثيقة الصلة بالموقف مما يساعدها في تحديد الموقف بدقة و وضوح من أجل أن تكون قراراتها المتخذة لمعالجة ذلك الموقف قرارات صائبة (Nawaz & Khan, 2016) .

ومن ملاحظ للمفاهيم التي وردت للقيادة بوصـــفها عملية موقفيه يمكن القول بأن العملية القيادية تتألف من ثلاثة عناصر رئيسية هي :

1- مميزات الاتباع

2- مميزات القائد

3- مميزات الموقف، حيث لها أهمية كبيرة وأن القائد يكون ناجحاً عندما تكون مميزاته أو صفاته ملائمة لمتطلبات او مميزات الموقف .

4-<u>القيادة كعملية تفاعلية</u> :

أن الانتقادات التي وجهة إلى المفاهيم الســـابقة في تفســـير عملية القيادة أدى إلى ظهور المدخل التفاعلي حيث يعرف (القريوني) القيادة وفقاً لهذا المدخل بأنها محصلة تفاعل بين مواقف تستدعي الابتكار وبين مهارات إنســـانية قادرة على التفاعل مع هذه المواقف وعليه فالقيادة هي حصـــيلة كل هذه المتغيرات (القريوني، 2003) .

اما (Mcgregor) فقد عرفها بأنها علاقة مركبة بين متغيرات عديدة حددها بسمات القائد والموقف واتجاهات وحاجات وسمات الإبداع وخصائص المنظمة (هيكلها، اهدافها، طبيعة الأعمال المطلوب أدائها) والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (Mcgregor, 1999).

يتضـــح مما تقدم أن القيادة الإدارية باعتبارها عملية تفاعلية بمعنى أن التفاعل بين ســـمات القائد وســمات المرؤوســين وخصــائص المنظمة وطبيعة الموقف هو الذي يبرز لنا القائد، بالإضــافة إلى وجود قواسم مشتركة بين المفاهيم السابقة حول المفهوم التفاعلي للقيادة أهمها :-

1- وجود قائد يمتلك صفات ومهارات وقدرات علمية وعقلية وبدنية.

2- وجود هدف أو مجموعة أهداف مشتركة يسعي الجميع إلى تحقيقها.

3- وجود مرؤوسين مقتنعين بالأهداف والمشتركات فيما بينهم وبين القيادة والتنظيم.

4- يرتبط نجاح القيادة بالموقف وطاعة مرؤوسين و مهارات القائد و وضوح الهدف.

5- نتاج تفاعلي ذو تأثير تبادلي بين القائد وجماعات العمل فالقيادة حصيلة جهودهم .

6- وجود موقف أو ظرف معين يؤدى القائد و مرؤوسين فيه وظائفهم.

7- إتباع أساليب التحفيز المختلفة لتحقيق الأهداف.

الإطار العملي للدراسة

أولاً : تحليل البيانات :

يسعى الباحثان من خلال تحليل البيانات ومناقشة النتائج إلى إظهار مستويات إجابات أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بمتغيرات البحث التي جرى تناولها، وتحقيقاً لهذا الغرض تم استخدام الأدوات الإحصائية المناسبة مثل (الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية)

عرض نتائج الدراسة :

لقد تم استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف إجابات أفراد العينة نحو الفقرات الموضحة بالجدول أدناه :

جدول (1)/نتائج الإحصاء الوصفي

	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مكونات إدارة المعرفة			
5. العلاقات			
Q1	أساهم في بناء علاقات وثيقة مع زملائي والعاملين تحت اشرافي.	3.960	1.107
Q2	أهتم بالمشاركة في البرامج التدريبية الخاصة بمجال العمل المصرفي وتطوير علاقاتي الثقافية .	4.135	0.976
6. التقنيات			
Q3	اسعى إلى تحديث اساليب العمل من خلال ادخال تقنيات جديدة ومتطورة في العمل المصرفي.	4.210	0.852
Q4	اعمل على تحفيز زملائي على الاطلاع وتبادل المعلومات المتعلقة بالتقنيات الحديثة في المجال المصرفي .	4.326	0.857
7. الثقافة			
Q5	اشجع الافراد العاملين تحت أشرافي على ابداء افكارهم واقتراحاتهم لتطوير العمل .	4.235	0.863
Q6	اسعى إلى استقطاب واستخدام الموظفين الذين يتمتعون بمؤهلات عالية وثقافة جيدة .	4.251	0.670
8. التنظيم			
Q7	يوفر المصرف وحدة إدارية متخصصة تجهز الاقسام المختلفة بالبيانات والمعلومات الحاسوبية الضرورية .	4.176	0.813
Q8	يعمل في إدارة الحاسب الآلي بالمصرف كادراً متخصصاً يقوم على خدمة الاقسام المختلفة .	4.276	0.785
عمليات القيادة الإدارية			
9. القدرة في التأثير بالآخرين			
Q9	يستجيب الأفراد العاملين تحت اشرافكم لكافة الأوامر والتعليمات الصادرة من قبلكم .	4.153	0.770

Q10	يســـعى الأفراد العاملين لإنجاز المهام وتحقيق الأهداف المرســـومة من قبلكم بقناعة تامة .	4.153	0.834
10. السلوك القيادي			
Q11	يعد الفهم المشترك بينكم وبين مرؤوسيكم أساس النجاح وتحقيق الأهداف .	4.351	0.5797
Q12	اعمل على النظر للمرؤوســين كفريق عمل اســتمد منه القدرة في اتخاذ القرارات .	4.210	0.649
11. القيادة الموقفية			
Q13	اعمـل على تعـديـل القرارات الإداريـة المتخـذة من قبلي كلمـا تغيرت الظروف وبما يواكب تلك التغيرات .	4.276	0.717
Q14	يقابل أي تغيير في قراراتي المتخذة اســتجابة وتنفيذ فوري من الأفراد العاملين تحت إشرافي .	4.126	0.686
12. القيادة التفاعلية			
Q15	أسعى إلى اتخاذ القرارات المدروسة آخذاً بعين الاعتبار قدرات المصرف المالية والبشـــرية والتنظيمية وأهدافه العامة وظروفه القائمة على حد سواء .	4.276	0.678
Q16	يحصل القرار المدروس وفق الاعتبارات المذكورة آنفاً على دعم وإسناد الأفراد العاملين .	4.300	0.677

ثانيا – اختبار الفرضيات وتحليل النتائج :

لاختبـــار الفرضـــية الرئيسـية، تـم اسـتخدام اختبـار الانحـدار الخطـي البســيط–(sample Regression)للتحقق من أثر بعض مكونات إدارة المعرفة على القيادة الإدارية في مصـــرف الصحارى.

1– اختبار الفرضية الفرعية الأولى المنبثقة من الفرضية الرئيسة :

لا تؤثر مكونات إدارة المعرفة (العلاقات، التقنيات، الثقافة، والتنظيم) في القدرة على التأثير بالآخرين.

جدول رقم (2) أثر بعض مكونات إدارة المعرفة على التأثير بالآخرين

المتغير المعتمد	المتغيرات المستقلة	مستوى الدلالة قيمة (P)	معامل التحديد (R^2)	قيمة (F) المحسوبة	نوع الأثر
التأثير بالآخرين	- العلاقات	0.040	%12.8	6.05	معنوي
	- التقنيات	0.001	%26.5	14.01	معنوي
	- الثقافة	0.084	%7.1	3.50	غير معنوي
	- التنظيم	0.007	%17.6	8.73	معنوي

من خلال الجدول رقم (2) أظهرت نتائج الاختبار أن هناك علاقة أثر معنوية بين العلاقات وقدرة القيادة في التأثير بالآخرين، بمستوى دلالة (0.040) وكانت قيمة معامل التحديد (R^2) لهذه العلاقة (12.8%) وبلغت قيمة (F) المحسوبة (6.05) وهي اكبر من قيمتها الجدولية، مما يشير إلى قدرة القائد في التأثير في مرؤوسيه من خلال بناء علاقات وثيقة مع العاملين تحت إشرافه، وكذلك من خلال الاهتمام بالمشاركة في البرامج التدريبية الخاصة بالعمل المصرفي وتطوير علاقاته الثقافية مرؤوسيه ومع زملائه، كما أظهرت النتائج بأن هناك علاقة أثر معنوية بين التقنيات وقدرة القيادة في التأثير بالآخرين، بمستوى دلالة (0.001) وكانت قيمة معامل التحديد (R^2) لهذه العلاقة (26.5%) وبلغت قيمة (F) المحسوبة (14.01) وهي اكبر من قيمتها الجدولية، مما يشير إلى أن استخدام تقنيات حديثة، و التواصل من خلال غرف فرق العمل بالمصرف و إعطاء الفرصة لجميع الموظفين للمشاركة في إبداء الرأي وتقديم مقترحات جميعها تساهم في نجاح إدارة المعرفة من خلال خلق البيئة المناسبة التي تشجع على المشاركة في المعرفة وبالتالي القدرة في التأثير بالآخرين، كما أظهرت النتائج بأنه لا توجد علاقة أثر معنوية بين الثقافة وقدرة القيادة في التأثير بالآخرين أي أن العلاقة كانت غير معنوية بمستوى دلالة (0.084) وكانت قيمة معامل التحديد (R2) لهذه العلاقة (7.1%) وبلغت قيمة (F) المحسوبة (3.50) وهي اصغر من قيمتها الجدولية، مما يشير إلى الضعف الشديد الذي تعانى منه ثقافة المصرف المبحوث وتبين أن اضعف حلقة في هذه المكونات هي قلة وجود موارد بشرية متخصصة في إدارة المعرفة يتمتعون بمؤهلات عالية وثقافة جيدة، أي بمعنى أن المصرف عليه أن يحصن نفسه وموارده البشرية ثقافياً، بالإضافة إلى أن النتائج بينت بأن هناك علاقة أثر معنوية بين التنظيم وقدرة القيادة في التأثير بالآخرين، بمستوى دلالة (0.007) وكانت قيمة معامل التحديد (R2) لهذه العلاقة (17.6%) وبلغت قيمة (F) المحسوبة (8.73) وهي اكبر من قيمتها الجدولية، مما يشير إلى قدرة القيادة في التأثير بالأخرين من خلال وجود وحدة إدارية متخصصة تجهز الأقسام المختلفة بالبيانات والمعلومات

الضرورية كذلك وجود فريق عمل منظم يساهم في إنجاز المهام الخاصة بالأقسام داخل المصرف، ولأجل اختبار قوة تأثير كل من (العلاقات والتقنيات والتنظيم) في قدرة القيادة في التأثير بالآخرين، جرت المعالجة باستخدام أنموذج (Stepwise) وقد أوضحت النتائج بأن التقنيات لها اقوى درجة تأثير معنوية في قدرة القيادة في التأثير بالآخرين ومن ثم التنظيم ومن ثم العلاقات تباعاً.

من خلال ما تقدم يتم رفض فرضية العدم هذه وقبول الفرضية البديلة أي (تؤثر العلاقات والتقنيات والتنظيم في قدرة القيادة في التأثير بالآخرين) كما ويتم قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة أي (لا تؤثر الثقافة في قدرة القيادة في التأثير بالآخرين).

ومن الملاحظ أن فعالية القيادة بوصفها عملية تأثير تتحدد في المدى الذي يكون فيه القائد قادراً على التأثير في مرؤوسيه بالطريقة التي تقود إلى تحقيق أو إنجاز الأهداف المنشودة وقدرة القائد بالتأثير في الآخرين تكون في ضوء ما يتمتع به من سمات شخصية تمكنه من هذا التأثير.

2- <u>اختبار الفرضية الفرعية الثانية المنبثقة من الفرضية الرئيسة :</u>

لا تؤثر مكونات إدارة المعرفة (العلاقات، التقنيات، الثقافة، التنظيم) في السلوك القيادي.

جدول رقم (3) أثر بعض مكونات إدارة المعرفة على السلوك القيادي

المتغير المعتمد	المتغيرات المستقلة	مستوى الدلالة قيمة (P)	معامل التحديد (R2)	قيمة (F) المحسوبة	نوع الأثر
* السلوك القيادي	- العلاقات	0.389	%1.8	0.72	غير معنوي
	- التقنيات	0.605	%0.6	0.26	غير معنوي
	- الثقافة	0.426	%1.6	0.63	غير معنوي
	- التنظيم	0.541	%1.0	0.37	غير معنوي

أظهرت النتائج من خلال اختبار أثر (العلاقات، التقنيات، الثقافة والتنظيم) في السلوك القيادي بمصرف الصحارى إلى أنه لا توجد علاقة اثر معنوية بين العلاقات و السلوك القيادي، بمستوى دلالة (0.389) وكانت قيمة معامل التحديد (R^2) لهذه العلاقة (1.8%) وبلغت قيمة (F) المحسوبة (0.72) وهي اصغر من قيمتها الجدولية، كما بينت النتائج بأنه لا توجد علاقة اثر معنوية بين التقنيات و السلوك القيادي بمستوى دلالة (0.605) وكانت قيمة معامل التحديد (R^2) لهذه العلاقة (0.6%) وبلغت قيمة (F) المحسوبة (0.26) وهي اصغر من قيمتها الجدولية، كما بينت النتائج بأنه لا توجد علاقة اثر معنوية بين الثقافة و السلوك القيادي أي أن العلاقة كانت غير معنوية بمستوى دلالة (0.426) وكانت قيمة معامل التحديد (R^2) لهذه العلاقة (1.6%) وبلغت قيمة (F) المحسوبة (0.63) وهي اصغر من قيمتها الجدولية، بالإضافة إلى أن النتائج بينت عدم وجود علاقة اثر معنوية بين التنظيم و السلوك القيادي بمستوى دلالة (0.541) وكانت قيمة معامل التحديد (R^2) لهذه العلاقة (1.0%) وبلغت قيمة (F) المحسوبة (0.37) وهي اصغر من قيمتها الجدولية، ولأجل اختبار قوة تأثير كل من (العلاقات والتقنيات والتنظيم والثقافة) في السلوك القيادي.

و من خلال نتائج التحليل يتبين أن السلوك القيادي لم يتأثر بمكونات إدارة المعرفة ولعل السبب في ذلك يعود إلى النظرة التقليدية السائدة عند القيادات الإدارية في المصرف.

من خلال ما تقدم من نتائج الاختبار تم إثبات صحة الفرضية المذكورة حيث تم رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم أي لا تؤثر (العلاقات، التقنيات، الثقافة، التنظيم) في السلوك القيادي

3- <u>اختبار الفرضية الفرعية الثالثة المنبثقة من الفرضية الرئيسة :</u>

لا تؤثر مكونات إدارة المعرفة (العلاقات، التقنيات، الثقافة، التنظيم) في القيادة الموقفية

جدول رقم (5) أثر بعض مكونات إدارة المعرفة على القيادة الموقفية

المتغير المعتمد	المتغيرات المستقلة	مستوى الدلالة قيمة (P)	معامل التحديد (R2)	قيمة (F) المحسوبة	نوع الأثر
* القيادة الموقفية	- العلاقات	0.275	%3.1	1.24	غير معنوي
	- التقنيات	0.711	%0.2	0.11	غير معنوي
	- الثقافة	0.750	%0.2	0.08	غير معنوي
	- التنظيم	0.975	%0.0	0.00	غير معنوي

من خلال اختبار أثر مكونات إدارة المعرفة (العلاقات، التقنيات، الثقافة، التنظيم) في القيادة الموقفية، أشرت نتائج الاختبار بأنه لا توجد علاقة أثر معنوية بين العلاقات و القيادة الموقفية بمستوى دلالة (0.275) وكانت قيمة معامل التحديد (R^2) لهذه العلاقة (3.1%) وبلغت قيمة (F) المحسوبة (1.24) وهي أصغر من قيمتها الجدولية، كذلك لا توجد علاقة أثر معنوية بين التقنيات و القيادة الموقفية بمستوى دلالة (0.711) وكانت قيمة معامل التحديد (R^2) لهذه العلاقة (0.2%) وبلغت قيمة (F) المحسوبة (0.11) وهي أصغر من قيمتها الجدولية، كما بينت النتائج بأنه لا توجد علاقة أثر معنوية بين الثقافة و القيادة الموقفية أي أن العلاقة كانت غير معنوية بمستوى دلالة (0.750) وكانت قيمة معامل التحديد (R^2) لهذه العلاقة (0.2%) وبلغت قيمة (F) المحسوبة (0.08) وهي أصغر من قيمتها الجدولية، بالإضافة إلى عدم وجود علاقة أثر معنوية بين التنظيم و القيادة الموقفية بمستوى دلالة (0.975) وكانت قيمة معامل التحديد (R^2) لهذه العلاقة (0.0%) وبلغت قيمة (F) المحسوبة (0.00) وهي أصغر من قيمتها الجدولية، مما يشير إلى أن مكونات إدارة المعرفة ليس لديها أثر على القيادة الموقفية في مصرف الصحارى، ولعل السبب في ذلك يعود إلى عدم وجود قيادات من ذوي الخبرة في إدارة المعرف تكون قادرة على فهم الموقف من اتجاهات

مختلفة و العمل على تعديل القرارات الإدارية المتخذة كلما تغيرت الظروف وبما يواكب تلك التغيرات، وبالتالي يجد صـــعوبة في تنفيذ القرارات المتخذة وعدم الاســتجابة الفورية من قبل الأفراد العاملين تحت إشرافه.

و من خلال ما تقدم من نتائج تم إثبات صـــحة الفرضـــية المذكورة حيث تم رفض الفرضـــية البديلة وقبول فرضية العدم أي لا تؤثر (العلاقات، التقنيات، الثقافة، التنظيم) في القيادة الموقفية بالمصرف المبحوث.

4- <u>اختبار الفرضية الفرعية الرابعة المنبثقة من الفرضية الرئيسة :</u>

لا تؤثر مكونات إدارة المعرفة (العلاقات، التقنيات، الثقافة، التنظيم) في القيادة التفاعلية.

جدول رقم (6) أثر بعض مكونات إدارة المعرفة على القيادة التفاعلية

المتغير المعتمد	المتغيرات المستقلة	مستوى الدلالة قيمة (P)	معامل التحديد (R2)	قيمة (F) المحسوبة	نوع الاثر
* القيادة التفاعلية	- العلاقات	0.879	%0.1	0.02	غير معنوي
	- التقنيات	0.943	%0.0	0.01	غير معنوي
	- الثقافة	0.492	%1.4	0.51	غير معنوي
	- التنظيم	0.482	%1.5	0.55	غير معنوي

أظهرت نتائج التحليل الإحصـــائي وكما هو مبين في الجدول رقم (6) عدم وجود علاقة معنوية بين بعض مكونات إدارة المعرفة و القيادة التفاعلية، حيث أظهرت النتائج بأنه لا توجد علاقة أثر معنوية بين العلاقات و القيادة التفاعلية بمستوى دلالة (0.879) وكانت قيمة معامل التحديد (R^2) لهذه العلاقة (0.1%) وبلغت قيمة (F) المحسوبة (0.02) وهي أصغر من قيمتها الجدولية، وبينت النتائج بأنه لا توجد علاقة أثر معنوية بين التقنيات و القيادة التفاعلية بمســـتوى دلالة (0.943) وكانت قيمة معامل التحديد (R^2) لهذه العلاقة (0.0%) وبلغت قيمة (F) المحسـوبة (0.01) وهي أصـــغر من قيمتها الجدولية، كما بينت النتائج بأنه لا توجد علاقة أثر معنوية بين الثقافة و القيادة التفاعلية أي أن العلاقة كانت غير معنوية بمســـتوى دلالة (0.492) وكانت قيمة معامل التحديد

(R^2) لهذه العلاقة (1.4%) وبلغت قيمة (F) المحسوبة (0.51) وهي أصغر من قيمتها الجدولية، بالإضافة إلى أن النتائج بينت عدم وجود علاقة أثر معنوية بين التنظيم و القيادة التفاعلية بمستوى دلالة (0.482) وكانت قيمة معامل التحديد (R^2) لهذه العلاقة (1.5%) وبلغت قيمة (F) المحسوبة (0.55) وهي أصغر من قيمتها الجدولية، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى عدم التفاعل بين سمات القائد وسمات المرؤوسين وخصائص المصرف وطبيعة الموقف.

من خلال ما تقدم من نتائج تم إثبات صحة الفرضية المذكورة حيث تم رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم أي لا تؤثر بعض مكونات إدارة المعرفة (العلاقات، التقنيات، الثقافة، التنظيم) في القيادة التفاعلية بالمصرف المبحوث.

4- <u>اختبار الفرضية الرئيسة</u> :

لا تؤثر مكونات إدارة المعرفة في عمليات القيادة الإدارية بمصرف الصحارى.

جدول رقم (7) أثر بعض مكونات إدارة المعرفة على عمليات القيادة الإدارية

المتغير المعتمد	المتغيرات المستقلة	مستوى الدلالة قيمة (P)	معامل التحديد (R2)	قيمة (F) المحسوبة	نوع الاثر
* مكونات إدارة المعرفة	عمليات القيادة الإدارية	0.135	%5.6	2.33	غير معنوي

جرى اختبار الفرضية الرئيسة من خلال اختبار أثر بعض مكونات إدارة المعرفة في عمليات القيادة الإدارية، إذ بينت نتائج الاختبار انه لا توجد علاقة أثر معنوية بين بعض مكونات إدارة المعرفة وعمليات القيادة الإدارية، أي أن العلاقة كانت غير معنوية بمستوى دلالة (0.135) وكانت قيمة معامل التحديد (R^2) هي (5.6%) وبلغت قيمة (F) المحسوبة (2.33) وهي اصغر من قيمتها الجدولية، ولأجل ذلك تم قبول فرضية العدم و رفض الفرضية البديلة أي (لا تؤثر بعض مكونات إدارة المعرفة في عمليات القيادة الإدارية بالمصرف المبحوث).

النتائج والتوصيات

اولا – <u>النتائج</u> :

1- يؤدي تطوير العلاقات التي تعتبر واحدة من مكونات إدارة المعرفة إلى زيادة قدرة القيادة في التأثير بالآخرين، اذ ان مساهمة القائد الإداري في بناء وإدامة علاقات وثيقة مع زملائه والأفراد العاملين واهتمامه بالمشاركة في المؤتمرات والبرامج التي تعمل على تطوير علاقاته الثقافية تؤدي إلى زيادة استجابة الأفراد العاملين لأوامره وتعليماته وسعي الأفراد العاملين لانجاز المهام وتحقيق الأهداف المطلوبة .

2- يعد إدخال تقنيات جديدة في الأجهزة وتحديث أساليب العمل من قبل القائد الإداري وعمله في تحفيز زملائه على الاطلاع وتبادل المعلومات المتعلقة بالتقنيات الحديثة لاسيما في تحديث المنظومة المصرفية واحداً من اقوى مكونات إدارة المعرفة التي تساهم بقوة في تحسين وتعزيز قدرات القائد وبالتالي يعمل المرؤوسين إلى تنفيذ تعليماته وإنجاز كافة المهام المناطة بهم بكل قناعة.

3- إن توفر وحدة إدارية تعمل على تجهيز مختلف أقسام المصرف بالبيانات والمعلومات الحاسوبية المطلوبة وتوظيف موارد بشرية متخصصة تمتلك مهارات وتساهم في إنجاز أنشطة هذه الوحدة بكفاءة من شأنه أن يدعم قدرة القادة الإداريين في المصرف على اتخاذ القرارات وتحديد الأهداف المناسبة والتي يقتنع الأفراد العاملين بدقتها و واقعيتها ويستجيبون إلى تنفيذها وتحقيقها .

4- يعتبر تطوير ثقافة المرؤوسين والاستفادة منها في إنجاز الأنشطة امراً مهماً لصقل شخصية المرؤوسين انفسهم، إلا انه لا يساهم في زيادة قدرة قادتهم الإداريين في التأثير بهم .

5- لا توظف مكونات إدارة المعرفة (العلاقات، التقنيات، التنظيم ،الثقافة) في تطوير وتحسين أنشطة وعمليات القادة الإداريين والمتعلقة بالسلوك القيادي والقيادة الموقفية والقيادة التفاعلية لا سيما في مجال العمل المصرفي، وهذا ما أفرزته نتائج الدراسة الحالي.

6- يرجع عدم استثمار بعض مكونات إدارة المعرفة (العلاقات، التقنيات، التنظيم ،الثقافة) في تطوير عمليات القادة الإداريين بالمصرف والمتعلقة بالسلوك القيادي والقيادة الموقفية والقيادة التفاعلية، بسبب انهم يركزون في مجال عملهم وقيادتهم على الأمور الفنية البحتة عند مزاولتهم لتلك العمليات الإدارية.

ثانيا – <u>التوصيات</u> :

في ضوء ما تم التوصل إليه من استنتاجات، يمكن أن يتقدم الباحثان بعدد من التوصيات وعلى النحو الآتي :

1- يوصي الباحثان القيادات الإدارية بالمصرف بتطوير علاقاتهم الثقافية والاجتماعية مع زملائهم والعاملين تحت إشرافهم من خلال المشاركة في المؤتمرات والبرامج التطويرية التي تنمي ثقافة القادة؛ لأن ذلك من شأنه أن يساهم في تحسين قدراتهم القيادية والتأثيرية ويسهل قيادتهم للموارد البشرية .

2- يقترح الباحثان على قيادات المصرف بمتابعة الاطلاع على مختلف التقنيات الحديثة في مجال العمل المصرفي والاستفادة منها وإدخالها في العمل المصرفي ؛ لأجل تعزيز قدراتهم وإمكاناتهم في قيادة إداراتهم بصورة افضل .

3- يقترح الباحثان قيام القيادات الإدارية بالمصرف باستثمار مكونات إدارة المعرفة (العلاقات والتقنيات والثقافة والتنظيم) وعدم إهمالها والتركيز على الجوانب الفنية فقط في مجالات وأنشطة القيادة الإدارية لا سيما تلك المتعلقة بالتصرفات القيادية المتبعة والمواقف القيادية الظرفية والأنشطة القيادية التفاعلية ؛ لان ذلك يمكن أن يساهم في تطوير قدراتهم القيادية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

1- آل صبرة ،علي (2016 (*القيادة الإدارية مفهوم ونظريات*. الأردن، عمان : أزمنة للنشر والتوزيع.

2- القحطاني، سالم (2008). القيادة الإدارية. المملكة العربية السعودية، الرياض : مكتبة المتنبي.

3- المعيوف، صالح. (2018). القيادة الإدارية. المملكة العربية السعودية، الرياض: معهد الإدارة العامة مركز البحوث والدراسات.

4- الكبيسي، إدارة المعرفة وأثرها في الإبداع التنظيمي، بغداد– 2002

5- محمد قاسم القريوني، " السلوك التنظيمي : دراسة للسلوك الإنساني الفردي والجماعي في المنظمات المختلفة "، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص 106

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Amphora, y. (1998 (c), "Toward a knowledge Ecology for organization white – waters ", http // www. Print. Com / papers / ecology. htm.

2- Bush, T., Abdul Hamid, S., Ng, A., & Kaparou, M. (2018). School leadership theories and the Malaysia education blueprint: Findings from a systematic literature review. International Journal of Educational Management, 32(7), 1245-1265 .retrieved from https://eric.ed.gov/?id=EJ1196449

3- Daft , Richard L. , & Noe , Raymord A. , (2001) , " Organizational Beharior " Harcourt Inc. , V.S.A.

4- Daft, Richard L., (2001), "Organization Theory and Design ", 7/ed., south western college publishing, U.S.A.

5- Darling, M.S. (2006), "Building the Knowledge Organization ", Bo.vol. 61. Issue. 2.

6- Davis & J.w. newstorn. "Human Behavior at work ", Mcgraw – Hill, New York, 1988, p.158.

7- D. McGregor, "Leadership & Motivation ", M.I.T press, New York, 1999, p.73-75.

8- Duffy Jan, (2000 (b)), "Knowledge Management: what Every Information professional should know ", IMJ, july.

9- Herschel I, R.T. (2000), "Chief Knowledge officer: Critical Success factors for knowledge Management: Information Strategy ", EJ, vol. 16, Issue. 4.

10- J.C. Naylor & others, "A theory of Behavior in organizations "Academic press, U.S.A., 2011, p. 230.

11- J. Halloran, "Applied Human Relations ", prentic – Hall in Englewood cliffs, 1999, p. 297.

12- Khan, Z., Nawaz, A., and Khan, I. (2016). Leader Theories and Styles; A Literature Review .Journal of Resources and Management, 16, 1-7. Retrieved from https://iiste.org/Journals/index.php/JRDM/article/view/28481

1- Koenig Michael E.D. (1999). "Education for knowledge Management".U.S.A, vol. 19, Issue. L.

13- Nonaka I. and Takeuchi, H. (1998), "The Knowledge Creating company, How Japanese companies create the Dynamics of Innovation" New York. Ny University press, oxford.

2- O. Tead, "the Art of leadership ", Mcgraw Hill book co., New York, 2013, p.20.

14- Rastogi, P.N. (2000), "knowledge Management and Intellectual capital – The new virtuons Reality of competitiveness ". HSM. 19.

15- Seeley. Chuck & Dietrick , Bill (2000) , " Crafting A knowledge Management strategy " ,KMR. , vol. 3, Issue. 1.

16- Shafique, I., & Loo-See, B. (2018). Shifting Organizational Leadership Perspectives: An Overview of Leadership Theories. Journal of Economic & Management Perspectives, 12(2), 266-276. Retrieved from https://search.proquest.com/docview/2188843677?pq origsite=gscholar & from openview=true

17- Wjck, corey (2000), "knowledge Management and Leadership opportunities for Technical communicators ", Tc. November , vol. 47, Issue. 4.

تأثير الجماعات المرجعية على القرار الشرائي
دراسة ميدانية علي سوق أبو سليم للملابس

د.محمد ابوبكر عثمان الحضيري – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة الزيتونة

د.صالح العجيلى صالح ميلاد – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة بني وليد

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلي معرفة مدي تأثير الجماعات المرجعية على قرار شراء الملابس بالنسبة للزبون في سوق أبو سليم للملابس. حيث تم استخدام استبيان يتكون من 20 عبارة تم توزيعه علي عينه عرضية عددها 73 مفرده. وتوصل البحث إلي مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأسرة وعملية اتخاذ قرار الشراء في سوق أبو سليم للملابس كما أثبتت الدراسة أن (41%) من التغيرات الحاصلة في اتخاذ قرار الشراء ترجع إلي علاقة الأسرة. وان (76%) من التغيرات الحاصلة في اتخاذ قرار الشراء تعود إلى علاقة الأصدقاء وأن (74%) من التغيرات الحاصلة في اتخاذ قرار الشراء تعود إلى زملاء العمل. كما أكدت نتائج الدراسة على أن الجماعات المرجعية تلعب دوراً مؤثراً في قرارات شراء الملابس وبخاصة علاقة الأصدقاء، مما يبرز الناحية السلوكية لدى أفراد العينة من حيث الاهتمام بنظرة الأصدقاء، وهذا يساعد المسوقين على التركيز على هذا المتغير عند القيام بالترويج، ونظراً للخبرة القليلة لصغار السن يبرز لديهم تأثير الجماعات المرجعية على قراراتهم الشرائية للملابس بشكل أكبر من كبار السن.وتوصي الدراسة محلات وشركات الملابس اعتبار الجماعات المرجعية عامل مهم في اتخاذ قرار الشراء. إضافة أنه من الضروري أن تتولي الأسواق بتخطيط وتنفيذ مزيج ترويجي عملي ومدروس وضرورة التركيز علي علاقة الأصدقاء بشكل كبير في الحملات الترويجية التي تعتمد علي الجماعات المرجعية كونها الأكثر تأثرا عند اتخاذ قرار الشراء. كذلك تفعيل ثقافة اتخاذ قرار الشراء بين المستهلكين والتنبيه للعناصر التي يمكن أن تؤثر فيهم. وإجراء دراسات أخرى أكثر عمقا يراعي فيها العوامل الأخرى مثل السن والحالة الاجتماعية والمستوي التعليمي وأثر وسائل التواصل الاجتماعي علي الجماعات المرجعية.

الكلمات الدالة : الجماعات المرجعية – اتخاذ قرار الشراء – السلوك الشرائي – الأصدقاء.

المقدمة

تمثل الجماعات المرجعية إحدى العوامل الهامة والمؤثرة على السلوك الاستهلاكي للأفراد والأسر في كافة المجتمعات الإنسانية .ذلك لأن عملية الفهم والتنبؤ بالسلوك أو المواقف التي يبرزها الأفراد قد تكون من خلال التعرف على الجماعات التي يتأثرون بها سواء أكانت هذه الجماعات رسمية أو غير رسمية (عبيدات،2008).فالإنسان بطبيعته في أي زمان ومكان يتأثر بالأشخاص المحيطين به ويؤثر فيهم ويرجع السبب في ذلك لكون الإنسان كائن اجتماعي تقوم حياته على التفاعل والتواصل مع الآخرين ويلبي حاجاته ورغباته في كثير من الأحيان بالاعتماد عليهم فهو يستمد قيمه وعاداته من خلال التعلم والتفاعل مع الآخرين، وبناءاً عليه، فإن فهم طبيعة التفاعل الذي يحدث وباستمرار بين الفرد وبيئته المحيطة به، يساعد وبدرجة كبيرة رجال التسويق في بناء استراتيجياتهم التسويقية والترويجية الهادفة لتكوين انطباعات ومشاعر ومعتقدات واتجاهات ايجابية ذات صلة فعلية بالمنظومات القيمة لدى المستهلك المستهدف .وتجدر الإشارة هنا إلى أن تأثير الجماعات المرجعية، وخاصة غير الرسمية منها.

ولذا فإن الجماعات المرجعية تشكل له القاعدة الأساسية التي يستند عليها ويرجع إليها في كثير من الممارسات التي يقوم بها، فمن خلال الجماعات المرجعية يتم تقييم سلوك الفرد واتجاهاته، حيث أن الجماعات المرجعية توفر له من خلال عملية التنشئة الاجتماعية عبر مفاهيم وتراكم خبراتها ما يمكنه من اكتساب الخبرةكما توفر له المعلومات اللازمة بحيث يتشكل نمط إدراكه، وهذا يعني أن الجماعات المرجعية تؤثر على الفرد في العديد من تصرفاته وسلوكياته ومن ضمنها سلوكه العشوائي، وقد يكون تأثير الجماعات المرجعية بطريقة ايجابية أو سلبية على سلوك الفرد (احمد شاكر ،2000).

فالجماعات المرجعية التي ينتمي إليها الفرد والتي تؤثر في سلوكه متعددة فمنها مجموعة المواجهة المباشرة والتي يسود فيها الارتباط الفعلي كالأسرة ومنها جماعات ينتمي إليها الشخص بصورة أليه بحكم سنه أو مهنته أو ثقافته أو وضعه الإجتماعي كالأصدقاء والزملاء والجيران ومنها تلك التي يطمح أو يتوقع الفرد الأنتماء إليها كالجماعات الفكرية والفئات الاجتماعية وأصحاب الرأي وبالرغم من أهمية الجماعات المرجعية في تحديد القرار الشرائي إلا أنها ليست الوحيدة المؤثرةفي هذا الأخير فهناك عوامل أخرى لا تقل أهمية تؤثر في القرار الشرائي للمستهلك، فنجد في كثير من الأحيان بان المستهلك نفسه لا يكون صاحب القرار، بحيث يتطلب ذلك منه جمع المعلومات المطلوبة من مصادرها المختلفة، ويكون للجماعات المرجعية الأثر الكبير في تصويب القرار الشرائي للمستهلك (تيسيرالعلاق،2001) وبذلك تأتي هذه الدراسة إلى تحديد أهمية وأنواع الجماعات المرجعية ودورها في التأثير على القرار الشرائي للمستهلك في سوق أبي سليم للملابس.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

إن القرار الشرائي لدى المستهلك يتأثر بعدة عوامل ونشاطات تقوم بها الشركات وهي إما أن تكون عوامل داخلية قد تتمكن الشركات من السيطرة عليها واستخدام هذه العوامل لصالحها، أو عوامل خارجية تؤثر على القرار الشرائي لدى المستهلك مثل العوامل السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتي يصعب على الشركات أن تسيطر عليها .وبالتالي يجب على الشركات معرفة وفهم هذه العوامل وكيفية الحد منها أو توظيفها لصالحها .

ومن خلال الزيارات الميدانية إلى سوق أبوسليم للملابس، ومن خلال الملاحظات المستمدة عن كيفية إدارة السوق تأتي دراسة تأثير الجماعات المرجعية على اتخاذ القرار الشرائي تحديداً في سلعة الملابس، وكيفية التعامل مع هذا التأثير فيما يفيد المسوقين في العملية التسويقية .وعليه يمكن حل مشكلة الدراسة من خلال الإجابة عن السؤال التالي:

هل هناك علاقة بين الجماعات المرجعية وإتخاد قرار الشراء في سوق أبو سليم للملابس ؟

ويتفرع منها الأسئلة الفرعية التالية :

- كيف تؤثر الأسره في اتخاذ قرار الشراء؟
- كيف يؤثر الأصدقاء في اتخاذ قرار الشراء؟
- ما مدى تأثير زملاء أو جماعة العمل في اتخاذ قرار الشراء؟

فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية :– هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الجماعات المرجعية وقرار الشراء في سوق أبو سليم للملابس، وتتفرع منها الفرضيات التالية:

1. توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الأسرة وقرار الشراء.
2. توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الأصدقاء وقرار الشراء.
3. توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين زملاء العمل أو جماعة العمل وقرار الشراء.

أهمية الدراسة وأهدافها

تظهر أهمية الدراسة من خلال تركيزها على واحده من أهم العوامل الخارجية، التي تؤثر بشكل مباشر في الأفراد عند اتخاذ قرار الشراء، ألا وهي الجماعات المرجعية .حيث يظهر تأثير الجماعات المرجعية من خلال تكوين القيم والاتجاهات وأنماط الشراء للأفراد بشكل لا يمكن تجاهله ولذلك يجب الاهتمام بالجوانب الاجتماعية ،(Solomon, 2011) والدور التي تلعبه الجماعات المرجعية في التأثير على السلوك الشرائي، لتأثيرها على المستهلك إيجاباً أو سلباً على شراء سلعة معينة او عدم

شرائها .ولذلك تظهر أهمية هذه الدراسة بتحديد أثر الجماعات المرجعية في اتخاذ القرار الشرائي تحديداً في سلعة الملابس، بالإضافة إلى تحديد دور العوامل الديموغرافية (مثل العمر والجنس وغير ذلك) في تأثير الجماعات المرجعية على القرارات الشرائية .وكيفية التعامل مع ذلك فيما يفيد المسوقين في العملية التسويقية.

نموذج الدراسة

تم تطوير نموذج الدراسة في ضوء ما تم الاطلاع عليه من الدراسات السابقة، فيمثل المتغير التابع في هذه الدراسة القرار الشرائي، في حين أن كلاً من(تأثير الأسرة، تأثير الأصدقاء،و تأثير زملاء العمل) هي المتغيرات المستقلة.

منهج الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتصميم صحيفة استبيان خاصة لتجميع البيانات تتكون من (20) عبارة، وتكونت عينة الدراسة من (73) مفردة من الزبائن المترددين علي سوق أبو سليم للملابس، وهي البيانات التي تم عليها إجراء التحليل الإحصائي باستخدام الحزمة الإحصائية SPSS لتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

حدود الدراسة

الحدود المكانية:اقتصرت الدراسة علي الزبائن المترددين علي سوق أبي سليم للملابس بطرابلس.
الحدود الزمنية: تم إجراء الدراسة خلال النصف الثاني من العام 2020م.

التعريفات

- **السلوك الشرائي للمستهلك** :هو عبارة عن نشاطات الأفراد أثناء الاختيار والشراء للسلع والخدمات من أجل إشباع رغبات وسد حاجات المستهلك المطلوبة (الصميدعي، يوسف، 2007).
- **قرار الشراء** :هو مجموعة من المراحل والخطوات التي يقوم بها المستهلك من أجل الحصول علي السلع والخدمات التي تحقق له إشباعا لحاجاته ورغباته.
- **الجماعة المرجعية** :هي الجماعة التي تتكون من شخصين أو أكثر(Solomon, 2011)حيث يشترك أفراد الجماعة الواحدة بقيم أو أعراف أو سلوك معين، وتجمعهما علاقة معينة بحيث يتداخل سلوك أعضاء المجموعة، وتُستخدم هذه الجماعات المرجعية كإطار مرجعي للأفراد في قراراتهم الشرائية وتشكيل مواقفهم وسلوكهم .
- **إتخاد قرار الشراء:** الشراء هو عبارة عن عملية الشراء أو عدم الشراء (تيسير العجارمه،2002).

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية

1. دراسة (محمد عمر عبد القادر الزعبى 2009): عن تأثير الجماعات المرجعية علي القرارات الشرائية للمستهلك الأردني في مدينة اربدحيث تم التعرض في هذه الدراسة لقرار الشراء لدي المستهلك الأردني والدور الكبير الذي تلعبه العلاقات الاجتماعية في التأثير علي قراره الشرائي وهدفت هذه الدراسة إلي التطرق إلي مفاهيم ذات علاقة بطبيعة القرارات الشرائية وآليات إتحادها وطرق تقوية وبيان أنواع الجماعات المرجعية التي تؤثر علي القرار الشرائي للمستهلك وتحديد أنواع التأثير ودرجة تأثير كل منها للسلع موضع الدراسة.
2. دراسة (لمياء عامر2006): تعلقت بدراسة أثر السعر علي قرار الشراءحيث هدفت هذه الدراسة علي التركيز علي مدخل التسعير علي أساس القيمة المدفوعة من طرف المستهلك وإلقاء الضوء علي الدراسات الحديثة المهتمة بإدراك المستهلك للسعر وإيضاح أنواع الاختبارات التسويقية التسعيرية وأهميتها في فهم تصور المستهلكين للأسعار.
3. دراسة (نظام موسي سويدان 2009) تأثير الكلمة المنطوقة علي القرار الشرائي للمستهلك من حيث اختياره وولاءه للعلامة التجارية حيث هدفت هذه الدراسة إلي التعرف علي تأثير الكلمة المنطوقة علي قرار شراء المستهلك من حيث اختياره للعلامة التجارية وولائه لها وفيما كان هناك اختلاف في هذا التأثير باختلاف المتغيرات الديموغرافية للمستهلكين.

الدراسات الأجنبية

1. دراسة (Uchenna Cyril Eze 2012 وأخرون): تدور هذه الدراسة حول فهم دور الجماعات المرجعية النفعي لإتباع رغبات الآخرين لانجاز الجوائز أو يتفادى العقوبات والسبب في ذلك أن بعض الشباب يشعر بقلة ثقة لتقييم قرار شرائهم مما يجعله يعتمد علي النظائر لتحسين هذه العملية.
2. دراسة (J.Turcinkova–J.Mooisidis 2012) هدفت الدراسة إلي تحليل سلوك المستهلك عند شراء واستعمال السلع وتحليل العوامل المؤثرة علي سلوكه مركزة علي الجماعات المرجعية حيث تلعب هذه الجماعات دور مهم جداً في جعل واتخاذ قرار الشراء وركزت هذه الدراسة علي المراهقين.
3. دراسة (آرليت 2000) والتي هدفت إلى التعرف إلى اتجاهات ربات البيوت الفلسطينيات في الضفة الغربية نحو الملابس النسائية الجاهزة المحلية مقارنة بمثيلاتها المستوردة من الدول الأجنبية .وخلصت الدراسة إلى أن الجماعات المرجعية تؤثر في اتجاهات ربات البيوت

الفلسطينيات نحو الملابس النسائية المحلية مقارنة بمثيلاتها المستوردة .وتؤثر كذلك في المكون الإدراكي والشعوري لاتجاهاتهم نحو الملابس النسائية المحلية مقارنة بمثيلاتها المستوردة .كما تبين أنه لا تختلف العلاقة بين الجماعات المرجعية وبين اتجاهات ربات البيوت الفلسطينيات نحو الملابس الجاهزة المحلية باختلاف العوامل الديموغرافية (الفئة العمرية، المستوى التعليمي، الحالة الزوجية، الدخل الشهري، والمركز الوظيفي).

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

بعد استعراض الدراسات السابقة حول موضوع أهمية وتأثير الجماعات المرجعية، تبين من ذلك عدم وجود دراسات واضحة حول الجماعات المرجعية في ليبيا، لذا فإن هذه الدراسة ركزت علي تأثير مختلف الجماعات المرجعية علي القرار الشرائي لبيان تأثير البيئة الاجتماعية علي سلوك المستهلك من خلال مرجعياتهم الأساسية المتمثلة في (الأسرة،الأصدقاء،زملاء العمل).

وقد اهتمت بالمستهلكين المترددين علي سوق أبو سليم للملابس، وتعتبر دراسة حديثة نسبيا في ليبيا وذلك لقلة الدراسات السابقة التي اهتمت بهذا الموضوع من قبل، زادت من أهمية هذه الدراسة بعد زيادة الوعي التسويقي ليبيا وتوجه بعض الشركات تسويقياً.

المفاهيم العامة للجماعات المرجعية

أولا.مفهوم الجماعات المرجعية وأهميتها في ميدان التسويق

رغم أن العوامل الداخلية أي السيكولوجية تعتبر من أهم المؤثرات على سلوك المستهلك الفرد كونها تتعلق به وحده وتتدخل في قراره الشرائي مباشرة، إلا أننا لا نستطيع اعتبار قراره الشرائي فرديا منعزلاً نظرا لتدخل عناصر أخرى متمثلة في العوامل الخارجية، فالفرد يعيش مع أسرته وأصدقائه يتأثر ويؤثر فيهم ،كما يحمل ثقافة المجتمع الذي يعيش فيه بما يجعله يتصرف بطريقة معينة وفقا لأعراف وتقاليد المجتمع كما أن للطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها دور في صناعة وتوجيه قرار الشراء بالإضافة إلى الجماعات المرجعية.

ويتفاعل الإنسان مع المكونات المادية والبشرية المحيطة ويتعلق بشكل مباشر أو غير مباشر بالقوى المحيطة به من أهل وأصدقاء وزملاء وشخصيات مشهورة، ويتعلق سلوك الإنسان بالأفراد الآخرين بطرق وبدرجات مختلفة، ويعد هؤلاء الأفراد عادة مرجعاً بالنسبة للمستهلك من حيث السلوك والأفكار والقيم، وهذا ما يطلق عليه الجماعة المرجعية، وينطبق هذا المفهوم على أي جماعة يتواجد فيها الفرد فيتخذها هادياً لتصرفاته الخاصة أو لتنمية أهدافه، ويشعر أنها تشبع ميوله وتحقق آماله، فيتقبل

معاييرها ويعتز بقيمها، وقد يدافع عنها ويضحي من أجلها .وكلما كانت هذه الجماعة قوية كلما كان تأثيرها أكبر على أفرادها (محمد إبراهيم ،1998).

تعريف الجماعات المرجعية

تعد الجماعات المرجعية عاملا اجتماعيا مؤثرا على السلوك بصفة عامة و على سلوك المستهلك النهائي بصفة خاصة و تعرف الجماعات المرجعية بأنها : "هي جماعة حالية أو افتراضية تؤثر إيجابيا أو سلبيا في سلوك الفرد من خلال القيم و المعايير المتعلقة به " .فالجماعات المرجعية يتخذها المستهلك مرجعا له في قيامه بعملية الشراء و الخدمات المختلفة فهم قدوة له، و يمكن أن يكون المستهلك في اتصال مباشر مع هذه الجماعات، كما يمكن أن لا يوجد اتصال مباشر(عبد العليم محمد ،1992).

كما تعرف الجماعات المرجعية بأنها: هي الجماعة التي يرجع إليها الفرد المنتمي إليها في تحديد قيمه ومعتقداته وسلوكه بشكل عام (عاكف يوسف، 2014).

وتعرف الجماعات المرجعية بأنها: "مجموعة الأشخاص التي تؤثر ايجابيا أو سلبا على الفرد في اتجاهاته و سلوكياته و على حكمه التقويمي".

كما تعرف الجماعات المرجعية بأنها "الجماعات التي يتخذها الفرد نموذجاً أو إطاراً مرجعيا له للدرجة التي تؤثر فيها قيم ومعايير الجماعة على سلوك الفرد"، وهذه الجماعات يستخدمها الشخص لتقييم نفسه بمقارنة صفاته وتصرفاته الشخصية بصفات أو تصرفات أفرادها، وتعتبر كمقياس للصواب أو الخطأ، ونجد أن المستهلك يسعى للمحاكاة ويعتقد أن هذا السلوك هو السلوك المقبول (وصفي عقيل ،1994).

أنواع الجماعات المرجعية الأساسية

الأسرة :تعتبر الأسرة من أكثر الجماعات الأساسية التي لها تأثير كبير وفعال على أنماط سلوك الأفراد المنضمين لها.ويظهر هذا التأثير من قدرتها على صقل شخصية الأفراد من حيث القيم والمبادئ .هذا وتنبع أهمية الأسرة كونها تفرض على أفرادها تكرارية الاتصال المباشر مع بعضهم البعض وتكرارية العلاقة، مما ينتج عنه تفاعل كبير بين أفراد الأسرة، حيث يقوم أفراد الأسرة بالتشاور والحصول على المعلومات التي لها علاقة بالقرار الشرائي، والذي بدوره ينتج عنه تأثير لهذا النوع من الجماعات المرجعية على القرار الشرائي (Shiffman and Kanuk, 2010)

الأصدقاء :يعتبر الأصدقاء من أحد أنواع الجماعات الغير رسمية، ويظهر تأثير الأصدقاء كجماعة مرجعية من خلال التأثير المعنوي على مواقف ومشاعر أصدقائهم، نحو مختلف القضايا والأمور

المعيشية والمرتبطة بالعديد من السلع والخدمات، وينتج هذا التأثير من طبيعة العلاقة ما بين الأصدقاء والتي تنتج من خلال العلاقة والاحتكاك الدائم ما بين الأصدقاء (Pride and Ferrell, 2008).

زملاء العمل :يعتبر زملاء العمل من الجماعات المرجعية الرسمية، ويظهر أهميتهم نتيجة الوقت الطويل الذي يمضيه الأفراد مع زملائهم في وظائفهم، مما يولد فرصة كبيرة لتفاعل الأفراد مع بعضهم البعض في معظم الأمور الحياتية والمعيشية، وإستخدام بعضهم البعض كمصدر للمعلومات والخبرات المتعلقة بالقرار الشرائي، بالإضافة إلى أن طبيعة العلاقة الرسمية في العمل تفرض على الأفراد الاهتمام بآراء زملائهم بالعمل (2008,عبيدات).

مميزات الجماعات المرجعية

تتميز الجماعات المرجعية بالعديد من المميزات المختلفة، وقد حددها (عامر 2009) في الأتي:

1. العلاقة بين أعضاء الجماعة المرجعية تكون علاقة مستمرة.
2. يكون بعض أعضائها ذا تأثير يفوق تأثير غيرهم من الأعضاء.
3. لديهم أنماط وقيم.
4. يدركون أنفسهم كوحدة متميزة.
5. تفضيلات الشخص ورغباته تتشكل حسب قواعد المجموعة.
6. مصدر معلومات عن أنواع السلع والخدمات.

أسباب تأثر الفرد بالجماعات المرجعية

1. عندما تكون معلومات الفرد عن السلع والخدمات التي يرغب بشرائها محدودة أو ناقصة أو أن خبرته وتجاربه قليلة.
2. كلما كانت الجماعة المرجعية موثوق بها وذات موقع مميز بالمجتمع.
3. عندما تكون السلع والخدمات التي يشتريها الفرد تعكس مكانة اجتماعية معينة (مظهرية، تفاخرية).
4. كلما كانت السلع والخدمات التي يشتريها الفرد كمالية وترفيهية.

ثانيا.السلوك الشرائي واتخاذ قرار الشراء

يعد سلوك المستهلك أحد أنواع السلوك الإنساني.ويعتبر سلوك المستهلك عملية معقدة نظرا لكثرة ما يتأثر به، وفهم واقع المستهلكين ليس بالأمر السهل والبسيط بل أنه عملية شائكة ومعقدة فهذا راجع لكون أغلب الأفراد لا يصرحون عن دوافعهم.

ويقوم المفهوم التسويقي الحديث على اعتبار أن المستهلك هو نقطة البداية والنهاية في أي نشاط تسويقي، ولهذا فعلى المؤسسة الراغبة في البقاء والاستمرار في السوق أن توليه الكثير من العناية وهذا يكون بدراسة كافة الجوانب المحيطة به، فقبل البدء في التخطيط للإنتاج يتوجب على المؤسسة تحديد حاجات ورغبات المستهلك المستهدف ودراسة كل العوامل الداخلية والخارجية التي تحكم تصرفاته لتتمكن من التنبؤ بسلوكياته المستقبلية، وتقديم ما يلائم احتياجاته، وبالتالي تحقق له الرضا من جهة وتضمن الاستمرار في السوق وتحقيق الأرباح من جهة ثانية (بندقجي، 1997)

تعريف المستهلك

لقد تباينت الرؤى ووجهات النظر حول إعطاء مفهوم للمستهلك؛ إذ يعرف المستهلك على أنه الهدف الذي يسعى إليه منتج السلعة أو مقدم الخدمة والذي تستقر عنده السلعة أو يتلقى الخدمة، أي هو محط أنظار جميع من يعمل في مجال التسويق (أيمن علي عمر،2006).

ويعرف المستهلك علي أنه الشخص الذي يشتري أو الذي لديه القدرة لشراء السلع والخدمات المعروضة للبيع بهدف اشباع الحاجات والرغبات الشخصية أو العائلية، (عنابي بن عيسي، 2011).

مفهوم اتخاذ قرار الشراء

ويعرف علي أنه ما يقوم به المستهلكون يوميا بسلوكيات شرائية مختلفة ومتباينة وفي غالب الأحيان تكون تلقائية وغير مدروسة (في حالة الشراء الروتيني كشراء الخبز والمياه المعدنية) لأن المستهلك صار معتادا عليها، لكن في بعض الأحيان يحتاج المستهلك إلى منتجات معقدة نسبيا فيأخذ الكثير من الوقت والجهد للبحث عنها وجمع معلومات تخصها قبل أن يقوم بسلوك شرائها

كما يعرف السلوك الشرائي للمستهلك بأنه تصرفات المستهلكين النهائيين الذين يشترون السلع والخدمات من أجل استهلاكهم الشخصي. بينما يعرف قرار الشراء على أنه قرار المشتري المتعلق للقيام بفعل شراء سلعة أو خدمة بغية إشباع حاجة بعد الحكم على خصائص العرض .وتعرف عملية اتخاذ القرار الشرائي الذي يقوم المستهلكون من خلاله بجمع المعلومات وتحليلها والاختيار بين بدائل السلعة أو الخدمة (يندقجي، 1997)

مراحل عملية اتخاذ قرار الشراء

يقوم المستهلك يوميا باتخاذ العديد من القرارات الشرائية التي تتفاوت في أهميتها حسب درجة تعقد المنتج وحسب العناية التي يعطيها المستهلك لعملية الشراء، حيث أن هذه الأخيرة تحكمها إجراءات

معقدة نظرا لوجود عدة عوامل تؤثر على المستهلك عند قيامه بعملية الشراء، وتمر هذه العملية بعدة مراحل بدءًا من الشعور بالحاجة وصولا إلى تقييم مدى إشباع هذه الحاجة ومرورا بمراحل تختلف باختلاف المنتجات (نسيم حنا، 1985).

بناء علي التعريفات السابقة يمكن أن تكون عملية اتخاذ القرار الشرائي فردية أو جماعية، أي أن هناك بعض السلع والخدمات يتخذ قرار شرائها من طرف الشخص وحده علي سبيل المثال شراء مجلة علمية معينة، بينما نجد أن قرار شراء بعض السلع أو الخدمات يتطلب قرار شرائها أكثر من عضو واحد في العائلة علي سبيل المثال مكان قضاء العطلة الصيفية.وبالتالي فإن مراحل عملية اتخاذ القرار هي:

1.التعرف على المشكلة

تبدأ عملية اتخاذ قرار الشراء من إدراك المستهلك لحاجته أو رغبته، ويكون هذا لما يدرك المستهلك الفرق بين مستوى الإشباع الحالي لحاجة معينة ومقدار الإشباع الذي يرغب في تحقيقه، ويمكن أن تظهر الحاجة تحت علاقة المؤثرات الداخلية عندما تصبح إحدى الاحتياجات الطبيعية الإنسانية كالجوع والعطش ملحة جدا بحيث تتحول إلى حافز أو دافع ويمكن للحاجة أن تظهر نتيجة للمؤثرات الخارجية أيضا، وكلما زادت حدة الحاجة كلما زاد إصرار المستهلك على تلبيتها، وبالنسبة لرجل التسويق فإن هذه المرحلة توفر له منافع خاصة وهذا يدفعه إلى دراسة الدوافع التي يمكن أن تكون مرتبطة بمنتجه.

2.مصادر جمع المعلومات

عند إدراك المستهلك لوجود حاجة معينة وتوجهه للبحث عن المعلومات فإنه يعتمد على عدة مصادر من أجل توفير أكبر قدر ممكن من المعلومات التي تهمه. لذا فإن هناك مصادر أساسية يعتمد عليها المستهلك من أجل جمع البيانات والتي تتمثل في؛ المصادر الشخصية (صوت العائلة، الأصدقاء، الجيران)، المصادر التجارية: والتي تضم (الإعلان، المواقع الالكترونية، رجال البيع، التغليف، الموزعون، المعارض)، والمصادر العامة مثل وسائل الإعلام المختلفة (عبيدات ،**1995**) .

3.التقييم

بعد أن يجمع المستهلك مختلف المعلومات الأساسية فإنه يقوم بعملية التقييم والمفاضلة بين مختلف البدائل قبل اتخاذ قرار الشراء، و تختلف عملية التقييم من شخص لآخر، حيث تمر عملية التقييم بعدة مراحل هي :

1. تحديد معايير التقييم: يبد أ المستهلك بتحديد المعايير التي سيستخدمها لتقييم البدائل المتوفرة، ولا يشترط أن يقوم المستهلك بالتقييم كلما قام بالشراء.

2.تحديد أهمية المعايير: بمجرد تحديد معايير التقييم يقوم المستهلك بتحديد أهمية كل معيار، رغم أن السعر يستخدم كمعيار للتقييم لدى معظم المستهلكين.

3.تحديد قيمة السلعة للمستهلك: بعد الانتهاء من تحديد أهمية المعايير تأتي مرحلة المقارنة بين البدائل أي العلامات المتاحة وفقا لمعتقدات الشخص تجاه مختلف العلامات وكذلك مستوى كل معيار من هذه المعايير.

4.اتخاذ قرار الشراء

هذه المرحلة هي التي تسعى إليها كل الجهود التسويقية، فالمستهلك في هذه المر حلة وبناء على المعلومات التي جمعها يقوم باختيار المنتج الذي يحس بأنه قادر على إشباع حاجته ويقوم بشرائه . لكن قبل اتخاذ قرار الشراء الفعلي تظهر عوامل أخرى تتوسط بين النية في الشراء والشراء الفعلي.

5.سلوك ما بعد الشراء

تعتبر هذه المرحلة آخر مرحلة في قرار الشراء، حيث يتم فيها معرفة مدى الإشباع المحقق من المنتج ارتباط مع المشترى. ويعتبر سلوك ما بعد الشراء على أنه سلوك لاحق لشراء سلعة أو خدمة، وقد يشعر المستهلك بالرضا أو بالسخط، فقد يحس المستهلك بالإحباط إذا لم يقتنع بالمنتج أو إذا سمع تعليقات إيجابية من المحيطين به فيما يخص العلامات المنافسة وبالتالي يتجه إلى البحث عن المعلومات التي تعزز قراره، وفي هذه الحالة يبرز الدور الكبير الذي يلعبه الاتصال التسويقي حيث يقوم بالعلاقة الإيجابية مع المستهلك وإشعاره بأنه صائب في قراره، فمهمة المؤسسة ليس البيع في حد ذاته وإنما بناء علاقة مستديمة بينها وبين المستهلكين وهذا لا يتأتى إلا إذا شعر المستهلك بالرضا بعد تجريبه لمنتجها، فقلق المستهلك يمكن تقليصه بواسطة تقديم الضمانات والعمليات الاتصالية ما بعد البيع.

العوامل الداخلية المؤثرة على سلوك المستهلك واتخاذه لقرار الشراء

يتوجب على أي مؤسسة قبل القيام بأي خطوة تسويقية في مجال عملها أن تقوم بدراسة سلوك المستهلك ومعرفة محددات اتخاذه لقرار الشراء، وتعتبر دراسة سلوك المستهلك من أهم الدراسات وأكثرها صعوبة وذلك لتعدد القوى التي تحكم وتؤثر على المستهلك عند اتخاذه للقرار الشرائي، حيث تتفاعل هذه القوى فيما بينها لتعطي ردود أفعال مختلفة قد تكون استجابات ايجابية تجاه المنتج أو المؤسسة، وقد تكون استجابات سلبية (مصطفي احمد، 1994).ونستعرض فيما يلي مختلف العوامل الداخلية التي تحكم سلوك المستهلك وتوجه قراره الشرائي وهي :

أولا.العوامل الشخصية

تختلف سلوكيات المستهلكين وتصرفاتهم ويختلف أسلوب اتخاذهم للقرارات الشرائية باختلاف خصائصهم الشخصية، ومن أهم العوامل الشخصية المؤثرة على المستهلك واتخاذه لقرار الشراء ما يلي:

1. **السن** والمرحلة من دورة الحياة: تختلف حاجات المستهلكين وتتنوع رغباتهم باختلاف المرحلة العمرية التي يعيشوا بها ولهذا فعلى المسوق أن يتعامل مع كل فئة حسب خصوصياتها عن طريق تجزئة الأسواق (او السلع) المستهدفة إلى قطاعات حسب عامل السن (الأطفال و الشباب الكهول.....الخ).
2. **الجنس:** ترتبط سلوكيات المستهلكين بشكل كبير بالجنس وعلى هذا يجب على المسوق أن يولي هذا المتغير الكثير من الاهتمام ويكون بدراسة حاجات ورغبات كل جنس على حده، فقد تكون حاجات كلا الجنسين واحدة كالحاجة إلى عطر معين لكن إدراكهم له يختلف، ولهذا على المؤسسة أن تركز في رسالتها علي الإعلانات الخاصة بهذا (الازهري،1988).
3. **المهنة:** تؤثر مهنة الفرد على سلوكه الشرائي والاستهلاكي حيث يقوم المستهلك باختيار المنتجات التي تتوافق مع مهنته، وحتى ينجح رجل التسويق في الوصول إلى أهدافه فإنه يتوجب عليه تجزئة السوق إلى قطاعات حسب الوظيفة لأن حاجات المهندس المعماري تختلف عن حاجات الطبيب والأستاذ والفلاح و المهندس المعماري .. الخ (نظام موسي ،2003).
4. **الوضعية الاقتصادية:** تحدد القدرة الشرائية للمستهلك سلوكه الشرائي للمنتجات، وهي مرتبطة بدخل المستهلك وممتلكاته وكذلك قدرته على الاقتراض، ولهذا على المسوقين دراسة قدرة المستهلكين قبل محاولة تسويق منتجاتهم، فكلما كانت الحالة الاقتصادية للفرد جيدة كلما استطاع الحصول علي تشكيلات مختلفة من المنتجات مهما ارتفع سعرها وكلما انخفضت هذه الوضعية يكون من صالح المسوق اتخاذ قرارات لإعادة تصميم منتجاته وتسعيرها بما يتوافق مع الحالة الاقتصادية للمستهلك (وصفي عقيل ،1994).
5. **الشخصية ومفهوم الذات الشخصية:** تعتبر الشخصية من أهم العوامل التي تؤثر على سلوك المستهلك، حيث يختلف الأفراد في درجة استجابتهم وذلك تبعا للخصائص والمميزات الشخصية التي يتمتعون بها، ولهذا صار هذا العامل محل اهتمام الكثير من الباحثين والمختصين في مجال التسويق بصفة عامة ودراسة سلوك المستهلك بصفة خاصه والتركيز علي الجانب الشخصي.
6. **القيم** : وهي مجموعة منظمة من المعتقدات الثابتة فيما يخص أنماط السلوك أو أسلوب العيش و المعتقدات التي تحدد مواقف المستهلك وسلوكياته.

7. **أسلوب الحياة:** وهي طريقة معيشة الفرد المعبرة عن نشاطاته التي يمارسها واهتماماته التي يركز عليها وآرائه التي يتبناها،فأسلوب حياة الفرد هو مخطط حياة يعبر عنه بنشاطاته ومراكز اهتماماته وآرائه، وهو يوضح صورة الفرد في مواجهته مع محيطه (عبيدات ،1995).

الدراسة الميدانية

تحليل البيانات واختبار فرضياتها

أولا .تحليل ووصف متغير الدراسة:

من خلال الجدول (1) الذي يبين التوزيع التكراري والنسب المئوية لعينة الدراسة حسب الجنس والعمر وجد أن 75% من العينة إناث والباقي من الذكور بما يعكس ارتفاع نسبة الإناث بين أفراد العينة.كما نلاحظ أن النسبة الأكبر من أفراد العينة تتراوح أعمارهم بين (18 – أقل من 22 سنة) و(28 – أقل من 33 سنة) وبنسبة 31.5% لكل فئة منهم من عينة الدراسة، تليها من تتراوح أعمارهم بين (23 – أقل من 28 سنة) وبنسبة 29% وأن هذه النسبة تتراجع كلما زادت مستويات الأعمار. مما يدل علي ارتفاع نسبة الشباب في مقتبل العمر بين أفراد العينة.

جدول (1)

التوزيع التكراري والنسبة المئوية لعينة الدراسة حسب (الجنس والعمر)

(n=73)

ت	الخاصية	الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
1	الجنس	ذكر	18	%25
		أنثى	55	%75
المجموع			73	%100
2	العمر	من 18 الي 23 سنة	23	%31,5
		من 23 إلى 28 سنة	21	%28,7
		من 28 الى 33 سنة	23	%31,5
		من 33 سنة فأكثر	6	%8,2
	المجموع		73	%100

أداة الدراسة

صممت الاستبانه بهدف دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة والتي تكون من (20) عبارة. هذا وقد صنفت جميع إجابات عبارات الاستبانه للمتغيرات المستقلة والتابعة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي

وهو أسلوب يستخدم لقياس السلوكيات والتفضيلات في الاستبيانات وبخاصة في مجال دراسة سلوك المستهلك. ويعتمد المقياس علي ردود تدل علي درجة الموافقة أو الاعتراض علي صيغة ما بناءاً علي الأجوبة تبدأ من (معترض بشدة – درجة واحدة، معترض– درجتان،محايد– 3 درجات،موافق– 4 درجات، وموافق بشدة– 5 درجات)

اختبار صدق الأداة وثباتها

لقد تم استخدام الصدق الظاهري من خلال عرض الاستبانة علي عدد من المحكمين حيث تم تعديل الاستبانة بناء علي ملاحظاتهم. أما ثبات الاستبانة، فقد تم اختباره عن طريق اختبار كرونباخ ألفا والموضح بالجدول رقم (2) الذي يعرض نتائج اختبار وصدق الأداة وثباتها حيث بلغت قيمة معامل الثبات الكلية 81.6% = (α) وهي نسبة ممتازة لأنها أعلي من النسبة المقبولة. كما بلغت قيمة (α)بالنسبة لمتغيرات الدراسة كما يلي:(الأسرة 55.8%، الأصدقاء 91.1%، زملاء العمل 88.3%، وقرار الشراء 87.3%)

جدول (2)

نتائج اختبار صدق الأداة وثباتها

المتغيرات الرئيسية	المتغيرات الفرعية	عدد العبارات	كرو نباخ ألفا
الجماعات المرجعية	الأسرة	5	%55.8
	الأصدقاء	5	%91.1
	زملاء العمل	5	%68.3
قرار الشراء	-	5	%87.3
-	المعامل الكلي	20	%81.6

تحليل نتائج الدراسة

فيما يلي عرض نتائج التحليل الإحصائي الوصفي للبيانات وهي قيمة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لجميع أبعاد الدراسة. إن قيم المتوسطات الحسابية التي وصلت إليها الدراسة سيتم التعامل معها لتفسير البيانات بمقدار درجة الأهمية علي النحو التالي: مرتفع (3.68 فما فوق)، متوسط(3.4 – 3.67) ومنخفض (1 – 2.33)، وتم اعتماد هذا المعيار استناداً علي رأي العديد من ذوي الخبرة والاختصاص الذين تم التشاور معهم، وكذلك لاعتماد هذا المعيار في العديد من الدراسات التي تم لاطلاع عليها.

الجدول رقم (3) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد الدراسة لمتغير الأسرة كمرجعية للشراء، وباستعراض قيم الترتيب نجد أن العبارة رقم (2) والتي تنص على (قبل اختيار نوعية

الملابس أستشير أفراد أسرتي) فكانت أكبر قيم العبارات بالموافقة وجاءت في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (4.00) وبانحراف معياري (0.507) تلتها في الترتيب الثاني العبارة رقم (3)، والتي مفادها (أخد في الاعتبار رأي الوالدين عند شرائي الملابس) بمتوسط حسابي (3.70) وبانحراف معياري (0.466) وجاءت العبارة رقم (5) التي تنص على (تتدخل الأسرة في نمط الملابس التي اشتريها) في الترتيب الثالث بمتوسط حسابي بلغ (3.63) وانحراف معياري (0.480) تلتها في الترتيب الرابع العبارة رقم (4) والتي نصت على (إخوتي لهم علاقة عند شرائي للملابس) بمتوسط حسابي بلغ (3.60) وانحراف معياري (0.855)، بينما جاءت في الترتيب الأخير العبارة (1) والتي تنص على (اعتبر أسرتي المؤثر الأساسي في عملية شراء الملابس) بمتوسط حسابي (3.53) وانحراف معياري (0.507).

جدول (3)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرالأسرة

ر.م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الأهمية
1	اعتبر أسرتي المؤثر الأساسي في عملية شراء الملابس	3.53	0.705	5	متوسط
2	قبل اختيار نوعية الملابس أستشير أفراد أسرتي	4.00	0.743	1	مرتفع
3	أخد في الاعتبار رأي الوالدين عند شرائي الملابس	3.70	0.466	2	مرتفع
4	إخوتي لهم علاقة عند شرائي للملابس	3.60	0.855	4	متوسط
5	تتدخل الأسرة في نمط الملابس التي اشتريها	3.63	0.480	3	متوسط
المتوسط العام		3.69		مرتفع	

ويتضح كذلك من بيانات الجدول أن قيمة المتوسط الحسابي العام للعبارات بلغ نحو(3.69) بدرجة أهمية مرتفعة وفقاً للمقياس المعتمد للدراسة، وهذا مؤشر يدل على أن أفراد عينة الدراسة يدركون جيداً الدور الكبير للأسرة كجماعة مرجعية عند شراء الملابس.

جدول (4)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير الأصدقاء

ر.م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة	درجة الأهمية
6	استعين بخبرة الأصدقاء في شراء الملابس	3.77	0.679	1	مرتفع
7	أتشاورمع أصدقائي عند اختياري للملابس	3.40	0.498	5	متوسط
8	أفضل رأي الأصحاب علي الأسرة عند شراء الملابس	3.60	0.855	2	متوسط
9	اختار الملابس التي تظهرني بصوره ملفته لاصدقائي	3.57	0.626	3	متوسط
10	أقوم بتجريب الملابس إذا نصحني احد الاصدقاء	3.43	1.006	4	متوسط
المتوسط العام		3.55		متوسط	

يتضح من الجدول رقم (4) أن العبارة (6) والتي تنص بأنه (استعين بخبره الأصدقاء في شراء الملابس) جاءت بمتوسط حسابي (3.77) وانحراف معياري (0.679)، وبدرجة أهمية في المرتبة الأولى، بينما تلتها العبارة رقم (8)، والتي تنص علي(أفضل رأي الأصحاب علي الأسرة عند شراء الملابس) بمتوسط حسابي(3.60) وانحراف معياري(0.855)، أما العبارة (9) التي تنص على (اختار الملابس التي تظهرني بصوره ملفته لأصدقائي) بمتوسط حسابي(3.57)، وانحراف معياري (0.626)، وبدرجة أهمية في المرتبة الثالثة، بعدها العبارة (10)، والتي تنص (أقوم بتجريب الملابس إذا نصحني احد الأصدقاء) بمتوسط حسابي(3.43) وانحراف معياري(1.006) بالمرتبة الرابعة في درجة الأهمية، في حين جاءت العبارة (7) والتي تنص (أتشاور مع أصدقائي عند اختياري للملابس) بمتوسط حسابي(3.40) وانحراف معياري(0.498) في المرتبة الأخيرة، ويتضح من بيانات الجدول أن قيمة المتوسط الحسابي الكلي للعبارات بلغ (3.55)، وفقاً للمقياس المعتمد للدراسة، وأن جميع أفراد عينة الدراسة موافقين على العبارات الواردة في المحور بدرجة أهمية متوسطة، وهذا مؤشر يدل على أن أفراد العينة يولون اهتماماً كبيراً بالأصدقاء كجماعه مرجعية مؤثره علي قرار الشراء.

جدول (5)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير زملاء العمل

ر.م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	درجة الأهمية
11	أفضل أن أحصل على إعجاب زملاء العمل للملابس التي اختارها	3.93	0.258	1	مرتفع
12	أحبذ شراء الملابس من الأماكن التي يرتادها زملاء العمل	3.53	0.730	4	متوسط
13	الملابس التي أسمع عنها من اختيار أفضل زملاء العمل	3.73	0.828	2	مرتفع
14	يؤثر مظهري الخارجي على نظرة زملاء العمل لدي	3.70	0.466	3	متوسط
15	زملاء العمل لهم تأثير علي قرار الشراء أكثر من الآخرين	3.43	1.006	5	متوسط
المتوسط العام		3.66		متوسط	

من الجدول رقم (5) نجد أن العبارة(11) والتي تنص علي (أفضل أن أحصل على إعجاب زملاء العمل للملابس التي اختارها) جاءت بدرجة أهمية في المرتبة الأولي بمتوسط حسابي (3.93) وانحراف معياري (0.258)، بينما جاءت الفقرة (13)، ونصها (الملابس التي أسمع عنها من اختيار أفضل زملاء العمل) بمتوسط حسابي(3.73) وانحراف معياري(0.828) في الترتيب الثاني، أما العبارة (14) التي تنص علي(يؤثر مظهري الخارجي على نظرة زملاء العمل لدي) بمتوسط حسابي(3.70)،

وانحراف معياري(0.466)، في المرتبة الثالثة، تليها العبارة (12)، ونصها (أحبذ شراء الملابس من الأماكن التي يرتادها زملاء العمل)، بمتوسط حسابي(3.53) وانحراف معياري(0.730) في المرتبة الرابعة، في حين جاءت العبارة (15) ونصها (زملاء العمل لهم تأثير علي قرار الشراء أكثر من الآخرين) بمتوسط حسابي(3.43) وانحراف معياري(1.006) في المرتبة الخامسة.

ويتضح من بيانات الجدول أن قيمة المتوسط الحسابي الكلي للعبارات بلغ (3.66)، وفقاً للمقياس المعتمد للدراسة، ويعتبر مؤشر يدل على أن المبحوثين يولون اهتمامهم بدرجة أهمية متوسطة حول زملاء العمل في إتخاد قرار الشراء.

جدول (6)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير قرار شراء الملابس

ر م.	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	درجة الأهمية
16	اجمع المعلومات من الآخرين قبل شراء الملابس	3.57	1.501	2	متوسط
17	اسأل الآخرين قبل شراء الملابس الخاصه ني	3.17	0.913	5	متوسط
18	يهمني رأي الآخرين عندما أقوم بشراء ملابسي	3.20	1.157	4	متوسط
19	اشتري الملابس التي تجعلني مختلفا عن الآخرين	3.27	1.143	3	متوسط
20	قرار شراء الملابس خصوصا يعتبر صعبا لدي فأنا أستشير الآخرين	3.60	0.498	1	متوسط
	المتوسط العام	3.36		متوسط	

يتضح من خلال الجدول رقم (6) أن العبارة (20) والتي تنص (قرار شراء الملابس خصوصا يعتبر صعبا لدي فأنا أستشير الآخرين) جاءت بدرجة أهمية مرتفعة وفي المرتبة الأولي بمتوسط حسابي (3.60) وانحراف معياري (0.498)، تلتها العبارة (16)، ونصها (اجمع المعلومات من الآخرين قبل شراء الملابس) بمتوسط حسابي(3.57) وانحراف معياري(1.501) بدرجة أهمية متوسط، أما العبارة (19) التي تنص (اشتري الملابس التي تجعلني مختلفا عن الآخرين) بمتوسط حسابي(3.27)، وانحراف معياري(1.143)، بدرجة أهمية متوسطة بالمرتبة الثالثة، بعدها العبارتين رقم (18،17) بمتوسط حسابي (3.27)،(3.20)، وانحراف معياري(1.143) ،(1.157) على التوالي.

ويتضح من بيانات الجدول أن قيمة المتوسط الحسابي الكلي للعبارات بلغ (3.36)، وفقاً للمقياس المعتمد للدراسة، وأن أفراد عينة الدراسة موافقين بدرجة أهمية متوسطة على اتخاد قرار الشراء.

اختبار فرضيات الدراسة:

أولا.اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

H_1 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين الأسرة واتخاذ قرار الشراء :(H_1: $\beta_1 \neq 0$).للتحقق من هذه الفرضية تم استخراج تحليل الانحدار لقياس العلاقة بين الأسره (كمتغير مستقل)، واتخاذ قرار الشراء (كمتغير تابع).

جدول (7)

نتائج تحليل التباين للانحدار

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	مستوى الدلالة	معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R
الانحدار	4.870	1	4.817	14.119	0.000	0.05	0.418	0.541
الخطأ	9.893	72	0.341					
المجموع	14.710	73						

***دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (0.05) قيمة (f) الجد ولية عند مستوى دلالة 0.000=0.05**

يوضح الجدول (7) اختبار العلاقة بين الأسرة (كمتغير مستقل)، واتخاذ قرار الشراء (كمتغير تابع)، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي المدونة بالجدول ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الأولى إلى ارتفاع قيم (f) المحسوبة والتي بلغت(14.119)، عن قيمتها الجد ولية عند مستوى دلالة (0.05)، ودرجات حرية (1−72) والبالغة (5.230).ويتضح من نفس الجدول أن قيمة معامل التحديد (R^2) قد بلغت (0.418)، وهذا يعني أن (41%) من التغيرات الحاصلة في اتخاذ قرار الشراء، ناتجة عن تأثير الأسرة. مما يدل على أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية للمتغير المستقل في المتغير التابع، وبملاحظة أن مستوى الدلالة أقل من(0.05)، فإننا نقبل الفرض البديل (H_1:$\beta_1 \neq 0$)، ونرفض الفرضية العدمية (H_0:$\beta_1 = 0$) هذا يعني بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية للجماعات المرجعية علي قرار شراء الملابس، وحيث أن إشارة معامل الارتباط (R) موجبة وتساوي (**0.541+**) يشير ذلك إلى أن هذا العلاقة إيجابية وقوية بين المتغيرين.

ثانيا.اختبار الفرضية الفرعية الثانية

H_1 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لتأثير متغير الأصدقاء علي اتخاذ قرار الشراء($H_1: \beta_1 \neq 0$). للتحقق من هذه الفرضية تم استخراج تحليل الانحدار لقياس العلاقة بين تأثير الأصدقاء علي اتخاذ قرار الشراء.

جدول (9)

نتائج تحليل التباين للانحدار يبين تأثير الأصدقاء علي اتخاذ قرار الشراء

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	مستوى الدلالة	معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R
الانحدار	5.229	1	4.229	15.997	0.001	0.000	0.762	0.971
الخطأ	9.481	72	9.481					
المجموع	14.710	73						

***دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (0.05) قيمة (f) الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 =0.000**

يوضح الجدول (9) تأثير الأصدقاء (كمتغير مستقل)، علي اتخاذ قرار الشراء، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي المدونة بالجدول ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الثانية إلى ارتفاع قيم (f) المحسوبة والتي بلغت(15.997)، عن قيمتها الجد ولية عند مستوى دلالة (0.05)،، ويتضح من نفس الجدول أن قيمة معامل التحديد(R^2) قد بلغت (0.762)، وهذا يعني أن(0.762%) من التغيرات الحاصلة في اتخاذ قرار الشراء تعود إلى تأثير الأصدقاء، أي أن تأثير الأصدقاء في هذا النموذج يفسر ما مقداره (76%) من التغير في إتخاد قرار الشراء، مما يدل على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل في المتغير التابع، وبملاحظة أن مستوى الدلالة أقل من(0.05)، فإننا نقبل الفرض البديل ($H_1: \beta_1 \neq 0$)، ونرفض الفرض العدم ($H_0: \beta_1 = 0$) ونقر بوجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين تأثير الأصدقاء علي اتخاذ قرار الشراء وحيت أن إشارة معامل الارتباط (R) موجبة وتساوي (0.971+) يشير ذلك إلى أن هذه العلاقة إيجابية وقوية جداً بين المتغيرين المستقل والتابع.

ثالثا.اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لتأثير متغير زملاء العمل علي اتخاذ قرار الشراء($H_1: \beta_1 \neq 0$). للتحقق من هذه الفرضية تم استخراج تحليل الانحدار لقياس العلاقة بين تأثير متغير زملاء العمل علي اتخاذ قرار الشراء.

جدول (11)

نتائج تحليل التباين للانحدار يبين تأثير زملاء العمل علي اتخاذ قرار الشراء

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	مستوى الدلالة	معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R
الانحدار	7.006	1	7.006	26.375	0.000	0.000	0.746	0.621
الخطأ	7.703	72	0.266					
المجموع	14.710	73						

***دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (0.05) قيمة (f) الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 =0.000**

يوضح الجدول (11) اختبار العلاقة بين علاقة زملاء العمل (كمتغير مستقل)، علي اتخاذ قرار الشراء (كمتغير تابع)، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي المدونة بالجدول ثبات صلاحية النموذج لاختبار هذه الفرضية الفرعية إلى ارتفاع قيمة (f) المحسوبة والتي بلغت (26.375)، عن قيمتها الجد ولية عند مستوى دلالة (0.05)، ويتضح من نفس الجدول أن قيمة معامل التحديد (R^2) قد بلغت (0.746)، وهذا يعني أن(74%) من التغيرات الحاصلة في اتخاذ قرار الشراء تعود إلى علاقة زملاء العمل، أي أن علاقة زملاء العمل في هذا النموذج تفسر ما مقداره (74%) من التباين في اتخاذ قرار الشراء مما يدل على أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية للمتغير المستقل في المتغير التابع، وبملاحظة أن مستوى الدلالة أقل من(0.05)، فإننا نقبل الفرضية البديلة ($H_1:\beta_1\neq0$)، ونرفض الفرضية العدمية ($H_0:\beta_1=0$) ونقر بوجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين علاقة زملاء العمل علي اتخاذ قرار الشراء، وحيت أن إشارة معامل الارتباط (R) موجبة وتساوي (0.621+) يشير ذلك إلى أن هذه العلاقة إيجابية وقوية بين المتغيرين المستقل والتابع.

النتائج والتوصيات

أولا. النتائج

ان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو استكشاف علاقة الجماعات المرجعية علي اتخاذ قرار الشراء، وبناء على التحليل الإحصائي وتحديد قيم معامل التحديد وقيم معاملات الارتباط فقد تم رفض جميع الفرضيات الصفرية (H_0) وقبول الفرضيات البديلة (H_1) وفقا لنتائج التحليل الإحصائي SPSS. ولقد بينت النتائج وجود تأثير للجماعات المرجعية علي قرار شراء الملابس في سوق أبوسليم للملابس. وتعتبر العلاقة قوية كون r= 0.541 والمتغير المستقل تفسر 41.8% من التغير من المتغير التابع وهو ما يبين تأثير الأسرة علي قرار شراء الملابس. وكان هناك تأثير للأصدقاء علي قرار شراء الملابس، حيث تعتبر العلاقة قوية جداً كون r= 0.971 والمتغير التابع يفسر 76.2% من التغير في المتغير المستقل.كما تبين تأثير زملاء العمل علي قرار شراء الملابس وتعتبر العلاقة قوية كون r= 0.621 والمتغير المستقل يفسر 74.6% من التغير في المتغير التابع.

وبهذا فإن نتائج الدراسة والتحليل الإحصائي لعينة الدراسة قد بينت أن الجماعات المرجعية تلعب دوراً مؤثرا في قرارات شراء الملابس وبخاصة علاقة الأصدقاء، ما يبرز الناحية السلوكية لدي أفراد العينة من حيث الاهتمام بنظرة الأصدقاء، وهذا يساعد المسوقين بالتركيز علي هذا المتغير عند القيام بالترويج للملابس. كما بينت النتائج تأثير الجماعات المرجعية علي قرار الشراء لدي الإناث بشكل أكبر من الذكور وقد يعزي ذلك إلي طبيعة المرأة التي تميل إلي الاهتمام بمظهرها الخارجي بشكل أكبر من الرجل. وهذا يساعد المسوقين في زيادة الاهتمام بتوجيه البرامج التسويقية التي تعتمد علي الجماعات المرجعية علي الإناث بشكل أكثر من الذكور، ونظرا للخبرة القليلة لصغار السن يبرز لديهم تأثير الجماعات المرجعية علي قراراتهم الشرائية للملابس بشكل أكبر من كبار السن. وبهذا يمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة في الأتي :

1. كشفت نتائج الدراسة أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين علاقة الأسرة و اتخاذ قرار الشراء بدرجة مرتفعة وذات علاقة إيجابية في سوق أبو سليم للملابس.
2. أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذو دلالة إحصائية بين علاقة الأصدقاء واتخاذ قرار الشراء بدرجة مرتفعة وذات تأثيرات إيجابية وعالية جدا وهذا يدل على أن علاقة الأصدقاء لها دور أكبر علي اتخاذ قرار الشراء في سوق أبو سليم للملابس.
3. أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذو دلالة إحصائية بين علاقة زملاء العمل و اتخاذ قرار الشراء في سوق أبو سليم للملابس.

4. أثبتت الدراسة أن (41%) من التغيرات الحاصلة في اتخاذ قرار الشراء ترجع إلي الأسرة، وان (76%) من التغيرات الحاصلة في اتخاذ قرار الشراء تعود إلى علاقة الأصدقاء.
5. أثبتت الدراسة أن (74%) من التغيرات الحاصلة في اتخاد قرار الشراء تعود إلي علاقة الأصدقاء.

خلاصة القول ان علاقة الأصدقاء تعتبر الأكثر تأثيرا في اتخاذ قرار الشراء من بقية الجماعات المرجعية الأخرى يليها زملاء العمل ثم الأسرة في المرحلة الأخيرة من حيث العلاقة علي اتخاذ قرار الشراء.

ثانيا. التوصيات

علي ضوء النتائج والمضامين السابقة توصي الدراسة بالآتي:

1. علي الشركات والأسواق الأخذ بعين الاعتبار دور الجماعات المرجعية كعامل مهم ومؤثر في عملية اتخاذ قرار الشراء.
2. إعطاء مزيد من الاهتمام لاستخدام الجماعات المرجعية عند تسويق ملابس الشباب لزيادة تأثيرها عليهم بشكل كبير.
3. إعطاء مزيد من الاهتمام لاستخدام الأصدقاء عند الترويج للمنتجات لزيادة تأثيرها علي المشترين بشكل أكبر، حيث توصلت الدراسة ما إلي الأصدقاء من تأثير كبير علي الأفراد عند إتخادهم لقرار الشراء.
4. الاهتمام بزملاء العمل فقد اتضح أن لهم تأثير كبير علي قرار الشراء، لذلك يجب التركيز عليهم عند بدء عملية الترويج للمنتجات لاستغلال هذه الفرصة التسويقية.
5. بناء علي نتائج التحليل أتضح أنه ليس للأسرة تأثير كبير علي قرار الشراء لذلك نوصي الشركات المعنية بالتسويق بتقليل التركيز علي استخدام هذه الأنواع من الجماعات المرجعية.
6. في ضؤ النتائج التي تم التوصل إليها توصي الدراسة بأنه من الضروري قيام الشركات بتخطيط وتنفيذ مزيج ترويجي علمي مدروس بحيث يكون لرأي الجماعات المرجعية الأساسية عن العلامات التجارية المسوقة دور ايجابي في الرسائل الترويجية المتضمنة في الحملات الإعلانية.
7. تفعيل ونشر ثقافة اتخاذ القرار الشرائي بين المستهلكين والتنبيه إلى العوامل المؤثرة فيهم وخاصة الجماعات المرجعية وذلك من خلال المناهج الدراسية المختلفة.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

(1) احمد شاكر العسكري، إدارة المبيعات، دار زهران، عمان، 2000

(2) الصميدعي، محمود، ردينة يوسف، سلوك المستهلك، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع2007 .

(3) تيسير العلاق وحميد الطائي ،تسويق الخدمات، دار زهران، عمان، 2001

(4) تيسير العجارمة ومحمد عبد حسين، نظم المعلومات التسويقية ،دار الحامد عمان، 2002

(5) عبد السلام أبو قحف، التسويق، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية،2000

(7) عبد العليم محمد عبود، مبادئ التسويق ،كلية التجارة، جامعة القاهرة، 1992

(8) عبيدات، محمد ابراهيم، سلوك المستهلك :مدخل استراتيجي، الطبعة السادسة، عمان، دار وائل للنشر، الأردن.، 2008

(9) عمر وصفي عقيل وآخرون، مبادئ التسويق ، دار زهران، عمان، 1994

(10) ماريا، أرليت، اتجاهات ربات البيوت الفلسطينيات نحو الملابس النسائية المنتجة محلياً مقارنة مع مثيلاتها المستوردة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 2000

(11) عاكف يوسف زيادات، سلوك المستهلك، الأردن، دار زمزم ناشرون موزعون، جامعة أربد الأهلية، الطبعة الأولي،2014.

(12) عامر عبد الله موسي،ادارة التسويق،عمان،دار البداية ناشرون وموزعون،الطبعة الأولي،2009.

(13) محمد إبراهيم عبيدات، سلوك المستهلك ، دار وائل، عمان، 1998

(14) محمد عبيدات وآخرين، إدارة المبيعات، إدارة المبيعات ،دار المستقبل، عمان 1995

(15) محمد رياض بندقجي، التسويق وإدارة أعمال المبيعات ،المركز العربي، عمان،1997

(16) محي الدين الازهري، إدارة النشاط التسويقي ،دار الفكر العربي، القاهرة، 1988

(17) نسيم حنا، مبادئ التسويق: دار المريخ ،الرياض، 1985م.

المراجع الأجنبية

1-Schiffman, L., and Kanuk, L. 2010. *Consumer Behaviour*, (10th ed.), Pearson Prentice Hall, USA.

2-Solomon, M. 2011. Consumer Behaviour, (9th ed.), Pearson Prentice Hall, SA.White, K. and Dahl, D. 2006. To Be or Not Be? The Influence of

Dissociative Reference Groups on Consumer Preferences, *Journal of Consumer Psychology*.

3-Pride, W. and Ferrell, O. 2008. Marketing: Concepts and Strategies, Muffer, USA.

أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري في ليبيا

د. مفتاح المبروك ميلاد علي– كلية القانون – جامعة بني وليد

الملخص

هدف البحث إلى معرفة أثر تغير سعر صرف الدينار الليبي على صافي الميزان التجاري، وارتكز منهج البحث على المنهج الاستقرائي والاستنباطي معاً في جانبي الدراسة النظري والتحليلي، وبالاعتماد على البيانات الصادرة من الجهات المختصة، وعلى بعض الدراسات في هذا المجال، وذلك لاستخلاص مجموعة من الدروس المستفادة، كما تم استخدام الأسلوب التحليلي لتحليل البيانات، وكذلك استخدام الأساليب القياسية لقياس العلاقة بين المتغيرات الخاضعة للدراسة، حيث تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لتقدير المعلمات، وكذلك استخدام أسلوب الانحدار التدريجي لمعرفة أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً علي المتغير التابع (النمو الاقتصادي).

وقد تبين من البحث صحة هذا الفرض، وعليه أوصى البحث بضرورة العمل على زيادة الاستقرار في سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية، وذلك لأن عدم استقرار سعر الصرف له أضرار كبيرة على المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى، وضرورة الاستقرار السياسي، لأنه أكثر العوامل تأثيراً على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وزيادة الصادرات للحد من عجز صافي الميزان التجاري، وتشجيع التصنيع محل الواردات، وذلك للحد من الواردات وزيادة فائض الميزان التجاري.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، الميزان التجاري، النمو الاقتصادي، الإنفاق العام، الواردات.

Abstract

The impact of Exchange Rate Fluctuations On The Trade Balance in Libya:

The aim of the research is to know the effect of the change of the Libyan dinar exchange rate on the net trade balance, and the research method is based on the inductive and deductive approach together in both sides of the theoretical and analytical study, and by relying on data issued by the competent authorities, and on some studies in this field, in order to extract a set of lessons learned , The analytical method was used to analyze the

data, as well as the use of standard methods to measure the relationship between the variables under study, where the multiple regression model was used to estimate the parameters, as well as the use of the gradual regression method to find out the most independent variables affecting the dependent variable (economic growth).

The research has shown the validity of this hypothesis, and therefore the research recommended the necessity of working to increase the stability of the exchange rate of the dinar against foreign currencies, because the instability of the exchange rate has great damages to other macroeconomic variables, and the necessity for political stability, because it is the most influential factor on the variables. Macroeconomic increases in exports to reduce the net trade balance deficit, and to encourage import substitution, in order to reduce imports and increase the trade balance surplus.

Key words: exchange rate, trade balance, economic growth, public spending, imports.

1- المقدمة:

شهدت الساحة المصرفية العالمية العديد من المستجدات المتلاحقة وعرفت الكثير من التطورات، التي انعكست بدورها على إعادة صياغة النظام المصرفي العالمي، وقد بدأت تلك الملامح تتضح أكثر مع موجة التحرير المصرفي، وتحرير الأنظمة المصرفية والمالية في كثير من الدول من التدخل والقيود الحكومية، واتجاه البنوك إلى ميادين وأنشطة غير مسبوقة من أجل تعظيم الربح والفرص والمكاسب، تلك الموجة التي ازدهرت في التسعينات من القرن الماضي، وأفرز تيارا من المنافسة والتوسع في أنشطة البنوك على المستوى العالمي.

وصاحب هذه التطورات في مجال النشاط المصرفي على المستوى العالمي، التقدم المذهل الذي تم على صعيد تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، واستفادة البنوك منه في نظم الاتصال ونظم الدفع، لتنتج كل هذه التطورات عالما مصرفيا أصبح أهم سماته التحرير والانفتاح والمنافسة والابتكارات المتتالية في العمل المصرفي وفي أساليب التمويل والخدمات المصرفية.

وأمام حركة الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها معظم دول العالم الثالث من بداية تسعينيات القرن الماضي، وذلك بالاتجاه نحو اقتصاديات السوق تدريجياً، وكان من متطلبات ذلك تحرير سعر الصرف،

حيث يلعب سعر الصرف دورًا مهمًا في الأنشطة الاقتصادية الأجنبية التي تقوم بها أي دولة، سواء كان نشاطًا تجاريًا أو استثماريًا.

ويعتبر سعر الصرف أداة هامة من أدوات السياسة النقدية التي يمكن استخدامها في علاج المشكلات الاقتصادية، ويمثل سعر الصرف التكلفة والسعر، سواء داخل الدولة أو خارجها، ويمكن استخدامه أيضًا كمؤشر على القدرة التنافسية للدولة، وبالتالي لميزان المدفوعات في النهاية[1].

وفي عالم مثالي حيث يمكن التنبؤ بالتغيرات في سعر الصرف، فلن يكون للتقلب آثار سلبية كبيرة حتى لو كانت هذه التغييرات كبيرة جدًا. ويمكن للتجار أن يأخذوا في الاعتبار التغييرات المتوقعة عن طريق تعديل السعر المتفق عليه، وعليه فإن التحركات الملحوظة في أسعار الصرف لن تعوق التجارة مع أنظمة سعر الصرف المعومة، وإذا كانت التحركات في أسعار الصرف غير متوقعة إلى حد كبير، غالبًا ما تؤدي إلى بعض التأثيرات غير المرغوب فيها أو غير المتوقعة على الميزان التجاري[2].

وتعود الصعوبات التي يواجهها ميزان المدفوعات في الدول النامية إلى سبعينيات القرن الماضي، وقد وصلت إلى ذروتها في عام 1982عندما أعلنت المكسيك عدم القدرة على سداد خدمة ديونها، وفي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، أدت الجهود المبذولة لإصلاح أسعار الصرف على الرغم من الصدمات الخارجية مع عدم وجود دعم للسياسات المالية والنقدية إلى وجود أسعار صرف مبالغ في قيمتها مع إحداث نتائج سلبية على ميزان المدفوعات، واتسمت أنظمة الصرف الأجنبي لاقتصادات دول جنوب إفريقيا بضوابط إدارية على النقد الأجنبي، وذلك بتقنين واسع النطاق للعملات الأجنبية بسبب ضعف الحسابات الخارجية باستمرار، وظهور السوق السوداء، مما أدى إلى تراجع الدخل الحقيقي للفرد خلال الفترة (1980–1990)،وقامت العديد من هذه الدول لمواجهة الاختلالات الشديدة في الاقتصاد الكلي بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية لتحريره، حيث شملت هذه الإصلاحات جوانب كثيرة، ومنها تحرير سعر الصرف وتحرير التجارة الدولية، بالتزامن مع إحداث إصلاحات هيكلية[3]. وترتكز أول قضايا الإصلاح على إصلاح أسعار الصرف والتي تعتبر كأداة لتطوير السياسة الصناعية في هذه الدول، ويبرز الدور المركزي الذي يلعبه التنويع الاقتصادي في النمو طويل الأجل للدول الناشئة والنامية، ولذلك فإن التوسع في استخدام التكنولوجيا الحديثة في استغلال الموارد الطبيعية هو

---

(1) نجوى محمد العجرودي، فاطمة شفيق. وسهير مختار، أثر ارتفاع سعر الدولار على الاقتصاد المصري، **مجلة الشرق الأوسط التطبيقية، المجلد. 5، رقم 2** ،2015، ص ص 509-514.

(2)أكرم نعمان، **اثر التحرر الاقتصادي على الجهاز المصرفي المصري**، رسالة ماجستير، (كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2001)، ص 33.

(3)Fetai ،B. "Exchange Rate Pass-Through in Transition Economies: The Case of Republic of Macedonia" ،**Transition Studies Review** ،**Vol.20** ،**No. 3**،2013, p.23.

مفتاح النمو الديناميكي، وأكبر مثال على ذلك تجارب دول جنوب شرق آسيا، والدول الصناعية المتقدمة، ومؤخرًا الصين، على أنها قصص نجاح لمثل هذا التنوع (لين، 2017)،وهذا بعكس الدول التي يعتمد اقتصادها على الموارد الطبيعية فقط في تنويع هياكل الإنتاج والتصدير، مما أدى إلى تراجع التصنيع فيها لما يواجهه من مشكلات متعددة.

لا يزال أثر تقلب أسعار الصرف في النمو الاقتصادي محل جدل كبير، وهناك قضيتان مركزيتان و مترابطتان فيما يتعلق بسياسات سعر الصرف في أدبيات النمو الاقتصادي وفي الاقتصادات الناشئة في العقود الأخيرة والتي تتعلق بالصلة بين ميزان المدفوعات واستقرار النمو الاقتصادي، **هما**[1]:

– الدور الذي يلعبه سعر الصرف في رفع أو عرقلة النمو الاقتصادي.

– إلى أي مدى يساعد نظام سعر الصرف وإدارة حساب رأس المال في إدارة التقلبات الدورية في التمويل الخارجي وتقلبات شروط التجارة.

2– مشكلة البحث:

يعتبر سعر صرف مصدر قلق محوري لجميع الدول بسبب دوره في معالجة مشكلات ميزان المدفوعات، وذلك من خلال تأثيره على المؤشرات الاقتصادية الكلية، وخاصة الأسعار، ومن ثم على حجم الصادرات والواردات، والذي بدوره يلعب دور كبير في التأثير على ميزان المدفوعات.

وعليه تتمثل مشكلة البحث في **السؤال التالي:**

هل هناك علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين تقلبات سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي وصافى الميزان التجاري في ليبيا ؟

3– أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق **الأهداف التالية:**

أ– تحليل تطور تقلبات سعر الصرف في ليبيا خلال فترة الدراسة.

ب– بيان أثر تقلبات سعر الصرف على صافى الميزان التجاري في ليبيا.

4– فرض البحث:

يتمثل فرض الدراسة في **الفرض التالي:**

هناك علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين تقلبات سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي وصافي الميزان التجاري في ليبيا.

(1)جي جاياكندران، تأثير سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي للتجارة للهند: دراسة عن العقود الأربعة الماضية، **المجلة الدولية للتسويق، والبحوث المالية والإدارية، المجلد 2، العدد 9**، 2013، ص 9.

5- أهمية البحث:

ترجع أهمية الدراسة إلى أن انخفاض سعر الصرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي، وقد نتج عن ذلك ارتفاع الأسعار، فقد ارتفع معدل التضخم إلى 35%، مما أدى ذلك إلى تراجع معدلات الطلب، وما تبعه من ارتفاع معدل البطالة والتي تجاوزت 20%.

ولكن من ناحية أخرى فإن انخفاض سعر الصرف أدى إلى ارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية نسبياً أمام المنتجات المحلية، مما أدى إلى خفض الواردات، ولكن السؤال كيف لدول نامية مثل ليبيا أن تنخفض وارداتها وكل السلع التي تستوردها هي سلع وسيطة وضرورية لعملية الإنتاج، وعليه فإن خفض سعر الصرف لن يكون مجدي لدولة نامية تستورد معظم سلعها من الخارج.

6- حدود البحث:

أ- الحدود المكانية: اقتصر البحث على ليبيا.

ب- الحدود الزمانية: تناول البحث الفترة من (1995-2019).

7- بيانات البحث:

تم الاستعانة في الحصول على بيانات الدراسة **بالمصادر التالية:**

أ- التقارير السنوية للجهات المالية والنقدية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ب- المراجع العربية والأجنبية (الرسائل، والكتب، والدوريات، والمؤتمرات، والنشرات..إلخ).

8-الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: (دراسة: مهدي بسيرات، اريزو ناسيربور، علي رضا جورجارداه،2014)[1]:

بعنوان" **أثر تقلبات أسعار الصرف على النمو الاقتصادي بالنظر إلى مستوى تطور الأسواق المالية في بلدان نامية مختارة":**

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير تقلبات أسعار الصرف على النمو الاقتصادي، كما افترضت الدراسة أن تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي وتأثير تقلبات أسعار الصرف على النمو الاقتصادي هو تأثير سلبي وهام. ومن ناحية أخرى، فإن التأثير المتبادل لتقلبات أسعار الصرف والتنمية المالية على النمو الاقتصادي أمر إيجابي، ولكن الأثر في البلدان التي شملتها الدراسة صغير جدا ليس ذي أهمية إحصائية.

(1) مهدي بصيرات، ونصير بور، أريزو، تأثير تقلبات أسعار الصرف على النمو الاقتصادي مع الأخذ في الاعتبار مستوى تطور الأسواق المالية في بلدان نامية مختارة، **المجلة الاقتصادية والمالية الأسيوية، المجلد. 4، رقم 4**، 2014، ص 517-528

واستخدمت الدراسة نموذج الاقتصاد القياسي لبيانات اللوحة لاختبار فرضيتها، وأظهرت الدراسة أن تأثير التنمية المالية على النمو الاقتصادي وآثار تقلب أسعار الصرف على النمو الاقتصادي سلبي وهام. ومن ناحية أخرى، فإن التأثير المتبادل لتقلبات أسعار الصرف والتنمية المالية على النمو الاقتصادي أمر إيجابي، ولكن الأثر في البلدان التي شملتها الدراسة صغير جدا لا يمثل أهمية إحصائية.

الدراسة الثانية: (عبيد الله محجوب ، أكتوبر 2014)[1]:

بعنوان: "**أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء الاقتصادي الكلي في السودان**":

قامت هذه الدراسة بتحري تأثير تقلبات أسعار الصرف على الاقتصاد الكلي السوداني حيث ركزت على ثلاثة مؤشرات رئيسية هي : النمو الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتوازن التجاري خلال الفترة بين (1979–2009)، وقاست الدراسة سعر الصرف الفعلي الحقيقي باستخدام نموذج التباين الشرطي المتغاير والانحداري الخطي.

وكشفت النتائج باستخدام طريقة (**2sls**) أن تقلب سعر الصرف الحقيقي له تأثير ضار على النمو الاقتصادي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السودان، وتدل هذه الطريقة على أن تقلبات (**REER**) لعب دورا هاما في تقلبات النمو الاقتصادي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العقود الماضية، كما تشير النتائج أيضا إلى أن تقلبات أسعار الصرف له أثر ايجابي على رصيد الحساب الجاري، مما يشير إلى أن مرونة سعر الصرف تعزز تسوية ميزان المدفوعات استجابة للصدمات الدولية، وفضلا عن ذلك فإن نتائج القوة توضح التحليل المتباين ومدى الاستجابة لتأكيد نتائج ومقدرات نظرية (**2SLS**).

الدراسة الثالثة: (Akpan, O.E., & Atan, A.J: 2012.)[2]:

بعنوان:"**آثار تحركات أسعار الصرف على النمو الاقتصادي في نيجيريا**":

تذبذبت سياسة سعر الصرف في نيجيريا من نظام سعر الصرف الثابت في عام 1960 إلى نظام مربوط بين السبعينات ومنتصف الثمانينات وأخيرا إلى مختلف أشكال النظام العائم منذ عام 1986 مع إدخال برنامج التكيف الهيكلي.

([1]) عبيد الله محجوب، 2014، أثر تقلب سعر الصرف على أداء الاقتصاد الكلي في السودان، **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد. 16، رقم 1**، ص ص 73 - 105

([2])Akpan, O.E., & Atan, A.J. Effects of exchange rate movements on economic growth in Nigeria. CBN **Journal of Applied Statistics.Vol.2, no 2**, 2012.

وأجرت هذه الدراسة اختبارا لأثر سياسات سعر الصرف الأساسية وهما النظامان الثابت والمرن باستخدام إجراء اختبار (تشاو) لتحديد الاستقرار الهيكلي للعلاقة بين سعر الصرف ومخرجات السلع والخدمات خلال النظامين.

ومع ذلك فقبل تطبيق اختبار تشاو، تم اختبار خصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في النموذج، وذلك باستخدام المعززة ديكي فولر،وجذر الوحدة، وشركة جوهانسون دمج الاختبارات. تم دمج جميع المتغيرات من النظام واحد، وشركاه متكاملة، وكشفت المعادلة المقدرة على المدى الطويل أنه، بصرف النظر عن الإنفاق الحكومي **(GEX)**، فإن سعر الصرف **(EXR)** وعرض النقود **(M_2)** لهما أهمية كبيرة في تحديد أداء النمو الاقتصادي في نيجيريا.

وكانت قيمة معامل التحديد نحو 85%، مما يعني أن 85% من تباين أداء النمو الاقتصادي في نيجيريا يحدده المتراجعون، والتأثير المشترك للتغيرات التفسيرية التي تقاس بقيمةF من 76.19601 هو أيضا ذو أهمية كبيرة، وأشارت D–W من القيمة 0.288965 وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى. وأظهر اختبار شو أن العلاقة بين سعر الصرف وأداء النمو الاقتصادي في نيجيريا لم تشهد أي تغييرات هيكلية هامة.

وما يترتب عليه أنه أيا كان نظام سعر الصرف ثابت أو مرن فما يهم هو فعالية الإدارة، ويمكن لنيجيريا أن تحسن بشكل كبير من الأداء الاقتصادي من خلال إدخال تحسينات على الإدارة العامة لسياسة سعر الصرف.

تعليق عام على الدراسات السابقة:

توضح كل الدراسات السابقة أن تقلب سعر الصرف الحقيقي له أثر سلبي على النمو الاقتصادي.

9- منهجية الدراسة:

ارتكز منهج البحث على المنهج الاستقرائي والاستنباطي معاً في جانبي الدراسة النظري والتحليلي، وبالاعتماد على البيانات الصادرة من الجهات المختصة، وعلى بعض الدراسات في هذا المجال، وذلك لاستخلاص مجموعة من الدروس المستفادة، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتاريخي لاستعراض الأبعاد النظرية لموضوع الدراسة، أما الجانب الوصفي فيتجلى في الاعتماد على المراجع والتقارير الإحصائية كمصدر لمختلف مفاهيم الدراسة،أما المنهج التاريخي فيظهر من خلال استقراء المسار التاريخي لتطور سعر الصرف.

كما تم استخدام الأسلوب التحليلي لتحليل البيانات، وكذلك استخدام الأساليب القياسية لقياس العلاقة بين المتغيرات الخاضعة للدراسة،وذلك باستخدام أسلوب الانحدار التدريجي، وذلك باستخدام برنامج **SPSS**.

10- خطة الدراسة:

تم تناول هذا البحث من خلال **المحورين التاليين:**

المحور الأول: الإطار النظري لسعر الصرف.

المحور الثالث: تحليل وقياس أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري في ليبيا.

المحور الأول

الإطار النظري لسعر الصرف

تستخدم العملات الوطنية في حدود كل دولة كوسيط للتبادل ومستودع للقيم الحاضرة والآجلة ويمكن أن تستخدم كوحدة للحساب وبصفة عامة تستخدم النقود المحلية لإجراء المبادلات التي تتم داخل كل دولة، ولكن لايمكن أن تستخدم العملات الوطنية في المعاملات الدولية لذلك أصبح من اللازم وجود سوق صرف دولي تباع وتشترى فيه العملات الأجنبية، وسوق الصرف هو المكان الذي يتم فيه التبادل بين العملات المختلفة.

وعليه سيتم تناول هذا المحور، من خلال **النقاط التالية:**

- مفهوم سوق الصرف الأجنبي.
- الفرق بين سوق النقد الأجنبي والأسواق التقليدية للسلع والخدمات.
- مفهوم سعر الصرف.
- مراحل تطور سعر الصرف.
- المتعاملون في سوق الصرف الأجنبي.
- نظم أو أنواع سعر الصرف الأجنبي.
- أنواع أسواق الصرف.
- العمليات التي تتم في أسواق الصرف الآجلة.
- متطلبات وشروط التحرير المصرفي.

1- مفهوم سوق الصرف الأجنبي:

هو سوق ليس له مكاناً محدداً بعينه بل يمد حول العالم حيث يلتقي فيه البائعون والمشترون لتبادل سلع غير تقليدية وهي النقود، وهو سوق ذو إطار منظم يستند إلى جهات وسيطة تشارك في تسهيل عمليات البيع والشراء عبر شاشات الكمبيوتر والتليفونات وشبكة المعلومات الدولية.

2- الفرق بين سوق النقد الأجنبي والأسواق التقليدية للسلع والخدمات:

أ- في أسواق الصرف يتم إعلان سعرين، وهما سعر الشراء (الطلب) وسعر البيع (العرض) والفرق بين السعرين يسمي المدى أو الهامش، ويشار إلى التجار الذين يتعاملون في مثل هذه الصفقات "بصناع السوق"، حيث يستفيدوا من فروق السعرين، ولكن في الأسواق التقليدية يوجد سعر واحد.

ب- صعوبة معرفة الأسعار في كل الأسواق في نفس اللحظة، وفي الأسواق التقليدية يسهل ذلك.

ج- صعوبة تحقيق التوازن في سوق الصرف عنها في سوق السلع والخدمات والتي يتحقق بتعادل الطلب والعرض، وذلك لتعدد أسواق الصرف الأجنبي والتي تغطي الكرة الأرضية، فيمكن أن يوجد فائض عرض لعملة ما في سوق معين وفي نفس اللحظة يوجد نقص عرض لها في سوق أخر، أي أنه من الصعب توجد لحظات سوق في هذه الأسواق.

3- مفهوم سعر الصرف:

هو عدد الوحدات من العملة المحلية التي يتم استبدالها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية، أو هو ثمن العملة الأجنبية بالعملة المحلية.

مثال: إذا كان سعر الدولار يعادل 5 دنانير ليبية.

فإن سعر الدولار بالدينار الليبي يعادل 5 دنانير ليبية.

وسعر الدينار الليبي بالدولار يعادل = 1 ÷ 5= 0,20 دولار أو 20 سنت.

4- مراحل تطور سعر الصرف:

4-1- المرحلة الأولى: مرحلة سريان الذهب "الثبات المطلق لسعر الصرف:

تم الأخذ بهذه القاعدة خلال القرن التاسع عشر، حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى في عام 1914.

ومن الخصائص الأساسية لهذه المرحلة خاصيتين، **هما:**

الخاصية الأولى: التزام الدولة التي تسير على هذه القاعدة بتحديد قيمة وحدة النقد الأجنبية بالذهب بسعر ثابت وتلتزم الحكومة ببيع وشراء الذهب لمن يطلبه وممن يعرضه عند ذلك السعر، ويتحدد السعر الثابت بإحدى الطرق **الثلاثة التالية:**

أ- إذا كانت العملة نفسها ذهبية كالجنيه الذهب ذات وزن ثابت ومحدد تسمى هذه قاعدة الذهب هذه "**بقاعدة المسكوكات أو العملة الذهبية**".

ب- إذا كانت النقود المتداولة ورقية ولكن يثبت السعر بينها وبين الذهب ومع الاستعداد التام لمبادلة أوراق النقد الورقية بالذهب، مثل الجنيه المصري قبل عام 1952، تسمى هذه القاعدة "**بقاعدة السبائك الذهبية**".

ج- إذا كانت النقود المتداولة ورقية ولكن تلتزم الدولة بشراء وبيع عملات دول أجنبية تتبع قاعدة الذهب هذه، تسمى هذه القاعدة "**بقاعدة الصرف الذهبي**".

الخاصية الثانية: حرية تصدير واستيراد الذهب بين الدول بدون أي قيود.

4-2- المرحلة الثانية: بعد الحرب العالمية الأولى:

مع اندلاع الحرب العالمية الأولى في 1914، حيث أدت إلى ارتفاع كبير في الأسعار وكان السبب في ذلك الإصدار النقدي الورقي الكثيف لتغطية نفقات الحرب، مما دفع معظم الدول في تعويم صرف عملتها، وبدأت الدول متتابعة بإيقاف تحويل عملاتها إلى ذهب، وترتب على ذلك انتهاء نظام الذهب السابق الذي ضمن ثبات سعر الصرف.

4-3- المرحلة الثالثة: قاعدة الذهب الجديدة "نظرية تعادل القوة الشرائية" (1925-1931):

أدى ارتفاع أسعار السلع بعد الحرب الأولى إلى تراجع سعر صرف الذهب، ومن ثمن لكي تتم العودة إلى ما قبل الحرب لابد من رفع سعر صرف الذهب، فلو فرض قبل الحرب الأولى أن سعر الذهب كان = 10 وحدات وسعر السلع يساوي 2 وحدة، فإن سعر صرف الذهب = 10÷2= 5

ولكن بسبب الحرب وارتفاع أسعار السلع إلى 5 وحدات فإن سعر الصرف= 10÷ 5= 2

وعليه لكي يتم العودة إلى الوضع القديم لابد من رفع سعر الذهب إلى 25 وحدة 25÷ 5= 5

ولكن هذه المرحلة اتصفت بعدة خصائص، **هي:**

أ- زيادة أهمية الدولار فلجأت الكثير من البنوك المركزية للدول بالاحتفاظ بجزء كبير من احتياطياتها بالدولار، ومن ثم اقتربنا من قاعدة"**الصرف الذهب**".

ب- أصبحت هناك ندرة نسبية في المتاح من الذهب أي الطلب اكبر من العرض.

ج- عدم واقعية سعر صرف بعض العملات بالذهب.

د- عدم تعادل أسعار السلع بعد الحرب مع أسعارها قبل الحرب بسبب التضخم في معظم الدول.

4-4- المرحلة الرابعة: نظام بريتون وودز أو مرحلة الدولار أساساً "1944-1971":

حيث كانت الحرب العالمية الثانية على وشك الانتهاء فاجتمع ممثلو 44 دولة في مدينة بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية لتحديد نظام سعر الصرف الجديد وهو في نفس الوقت كان بمثابة ميلاد **صندوق النقد الدولي**، حيث اتفق المجتمعون على أنه يجب على كل دولة تحديد قيمة ثابتة لعملتها بالذهب أو بالدولار، ويشبه هذا نظام "**قاعدة الذهب السابقة**"

ولكن هذه المرحلة لم تشبه مرحلة قاعدة الذهب 100% حيث كانت هناك يسمح ببعض التذبذبات في سعر الصرف ارتفاعاً أو انخفاضاً، ولكن عاد شبه الاستقرار لسعر الصرف، حيث كانت أوقية الذهب تعادل 35 دولار، ولكن الحكومة الأمريكية لا تلتزم بتحول الذهب لأي شخص بل للبنوك المركزية فقط.

4-5- انهيار نظام بريتون وودز في عام 1971:

انهار النظام السابق في عام 1971 بسبب اعتقاد جميع دول العالم أنه لا مفر من انخفاض سعر الدولار أمام الذهب بسبب تباطؤ معدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية في نهاية الستينيات، وحيث زادت أرصدة البنوك الأوربية من الدولارات،فبدأت تتعامل بها إقراضا واقتراضا.

وأعلنت معظم دول أوروبا قابلية عملاتها إلى التحويل فأصبح بالإمكان شراء وبيع السلع بأي عملة من العملات التي تتوافر لدى الدول الأوربية كاحتياطات، مما سهل من انتقال رؤوس الأموال بين الدول، وأمام رغبة الكثير من الدول في خفض الاحتفاظ بمعظم احتياطياتها بالدولار، ظهرت أصل جديد يسمى "**حقوق السحب الخاصة**" والتي يمكن أن يحتفظ بها كاحتياطيات.

وفي النهاية استجابة الولايات المتحدة وخفضت سعر الدولار أمام أوقية الذهب فأصبحت تعادل 38 دولار بدلاً من 35 دولار.

مفهوم وحدة حقوق السحب الخاص:تعادل 1.39% من قيمة الدولار هو أصل احتياطي دولي استحدثه الصندوق عام 1969 ليصبح مكملا للاحتياطيات الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء. وبحلول مارس 2016، كان قد تم استحداث 204.1 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل حوالي 285 مليار دولار) وتوزيعها على البلدان الأعضاء، ويمكن مبادلة حقوق السحب الخاصة بأي من العملات القابلة للاستخدام الحر، وتتحدد قيمة حق السحب الخاص وفق سلة من خمس عملات رئيسية (الإيوان الصيني، والدولار الأمريكي، واليورو، والين الياباني، والجنيه الإسترليني) اعتبارا من 1 أكتوبر 2016.

5- المتعاملون في سوق الصرف الأجنبي:

أ- البنوك التجارية:

وهي أهم التنظيمات التي تشارك في سوق الصرف الأجنبي وهي تقوم ببيع أو شراء النقد الأجنبي من عملائها الذين يرغبون في استبدال العملات الوطنية بالعملية الأجنبية لغرض السفر أو الاستيراد والتصدير، وعادة ما تحتفظ هذه البنوك بأرصدة من النقد الأجنبي لديها في فروع خارجية لها لتسهيل عمليات الاستبدال لعملائها أينما كانوا.

وتنقسم هذه البنوك التجارية المتعاملة في النقد الأجنبي إلى ثلاثة أقسام، **هي:**

- **الأول: البنوك الكبيرة المحركة للسوق:** وهي التي تقوم بتقديم عروض البيع والشراء لعدد كبير من العملاء ومثل هذه البنوك عددها محدود على مستوى العالم لأنها كبيرة الحجم وتحتاج لرؤوس أموال كبيرة.
- **البنوك الكبيرة غير المحركة للسوق:** وهي أقل حجماً من السابقة وإن كانت تقوم بعدد كبير من عمليات البيع والشراء ولعدد كبير من العملاء.
- **بنوك متوسطة أو صغيرة غير ايجابية:** تتلقي عروض البيع والشراء للنقد الأجنبي، ولكنها تترك ذلك للسماسرة.

ب- عملاء التجزئة:

وهم الذين يشاركون في عملية بيع أو شراء النقد الأجنبي لغرض التصدير أو الاستيراد، ويتعاملون مع بعضهم البعض أو مع البنوك التجارية أو السماسرة.

ج- سماسرة النقد الأجنبي:

وهم الذين يتوسطون بالتوفيق بين البنوك التجارية التي عندها فائض والتي عندها عجز مقابل عمولة تحسب كنسبة من الصفقة، وعليه ليس لديهم أي أرصدة من النقد الأجنبي، أو يتوسطون بين العملاء لتدبير احتياجاتهم من النقد الأجنبي لأجل الاستيراد أو التصدير.

د- البنوك المركزية:

لا تتدخل البنوك المركزية ببيع أو شراء النقد الأجنبي لأي جهة ولكنها تتدخل لتنفيذ سياسة نقدية أو تجارية عامة تخدم الاقتصاد ككل وتتدخل عادة للحفاظ على سعر صرف العملة الوطنية من التدهور بتوفير عطاءات للمستوردين أو المصدرين.

6- نظم أو أنواع سعر الصرف الأجنبي:

6-1- سعر الصرف الثابت:

يعني تثبيت سعر صرف العملة المحلية أمام عملة واحدة كالدولار أو بتثبيتها بوحدات حقوق السحب الخاصة.

6-2- التثبيت الزاحف:هو السماح بتغير سعر الصرف في حدود معينة وخلال فترة معينة.

6-3- التعويم الحر: هو ترك سعر الصرف يتحدد بناءً على تعادل قوى العرض والطلب على العملة في السوق، بدون أي تدخل من البنوك المركزية.

6-4- التعويم المدار (النظيف): هو ترك سعر الصرف يتحدد بناءً على تعادل قوى العرض والطلب على العملة في السوق، ولكن يسمح للبنوك المركزية بالتدخل في حالات خاصة، وذلك لمنع تدهور سعر صرف عملة الدولة.

6-5- التعويم المدار (القذر): وهنا يكون تدخل البنوك المركزية باستمرار ويكون معوقاً لتفاعل قوى العرض والطلب، بأن يشتري العملة التي يدافع عنها في حالة انخفاض سعر صرفها، ويقوم ببيع العملة التي ارتفع سعرها.

ويقاس حجم تدخل البنك المركزي بمقدار شرائه للعملة التي يدافع عنها أو بنسبة تغير احتياطياته.

6-6- التقويم المشترك: فيه تتفق مجموعة من الدول علي تثبيت أسعار صرف عملاتها مع بعضها البعض مقابل عملات دول أخرى.

7- أنواع أسواق الصرف:

7-1- سوق الصرف الحاضرة Spot Market:

هي أسواق يتم فيها بيع أو شراء العملات فوراً أو على أقصى تقدير يومين بالسعر السائد في نفس اليوم، وتعتبر عملية المراجحة أهم عمليات السوق الحاضرة، حيث يقوم البعض بشراء عملة من سوق معينة وبيعها في نفس الوقت في سوق أخر للاستفادة من فروق الأسعار ولتحقيق ربح.

7-2- سوق الصرف الآجلة Forward Market:

هي السوق التي يتم فيها الاتفاق حالياً على بيع أو شراء كمية معينة من العملات الأجنبية في تاريخ محدد في المستقبل بعد شهر أو ثلاثة أشهر أو بعد سنة.

ويتم حساب سعر الصرف الأجل إما بإضافة علاوة خصم إذا السعر الأجل اكبر من السعر الحاضر أو بعمل خصم إذا كان السعر الأجل أقل من السعر الحاضر.

وتحسب علاوة الأجل أو خصم الأجل من **المعادلة التالية:**

$$\text{FDor FP} = \frac{\text{سعر الصرف الأجل (FR)}-\text{سعر الصرف الحاضر (SR)}}{\text{سعر الصرف الحاضر (SR)}}$$

حيث أن:

FD: الخصم الأجل.

FP: العلاوة الآجلة.

FR: سعر الصرف الأجل.

SR: سعر الصرف الحاضر.

مثال: إذا كان سعر الصرف بين الدولار والمارك الألماني 1 دولار = 2.5 مارك، وإذا كان سعر الصرف الأجل "3 شهور" هو 1 دولار = 2,4 مارك، هنا يخصم من الدولار بعد ثلاثة أشهر بما مقداره 0.1 مارك (أو 0.4 مارك في السنة).

ومن ناحية أخرى إذا كان سعر الصرف الأجل هو 1 دولار = 2.6 مارك، هنا يضاف إلى الدولار علاوة أجلة 0.1 مارك بعد ثلاثة أشهر (أو 0.4 مارك بعد سنة)، **كالأتي:**

أولاً: حساب نسبة الخصم الأجل:

$$\text{FD} = \frac{2.5-2.4}{2.5} \times 4 \times 100 = -16\%$$

ثانياً: حساب نسبة العلاوة الآجلة:

$$\text{FP} = \frac{2.5-2.6}{2.5} \times 4 \times 100 = +16\%$$

8- العمليات التي تتم في أسواق الصرف الآجلة:

8-1- عمليات مبادلة العملات:

هي عملية بيع فوري لعملة أجنبية على أن يتم إعادة الشراء لنفس العملة في المستقبل.

8-2- عقود المستقبل:

تعود هذه الأسواق إلى نهاية القرن السابع الميلادي، ولكنها ظهرت لأول مرة في سوق النقد الدولي عام 1972 في بورصة شيكاغو،هي عبارة عن عقد أجل بمبلغ نمطي وبعملة محددة وله أجل محدد تنتهي عنده في العام ويجري التعامل بها في بورصات منظمة وعلى أسعار تسمى أسعار مستقبلية تتحدد بصفة يومية خلال فترة سريان العقد، وسميت بهذا الاسم لأن أسعارها تتحدد في المستقبل.

خصائص عقود المستقبليات:

يلاحظ من التعريف السابق على عقود المستقبليات:

أنها غير ملزمة للبائع أو المشتري بالبيع أو الشراء أي التسليم والتسلم للعملات الأجنبية خلال فترة سريان العقد.

فيها عنصر إلزام على البائع والمشتري يقتصر على دفع كل من البائع والمشتري وديعة ضمان تسمى بالهامش وتبلغ 4% من قيمة العقد وكذلك دفع عمولة سمسرة.

9- متطلبات وشروط التحرير المصرفي:

9-1- متطلبات التحرير المصرفي:

يتطلب التحرير المصرفي توافر مجموعة من **الشروط التالية**[1]:

أ- ضمان المنافسة:

تتطلب المنافسة إلغاء كافة المعوقات أمام حرية المنافسة، وذلك لتجنب الوقوع في فروق واسعة بين سعر الفائدة على الودائع وسعر الفائدة على القروض، ومنع التوسط المفرط والتمييز في عملية منح الائتمان، وكذلك لضمان استجابة الجهاز المصرفي لتوجيهات السلطات النقدية والمالية.

ب- ضمان عدم تجزئة السوق:

إن اتجاه المشروعات إلى التعامل مع بعض المؤسسات المالية و المصرفية دون الأخرى نتيجة لامتلاك هذه المشروعات للمصارف، قد يؤدي إلى عدم اكتمال السوق، وكذا يجب إعطاء تسهيلات لمنح التراخيص وتسهيل عمليات الاندماج و فتح فروع مصرفية جديدة.

([1])عبد الله فكري الوكيل، **تقييم أداء البنوك في ظل سياسة التحرر الاقتصادي**، رسالة دكتوراه، (كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، 1997)، ص 19.

ويهدف التحرير المصـرفي إلى خلق شـروط المنافسـة في السـوق المصـرفي والحد من الاحتكارات والتقليل من الحواجز والعراقيل التي تحول دون التوسـع في أنشـطة البنوك و توفير بيئة مصـرفية تنافسية لزيادة جلب الادخار والاستثمار.

وعليه تتمثل أهداف التحرير المصرفي في جملة من الأهداف،**أهمها**[1]:

- تعبئة الادخار المحلي والأجنبي لتمويل الاقتصاد وزيادة معدلات الاستثمار.
- رفع فعالية الأسـواق المالية المحلية وتمكين البنوك الوطنية من تطوير خدماتها وزيادة قدراتها التنافسية في الداخل والخارج.
- تحرير التحويلات المالية الخارجية مثل تحرير العملات الأجنبية وحركة رؤوس الأموال.
- جعل النظام المصرفي أكثر قوة لمواجهة تحديات التطورات الاقتصادية العالمية.
- تمكين البنوك والمؤسسات المالية المحلية من الاندماج في الأسواق المالية العالمية.

9-2- شروط نجاح التحرير المالي والمصرفي:

هناك أربعة شروط أساسية يحددها مؤيدو التحرير المالي والمصرفي، **وهي**[2]:

أ- توافر الاستقرار الاقتصادي العام:

إن التحرير المصـرفي يتطلب مناخ مسـتقر للاقتصـاد الكلي حيث يتم الاسـتفادة كلية من مزاياه، إن التضـخم المرتفع والعجز الكبير في الميزانية العامة للدولة، وأسـعار صـرف غير مسـتقرة يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على عملية التحرير المصـرفي، وتؤثر بشكل عكسـي على الاندماج في النظام المالي الدولي، ويسـاهم في إضـعاف النظام المصـرفي الوطني والتأثير على إنجاح سـياسـة التحرير المصـرفي، وذلك لأن من بين الأسـباب الرئيسـية لتعثر سـياسـة التحرير المصـرفي السـياسـات غير السليمة لإدارة الاقتصـاد الكلي، والتنظيم والإشـراف الحكومي غير المناسـب والتدخل غير السـليم في الأسواق المالية.

إن فترة التحول إلى نظام مالي مفتوح هامة جدا، وذلك لكون سـياسـة التحرير المالي والمصـرفي تكون لها نتائج غير مرضـية عندما تكون الأسواق المالية غير متطورة أو تكون الثقة في السياسات الجديدة مازالت ضعيفة.

([1])بن طلحة صـليحة & معوشـي بوعلام، **دور التحرر المصـرفي في إصـلاح المنظومة المصـرفية**، مداخلة قدمت في الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصـرفية واقع و تحديات، المنعقد يومي: 14-15 ديسـمبر 2004، جامعة الشـلف، الجزائر، ص 478.

([2])طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك**، (القاهرة: الدار الجامعية2001)، ص 27.

وعلى هذا الأساس فان التحرير المصرفي يتطلب سياسة نقدية موجهة نحو الاستقرار، بالإضافة إلى أسعار صرف وسياسات مالية سليمة تدعم الاستقرار المالي.

ومن أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي يجب اتخاذ إجراءات وقائية وأخرى علاجية التي تمكن من التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية وسياسة التحرير المصرفي، فالإجراءات الوقائية تتعلق عادة بإجراء تدابير تتخذ قبل وقوع الأزمات المالية والمصرفية، وتصميم هياكل تنظيمية وقوانين للحد من المخاطر، وحماية المودعين وتصحب هذه الإجراءات قوة إشراف حكومي على الجهاز المصرفي وأحكام الرقابة والتدقيق المحاسبي الخارجي.

أما الإجراءات العلاجية فعادة ما تتخذ عند حدوث الأزمات وتكمن في تطوير نظام التامين على الودائع لحماية المودعين والتقليل من الذعر المالي الذي قد يصيبهم.

إن أهم عبء يقع نتيجة السياسات غير المستقرة للاقتصاد الكلي هو ضعف الثقة في وضع السياسات الحكومية وفي التحرير الاقتصادي والمصرفي، وذلك راجع لكون إدارة الاقتصاد الكلي تكون صعبة خلال فترة التحول والانتقال من اقتصاد مغلق محتكر من طرف الدولة إلى اقتصاد مفتوح ومتحرر ويعمل وفق آليات السوق.

ب- إتباع التسلسل والترتيب في مراحل التحرير المصرفي:

إن تطبيق سياسة التحرير المصرفي يجب أن تبدأ على مستوى الاقتصاد المحلي (الوطني) بقطاعيه الحقيقي والمالي بحيث يتم في القطاع الحقيقي ترك تحديد الأسعار وفق قوى السوق، وفرض ضرائب عقلانية على المؤسسات ورفع دعم الدولة للأسعار، وتطبيق سياسة الخوصصة وتشجيع القطاع الخاص.

ويتم في القطاع المالي والمصرفي منح المزيد من استقلالية البنوك في اتخاذ قراراتها خاصة في منح الائتمان، والتخلي عن التخصص القطاعي، ورفع القيود عن تدفق وانتقال رؤوس الأموال في التجارة الخارجية على المدى القصير، ثم بتنقل التحرير إلى المستوى الخارجي بقطاعيه الحقيقي يتم فيه رفع القيود عن التجارة الخارجية وتحريرها، والسماح بالتحويلات المالية نحو الخارج.

أما القطاع المالي والمصرفي فيتم فيه السماح بإنشاء بنوك أجنبية، وحرية حركة رؤوس الأموال، وقابلية العملة للتحويل وحرية الصرف ....وغيرها.

وعموما يمكن القول أن عملية التحرير المصرفي يمكن أن تتحقق على مراحل تتوقف درجتها وسرعتها على الهيكل الاقتصادي للدولة، ومرحلة التنمية التي بلغها، والأهمية النسبية لكل من القطاع العام والخاص ودورهما في الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى درجة اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي.

ج- الإشراف الحذر على الأسواق المالية:

إن إنجاح سياسة التحرير المالي والمصرفي يتطلب إشراف حكومي قوي من اجل منع الانحرافات والمحافظة على انضباط السوق المصرفي، وتفادي وقوع الأزمات المالية والمصرفية ويهدف الإشراف الحذر على المؤسسات المصرفية والمالية إلى الاهتمام بإدارة المخاطر والتنبيه إليها، وضمان الشفافية والاهتمام بالأوضاع المالية للبنوك والمؤسسات المالية والاهتمام بالهيكل التنظيمي والإداري لجهات الرقابة و تسهيل تدفق المعلومات والتنسيق بين أنشطة إصدار القرار ومتابعة تنفيذه، و إقامة هيئات رقابية وإشرافية تتمتع بالاستقلالية وعلى رأسها البنك المركزي وهذا كله بهدف تحقيق استقرار النظام المصرفي، ولقد سعت لجنة بازل للرقابة المصرفية على التأكيد على ضرورة تعميق مفهوم الإشراف الحذر وعملت منذ نشأتها على توحيد معايير الإشراف والرقابة على الأنظمة المصرفية لضمان استقرار النظام المصرفي الدولي.

د- ضرورة توافر المعلومات الكافية عن السوق:

يتطلب إنجاح سياسة التحرير المصرفي توافر المعلومات الكافية عن السوق المالي والمصرفي وإتاحتها أمام كل المتدخلين فيه، ويتعلق الأمر بالمعلومات التي توفرها جهات الإشراف والرقابة والمتعلقة بالقوانين واللوائح المنظمة للنشاط المصرفي، ومن جهة ثانية المعلومات التي يجب أن توفرها البنوك وإتاحتها أمام جهات الرقابة والإشراف، وأمام المتعاملين والمستثمرين حتى يتمكنوا من ترشيد قراراتهم المالية.

كما يتطلب الأمر وجود آليات لتنسيق هذه المعلومات بحيث يكون انسيابها بشكل واضح وخال من التناقض وتهدف إلى تدعيم عنصر الشفافية.

المحور الثاني

تحليل وقياس أثر تغير سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في ليبيا

يؤثر تغير سعر الصرف علي المتغيرات الاقتصادية الكلية، وأهمها: أسعار السلع، ومن ثم يؤثر علي حجم الطلب، وعلي حجم الاستهلاك والادخار، وعلى الاستثمار المحلي والأجنبي، وعلي حجم التوظف، وعلي حجم الصادرات والواردات، ومن ثم علي الميزان التجاري ...إلخ، وهكذا علي باقي المتغيرات الاقتصادية الكلية، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر.

وعليه سيتم تناول هذا المحور، وذلك من خلال **النقاط التالية:**

1- تحليل تطور سعر الصرف وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في ليبيا:

يبين الجدول التالي ذلك:

جدول (1): تطور سعر الصرف وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في ليبيا خلال (1995-2018)

السنة	سعر الصرف	% من الناتج المحلي الإنفاق العام	إجمالي الناتج المحلي مليار $	معدل النمو الاقتصادي %	الصادرات مليار دولار	الواردات مليار دولار	صافي الميزان التجاري مليار $	معدل البطالة %	معدل التضخم %	الاستثمار الأجنبي المباشر مليار $	الاستثمار المحلي مليار $
1995	0.28	70.1	25.5	2.9	7.5	5.7	1.7	19.2	7.2	0.3-	3.0
1996	0.28	71.2	27.9	3	8.0	6.7	1.3	19.2	4.0	0.4-	3.8
1997	0.28	69.8	30.7	3.2	8.2	6.7	1.5	19.2	3.6	0.2-	3.7
1998	0.30	72.5	27.2	3.1	5.3	5.7	0.4-	19.2	3.7	0.5-	3.0
1999	0.35	73.0	36.0	3.6	7.3	5.2	2.0	19.2	2.6	0.4-	3.3
2000	0.42	73.5	38.3	3.7	12.1	5.3	6.8	19.2	2.9-	0.4	4.5
2001	0.44	74.0	34.1	1.8-	9.1	5.7	3.4	19.2	8.8-	0.4-	3.6
2002	0.46	71.0	20.5	1.0-	9.2	7.0	2.2	19.2	9.8-	0.7	2.7
2003	0.47	72.0	26.3	13.0	15.1	8.7	6.3	19.2	2.2-	0.5	2.4
2004	0.46	71.7	33.1	4.5	21.1	10.7	10.4	19.1	2.2-	1.1	4.6
2005	0.51	70.8	47.3	11.9	30.2	12.8	17.3	19.0	2.7	2.2	7.2
2006	0.61	71.6	55.0	6.5	40.4	15.6	24.9	18.8	1.5	3.8	11.4
2007	1.27	72.0	67.5	6.4	49.1	19.9	29.1	18.6	6.3	6.9	17.3
2008	1.29	69.8	87.1	2.7	63.2	25.3	37.9	18.5	10.4	4.7	26.0
2009	1.30	72.1	63.0	0.8-	37.3	27.0	10.3	19.0	2.5	2.2	18.9
2010	1.31	57.9	74.8	5.0	49.1	31.5	17.6	19.0	2.8	2.4	24.7
2011	1.31	59.7	34.7	62.1-	19.0	15.5	3.5	19.0	15.5	0.0	10.2
2012	1.26	45.7	81.9	123.1	61.1	32.5	28.6	19.0	6.1	1.7	22.9
2013	1.22	88.1	65.5	13.6-	46.1	42.5	3.7	19.0	2.6	1.1	18.8
2014	1.25	143.1	41.1	24.0-	19.3	37.8	18.5-	18.9	3	0.0	12.3
2015	1.27	184.9	27.8	8.9-	11.1	20.7	9.6-	18.9	7	0.0	7.5
2016	1.22	144.9	26.2	2.8-	6.8	11.5	4.7-	18.8	9	0.0	7.2
2017	1.26	95.9	37.9	26.7	18.9	15.1	3.8	18.6	11	0.0	10.6
2018	1.27	85.8	52.6	15.1	30.0	18.8	11.1	18.5	13	0.0	15.3
2019	1.27	101.8	52.1	2.5	33.5	27.7	5.9	18.3	16	0.0	13.5
المتوسط	0.9	83.3	44.6	4.9	24.7	16.9	7.9	19.0	4.2	1.0	10.3
أدني قيمة	0.3	45.7	20.5	62.1-	5.3	5.2	18.5-	18.3	9.8-	0.5-	2.4
أقصى قيمة	1.3	184.9	87.1	123.1	63.2	42.5	37.9	19.2	16.0	6.9	26.0

المصدر: احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق، **ما يلي:**

أ- سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار:

بلغ متوسط سعر الصرف للدينار الليبي مقابل الدولار 0,9 دينار مقابل الدولار، بحد أدنى 0,3 وبحد أقصي 1,3، وتراوح بين (0,3-1,3) خلال الفترة، حيث يتضح أن قيمة الدينار تراجعت بصورة كبيرة أمام الدولار، حيث بلغ نحو 0,28 في عام 1995، ثم تراجع إلى أن وصل إلى 1,27 دينار/دولار في عام 2019.

ب- تطور إجمالي الناتج المحلي:

بلغ متوسط إجمالي الناتج المحلي 44,6 مليار دولار، وبحد أدنى 20,5 مليار دولار في عام 2002، وبحد أقصي 87,1 مليار دولار في عام 2008.

كما تأثر إجمالي الناتج المحلي بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والمحلية، **كالأتي:**

ففي عام 1998: حيث تراجع إجمالي الناتج المحلي من 30,7 مليار دولار في عام 1997 إلى 27,2 مليار دولار في عام 1998 متأثراً بالأزمة المالية للنمو الأسيوية في عام 1998.

ففي عام 2009: حيث تراجع إجمالي الناتج المحلي من 87,1 مليار دولار في عام 2008 إلى 63 مليار دولار في عام 2009 متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008.

ففي عام 2011: حيث تراجع إجمالي الناتج المحلي من 74,8 مليار دولار في عام 2010 إلى 34,7 مليار دولار في عام 2011 متأثراً بأحداث 2011.

ج- معدل نمو إجمالي الناتج المحلي.

بلغ متوسط معدل نمو إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة نحو 4,9% بحد أدنى سالب62,1% في عام 2011 وبحد أقصى 123,1% في عام 2012.

كما تأثر معدل نمو إجمالي الناتج بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والمحلية، **كالأتي:**

ففي عام 2008: تراجع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي من 6,4% في عام 2007 إلى 2,7% في عام 2008 متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008.

ففي عام 2011: تراجع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي من 5% في عام 2010 إلى -62,1% في عام 2011 متأثراً بأحداث 2011.

د- معدل الإنفاق العامإلى إجمالي الناتج المحلي:

بلغ متوسط معدل الإنفاق العام إلى إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة بلغ 83,3% بحد أدنى 45,7% في عام 2012، وبحد أقصى 184,9% في عام 2015.

كما تأثر معدل الإنفاق العام إلى الناتج المحلي بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والمحلية:

ففي عام 2012: تراجع معدل الإنفاق العام إلى إجمالي الناتج المحلي من 59,7% في عام 2011 إلى 45,7% في عام 2012 متأثراً بأحداث 2011.

ففي عام 2014: ارتفع معدل الإنفاق العام إلى إجمالي الناتج المحلي من 88,1% في عام 2013 إلى 144,1% في عام 2014 متأثراً باشتعال الصراع الداخلي في ليبيا.

هـ- معدل البطالة:

بلغ متوسط معدل البطالة خلال الفترة بلغ 19% بحد أدنى 18,3% في عام 2019، وبحد أقصى 19,2% في عام 2001، وهو من أعلى معدلات البطالة في العالم.

و- معدل التضخم:

بلغ متوسط معدل التضخم خلال الفترة 4,2% بحد أدنى -9,8% في عام 2002 وبحد أقصى 16% في عام 2019.

ويلاحظ أن معدل التضخم قد تأثر بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والمحلية، **كالأتي:**

ففي عام 2008: ارتفع معدل التضخم من 6,3% في عام 2007 إلى 10,4% في عام 2008 متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008.

ففي عام 2011: ارتفع معدل التضخم من 2,8% في عام 2010 إلى 15,5% في عام 2011 متأثراً بأحداث 2011.

بداية من عام 2014: ارتفع معدل التضخم من 2,6% في عام 2013 إلى 3% في عام 2014 متأثراً بالصراع الداخلي في ليبيا واستمر في الارتفاع حتى وصل إلى 16% في عام 2019.

ز- إجمالي الصادرات:

بلغ متوسط الصادرات24,7 مليار دولار بحد أدنى 5,3 مليار دولار في عام 1998، وبحد أقصى 63,2 مليار دولار في عام 2008.

وتأثرت الصادرات بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والمحلية، **كالأتي:**

ففي عام 1998: تراجعت الصادرات من 8,2 مليار دولار في عام 1997 إلى 5,3 مليار دولار في عام 1998 متأثرة بالأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا.

ففي عام 2009: تراجعت الصادرات من 63,2 مليار دولار في عام 2008 إلى 37,3 مليار دولار في عام 2009 متأثرة بالأزمة المالية العالمية في عام 2009.

بداية عام 2011: تراجعت الصادرات من 49,1 مليار دولار في عام 2010 إلى 19 مليار دولار في عام 2011 متأثرة بأحداث 2011، وما تلاها من صراعات داخلية حتى وصلت 6,8 مليار دولار في عام 2016.

ح – إجمالي الواردات:

بلغ متوسط الواردات16,9مليار دولار بحد أدنى 5,2 مليار دولار في عام 1999، وبحد أقصى 42,5 مليار دولار في عام 2013.

وتأثرت الواردات بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والمحلية، **كالأتي:**

ففي عام 2011: تراجعت الواردات من 31,5 مليار دولار في عام 2010 إلى 15,5 مليار دولار في عام 2011 متأثرة بأحداث 2011.

ففي عام 2013:وصلت الواردات إلى أقصاها 42,5 مليار دولار، ثم أخذت في التراجع بسبب الصراعات الداخلية حتى وصلت 27,7 مليار دولار في عام 2019.

ط – صافي الميزان التجاري:

بلغ متوسط صافي الميزان التجاري 7,9 مليار دولار،وبحد أدنى عجزاً (–18,5) مليار دولار في عام 2014، وبحد أقصى فائضاً 37,9 مليار دولار في عام 2008.

وتأثر صافي الميزان التجاري الواردات بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والمحلية، **كالأتي:**

ففي عام 2011: تراجع فائض الميزان التجاري من 17,6 مليار دولار في عام 2010 إلى 3,5 مليار دولار في عام 2011 متأثرة بأحداث 2011.

ففي عام 2014: تحول فائض الميزان التجاري من 3,7 مليار دولار في عام 2013 إلى عجز بلغ (–18,5) مليار دولار في عام 2014 بسبب الصراعات الداخلية في ليبيا.

ي – الاستثمار الأجنبي المباشر:

بلغ متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة 1 مليار دولار بحد أدنى –0,5 مليار دولار في عام 1998 وبحد أقصى نحو 6,9 مليار دولار عام 2007.

وتأثر الاستثمار الأجنبي بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والمحلية، **كالأتي:**

ففي عام 2008: تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر من 6,9 مليار دولار في عام 2007 إلى 4,7 مليار دولار عام 2008 متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008.

ففي عام 2011: تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر من 2,4 مليار دولار في عام 2010 إلى صفر مليار دولار عام 2011 متأثراً بأحداث 2011.

ك – التكوين الرأسمالي الثابت (الاستثمار المحلي):

بلغ متوسط التكوين الرأسمالي 10,3 مليار دولار بحد أدنى 2,4 مليار دولار في عام 2003 وبحد أقصى 26 مليار دولار في عام 2008.

وتأثر التكوين الرأسمالي قد تأثر بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والمحلية، **كالأتي:**

المرحلة الأولي في عام 1998: تراجع التكوين الرأسمالي من 3,7مليار دولار في عام 1997 إلى 3 مليار دولار في عام 1998 متأثر بالأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا في عام 1998.

المرحلة الثانية في عام 2009: تراجع التكوين الرأسمالي من 26 مليار دولار عام 2008 إلى 18,9 مليار دولار في عام 2009 متأثرة بالأزمة المالية العالمية في عام 2008.

المرحلة الثالثة في عام 2011: تراجع التكوين الرأسمالي من 24,7 مليار دولار عام 2010 إلى 10,2 مليار دولار عام 2011 متأثرة بأحداث 2011.

2- قياس أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري في ليبيا:

يمكن قياس أثر سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي على صافى الميزان التجاري في ليبيا من خلال النموذج التالي:

$$BT = a + bEX$$

حيث أن :

BT:صافى الميزان التجاري في ليبيا.

EX:سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي

وكان الشكل اللوغاريتمي هو الشكل الأفضل في تمثيل تلك العلاقة، حيث جاءت النتائج على النحو **التالي :**

$$Ln\ BT = 0.958 + 1.078 LnEX$$

Sigt : (.000) (.005)

R^2 : 44.8%

Sigf : .005

حيث يلاحظ أن إشارة معامل الانحدار جاءت موجبة، مما يدل على وجود علاقة طردية بين سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي EX كمتغير مستقل، والمتغير التابع صافي الميزان التجاريBT، حيث جاء معامل الانحدار معنوياً، نظراً لأن قيمة Sigt **جاءت أقل من 5%**وجاءت العلاقة أيضا معنوية، حيث جاءت Sigf 0.005 وهي أيضاً أقل من 5%، بلغ R^2معامل التحديد31.9% ليدلل على أن المتغير المستقل EXDفسر 31.9% من التغيرات في المتغير التابع، BT والباقي 68.1% يرجع لمتغيرات أخرى .

كما يلاحظ أن مرونة صافى الميزان التجاري بالنسبة لسعر الصرف بلغت 1.078، وهذا يعنى أنه عندما يتغير سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي بمقدار 1%، فإنه سوف يتولد عنه تغير في صافى الميزان التجاري بنسبة 1.078% .

النتائج والتوصيات

- **النتائج:**

تناول البحث الفرض القائل:

يتمثل فرض الدراسة في الفرض التالي:

هناك علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين تقلبات سعر صرف الدينار الليبي وصافي الميزان التجاري في ليبيا.

وقد تبين من البحث صحة هذا الفرض، حيث جاء الشكل اللوغاريتمي الأفضل في تمثيل العلاقة بين متغيرات النموذج، على النحو التالي:

$$Ln\ BT = 0.958 + 1.078\ LnEX$$

حيث جاء معامل الانحدار وكذلك العلاقة أيضا معنوية، حيث جاءت Sigf0.005 وهي أيضاً أقل من 5%، بلغ R^2معامل التحديد31.9%، كما جاءت مرونة صافى الميزان التجاري بالنسبة لسعر الصرف بلغت 1.078 .

- **التوصيات:**

1- لابد من العمل على زيادة الاستقرار في سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية، وذلك لأن عدم استقرار سعر الصرف له أضرار كبيرة على المتغيرات الاقتصادية الكلية، خاصة الأسعار.

2- لابد من الاستقرار السياسي، لأنه أكثر العوامل تأثيراً على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

3- لابد من زيادة الصادرات للحد من عجز صافي الميزان التجاري.

4- لابد من تشجيع التصنيع محل الواردات، وذلك للحد من الواردات وزيادة فائض الميزان التجاري.

المراجع

1. احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.
2. أكرم نعمان، **اثر التحرير الاقتصادي على الجهاز المصرفي المصري**، رسالة ماجستير، (كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2001).
3. بن طلحة صليحة & معوشي بوعلام، **دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية**، مداخلة قدمت في الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية واقع و تحديات، المنعقد يومي: 14-15 ديسمبر 2004، جامعة الشلف، الجزائر.
4. جي جاياكندران، تأثير سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي للتجارة للهند: دراسة عن العقود الأربعة الماضية، **المجلة الدولية للتسويق، والبحوث المالية والإدارية، مجلد 2، عدد 9**، 2013.
5. طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، (القاهرة: الدار الجامعية، 2001).
6. عبد الله فكري الوكيل، **تقييم أداء البنوك في ظل سياسة التحرير الاقتصادي**، رسالة دكتوراه، (كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، 1997).
7. عبيد الله محجوب، 2014 ،أثر تقلب سعر الصرف على أداء الاقتصاد الكلي في السودان ،**مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ،المجلد. 16 ،رقم 1.**
8. مهدي بصيرات ،ونصير بور ،أريزو ،تأثير تقلبات أسعار الصرف على النمو الاقتصادي مع الأخذ في الاعتبار مستوى تطور الأسواق المالية في بلدان نامية مختارة، **المجلة الاقتصادية والمالية الأسيوية، المجلد. 4 ،رقم 4**، 2014.
9. نجوى محمد العجرودي، فاطمة شفيق. وسهير مختار، أثر ارتفاع سعر الدولار على الاقتصاد المصري، **مجلة الشرق الأوسط التطبيقية، المجلد. 5، رقم 2** ،2015.
10. Akpan, O.E., & Atan, A.J. Effects of exchange rate movements on economic growth in Nigeria,**CBN Journal of Applied Statistics**. **Vol.2, no 2**, 2012.
11. Fetai ،B. "Exchange Rate Pass-Through in Transition Economies: The Case of Republic of Macedonia" ،**Transition Studies Review** ،**Vol.20, No. 3** ،2013.

BANI WALEED UNIVIERSITY JOURNAL OF SCIENCES & HUMANITIES

A QUARTERLY SCIENTIFIC REFEREED JOURNAL
ISSUED BY BANI WALEED UNIVERSITY

BANI WALEED – LIBYA

Fourth Year – Fifteenth Issue - March 2020

BANI WALEED UNIVIERSITY JOURNAL OF SCIENCES & HUMANITIES

Contents

Title	*Author*	*Page Number*
Study the Applications of Nanotechnology in Medicine	**Ali Ahmeed Alrabee**	**3**
Admission Control and Load Balancing Technique for Proxy Mobile IPv6 Networks	**Yunes Abdussalam Ali Amgahd - Tahani Ahmed Hamoma**	**15**
Determination of high ,low supply rate and forms of nitrogen element preferred by tomato plants in greenhouse	**Mohamed Nafa Astill**	**29**

Study the applications of nanotechnology in medicine

Ali Ahmeed Alrabee

University of Zawia – Zawia - Libya

Introduction

In the present time, people can't live in separation from the world that has become a small global village. They have penetrated it and have a great impact on it. Also, they become aware of its parameters and the great technological advancements in different fields. This is reflected in the present age as it is now controlled by technology. In reality, there is a wealth of information in all its aspects, especially in many scientific fields. When coming into exploring nanotechnology, we find that it has become the focus of modern science with its penetration in the most important areas of science.

The word "nanotechnology" consists of two parts. The first one "nanos" is a Greek word "nanos", which refers to "dwarf", i.e., everything that is very small. Nanotechnology is a term used to describe the study and utilization of tiny things which can be utilized across all areas of science, like physics, materials science, chemistry, biology, and engineering. Nanoscience studies the main fundamentals of molecules and compounds that do not exceed one hundred nanometers in size. The base of this technology is built on the capture of the very small atoms of any material, manipulating them and shifting them from their original positions to other locations, then compiling them with atoms of other materials to construct a crystal network to get nanoscale substances with apparent high-performance features. The focus of this research is on the medical applications of nanotechnology.

Aims of the study

This study aims to:

1- Identify of the meaning of nanoscience and the significance of nanotechnology

2- State of characteristics of nanomaterials

3- Describe nanoparticles

4- Identify the significance of nanotechnology the medical field.

5- Indicate the applications of nanotechnology in medical stuff or textiles.

Definition of Nanoscience and Nanotechnology

The root ‘nano’ of the word "nanotechnology" is taken from a Greek word which refers to ‘dwarf’ or something tiny. It describes one thousand millionth of a meter. In fact, nanoscience and nanotechnology are not the same. Nanoscience is defined as the study of structures and molecules on the scales of nanometers which range from one to one hundred nanometers. Nanotechnology refers to the technological means which uses nanoscience in feasible utilizations like instruments…etc. (Mansoori, 2005:1-22) For example, one must know that the thickness of only one human hair is sixty thousand nanometers. The DNA double helix contains a radius of 1 nm as shown in Figure 1 (Gnach, 2015:1561–1584). The Democritus and the Greeks scientists of the fifth century B.C. are considered the pioneers of nanoscience when they regarded the issue of the continuity of material and therefore indefinitely breakable into very tiny parts, or constructed of tiny particles, which can't be divided nor broken, which are termed in the present time as "atoms".

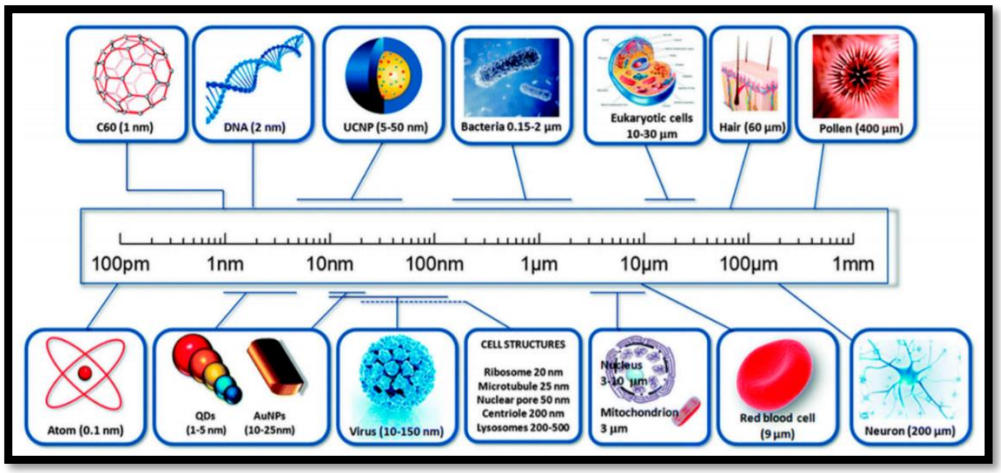

Figure 1
A comparison of sizes of nanomaterial
Reproduced with permission from reference
(Gnach, 2015: 1561–1584)

Scientists believe that nanotechnology will be within the most encouraging and favorable technologies in the twenty first century, due to its capability of making use of the theoretical framework of nanoscience and transform to beneficial utilizations. This can be achieved by monitoring, measuring, manipulating, compiling, managing and manufacturing material at the nanometer scale. The National Nanotechnology Initiative (NNI) in the U.S.A defines nanotechnology as "a science, engineering, and technology conducted at the nanoscale (1 to 100 nm), where unique phenomena enable novel applications in a wide range of fields, from chemistry, physics and biology, to medicine, engineering and electronics" (Bayda, 2020:2). This definition indicates that nanotechnology has two states. One of which is a state of scale where nanotechnology is related to utilizing structures by managing their volume and shape at nanometer scale. The other state is related to novelty where nanotechnology must manipulate tiny things by means which make use of certain features in accordance with the nanoscale (Allhoff, 2007: 185–210).

We should indicate the difference between nanoscience and nanotechnology. The word nanoscience refers to an intersection including materials science, physics and biology. Nanoscience addresses processing of materials at atomic and molecular scales. On the other hand,

nanotechnology refers to the capability of monitoring, measuring, tackling, compiling, managing, and manufacturing material at the nanometer scale. The available information or accounts that illustrated the history of nanotechnology and nanoscience have not made a summary of both of them from the start to the present age with continuous happenings. Thus, there is an urgent need to outline the chief happenings in nanoscience and nanotechnology for a complete perception of their development in this area (Bayda, 2020:2).

History of nanotechnology

New science and technology often result from human dreams and imagination. Such dreams have created nanotechnology, a 21st-century frontier. Nanotechnology is a term which refers to grasping and managing of material at dimensions from one to one hundred nanometers where distinctive natural events enable new utilizations. In spite of the fact that human has exposed to nanoparticles during the history of mankind; it has impressively incremented since the industrial revolution. Nanoparticles have been studied before by many scientists. For example, Richard Zsigmondy, who won the Nobel Prize in chemistry in 1925, was the first who postulates the idea of a ‘‘nanometer’’. He introduced the concept nanometer clearly to describe the volume of the particle. He was also the first to measure the volume of particles like gold colloids by utilizing a microscope. Another scientist, Richard Feynman, who won the Nobel Prize in physics1965, is regarded as the father of modern nanotechnology. In the annual meeting of the American Physical Society in 1959 at Caltech, he give a lecture entitled, ‘‘There’s Plenty of Room at the Bottom’’, in which he presented the idea of treating material in an atomic way. His new concept indicated new approaches of thinking. Feynman’s assumptions have provided evidence to be correct. (Hulla, 2015:1318)

After about fifteen years from Feynman’s lecture, Norio Taniguchi, a Japanese scientist, began to utilize ‘‘nanotechnology’’ to depict semiconductor operations which happen over the arrangement of a nanometer. He emphasized that nanotechnology is composed of the manipulation, division, combination, and adapting of matters by one molecule or one atom. The golden age of nanotechnology has been started

in the eighties of the nineteenth century when: (1) fullerenes was found out by Kroto, Smalley, and Curl; (2) ideas from Feynman's ''There is Plenty of Room at the Bottom'' and Taniguchi's concept of nanotechnology in his 1986 book entitled, ''Engines of Creation: The Coming Era of Nanotechnology" was utilized by Eric Drexler of Massachusetts Institute of Technology. The concept of a nanoscale ''assembler'' which could build a copy of itself and of other components of arbitrary complications was advocated by Drexler whose perspective of nanotechnology is known as ''molecular nanotechnology.'' After that, Iijima, another Japanese scientist developed the science of nanotechnology by improving carbon nanotubes. Also, there was a growing interest in the promising areas of nanotechnology and nanoscience at the start of the twenty first century. Feynman's status in the U.S.A and his concept of treating of material in an atomic way contributed immensely to formulate the qualities of a national science. The American president Bill Clinton emphasized that they will provide funding to research in this promising technological field on his speech at Caltech on January 21, 2000. Three years later, the American president George W. Bush agreed on law of the twenty first Century Nanotechnology Research and Development Act. This Act considered nanotechnology research as a national priority. Bush also proclaimed the National Technology Initiative which is now run by a committee. The head of this committee is the President's Cabinet-level National Science and Technology Council and its Committee on Technology. The duty of The Committee's Subcommittee on Nanoscale Science, Engineering, and Technology is to plan, budget, conduct, and review of the National Technology Initiative. It consists of delegates from twenty departments and independent organizations and commissions. (Hulla, 2015:1318)

The Importance of Nanotechnology

The following reasons indicate the importance of nanotechnology (Noha, 2009:17):

- Scientists all over the world assert that nanotechnology will give rise to a new scientific revolution in the following years, because of its unique principles and incredible potentials.

- The applications and inventions of nanotechnology are utilized in different areas of our life: medical, biological, agricultural, industrial, electronic, petrochemical and military.
- Nanotechnology may solve the problems of the times like the water crisis, energy resources, health, poverty and unemployment; it can also provide job opportunities, decrease the price of some products, improve energy resources, and discover new ways of treatment and water purification.
- Nanotechnology will impact the global economy of the present century, and the US National Science Foundation expects that the market for nanotechnology services and products will reach a trillion dollars by the year 2015, God willing. According to the Global Nanotechnology Market Report it reached $5.4 billion in China in 2005.

Characteristics of Nanomaterials

The structural sizes of nanomaterials are smaller than one hundred nm in not less than two aspects. These Nanomaterials are capable of having multiple structures and shapes; for example, platelets, needle-like tubes and spherical, among others. Chemical structure is another critical indicator for the description of Nanomaterials that consist of nearly all substance categories such as polymers, metals/ metal oxides, compounds, in addition to biomolecules. Nanoparticles, under circumferential conditions, are apt to connect with each other and constitute aggregates and agglomerates.

There are many shapes for these aggregates and agglomerates, ranging from dendritic structure to chain or spherical structures with volumes usually within the micrometer range. These characteristics of nanoparticles could be critically changed throughout surface adaptation. It is also important for the characterization of Nanomaterials to identify what conditions the nanoparticles are dispersed in; for example, in liquid, solid or gaseous status. The figure below outlines suitable factors for the characterization of Nanomaterials. (Pawan, 2013:66)

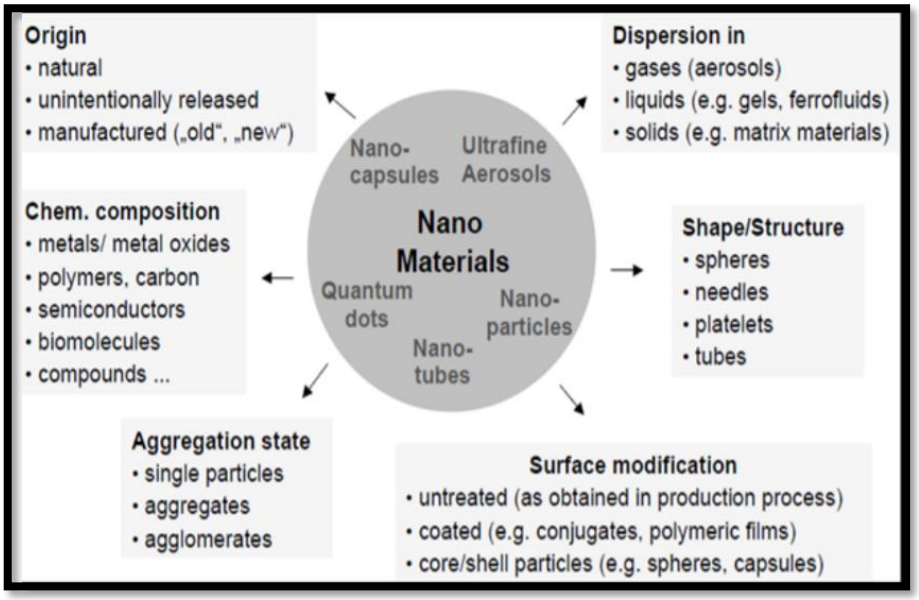

Figure 6: Characterization Parameters of Nano Particulate Materials (Pawan, 2013:66)

Classification of Nano Materials

Categorization of nano materials can be based on of dimension-wise into following types (Nikalje, 2015:83):

- The dimensions of nano rods and nano wires are less than one hundred nm.
- The dimensions of fibers, tubes and platelets are less than one hundred nm.
- The dimensions of quantum dots, particles and hollow spheres are from 0 or 3 Dimensions < one hundred nm.

Nano materials can be categorized according to the stage of composition into the following:

- Single stage solids for the nano material; such as amorphous particles, crystalline and layers.
- Multi-stage solids include covered particles and matrix composites.
- Multi-stage systems of nano material such as aero gels, colloids, Ferro fluids, among others.

Characteristics of Nanoparticles

- **Physical features:** Some nanoparticles have high solidness with little weight.
- **Chemical features:** The interaction of nanoparticles increases if they are homogeneous and of the same size.
- **Electrical features:** The possible energy of the ion can be managed by controlling the size and chemical nature of the secondary particle.
- **Thermal features:** when the size of a nanoparticle becomes smaller, its dissolution temperature decreases.
- **Magnetic features:** when the size of the nanoparticles becomes smaller, they become more magnetic.
- **Optical features:** if the size of the nanoparticle is less than the critical wavelength of light, the particle becomes transparent. (Noha,2009:25)

Applications of nanotechnology in energy and the environment

Nanotechnology will contribute largely in the following fifty years. The environment will be protected and enough power will be provided for an increasing world. The developed approaches of nanotechnology are capable of providing support to many fields such as power storage, changing it into other shapes, ecofriendly manufacturing of materials and improving the sources of renewable energy. Another usage of nanotechnology is to produce cheaper renewal power. Also, it can be used in solar technology, fuel cells, nano-catalysis and hydrogen technology. In addition, we can use the cells of carbon nano tube fuel to maintain hydrogen that can be applied in power cars.

We can also use nanotechnology in the field of photovoltaic, to make them not heavy, inexpensive and more effective. This can decrease the burning of engine pollutants through nano porous filters. The exhaust can be cleaned automatically with the aid of catalytic converters which contain nano scale noble metal particles and through catalytic coverings on cylinder walls and catalytic nanoparticles as additive for fuels. In addition, nanotechnology supports the improvement of new green and ecofriendly technologies which can reduce the unwanted pollution. The lightening of solid state is able to decrease the total consumption of electricity. Finally,

the techniques of nanotechnology can result in a great decrease in the consumption of power for lighting (Nikalje, 2015:84).

Nanotechnology in health and medicine

There are now a lot of maladies like cancer, diabetes, Alzheimer's disease, Parkinson's disease, multiple sclerosis and cardiovascular diseases in addition to various types of dangerous infectious or inflammatory illnesses (for example, HIV) which pose a high number of complex and dangerous diseases that cause a main problem for humans. One of the practical implementations of nanotechnology is Nano-medicine which deals with medicine and health. Nano-medicine exploits nano electronic biosensors and nano materials. In the coming years, nano medicine will make use of molecular nanotechnology. In the field of medicine, there are many projected benefits of nano science application which are potentially helpful for all human species. Diagnosis improvement, appropriate healing and follow-up of illness can be achieved with the aid of nano medicine early detection and prevention. Some particles of nano scale are utilized as labels and tags. They can be performed biologically and quickly. The testing has turned to be more flexible and more precise. The invention of nano devices like gold nano particles helps gene sequencing become more effective. When these gold particles fixed with short parts of DNA, they can be utilized for discovering genetic sequence in a sample. Also, nanotechnology help in reproduction or repairing of damaged tissue. The artificially prompted cells are utilized in tissue engineering that can make a revolution in the field of artificial implants or transplanting organs (Nikalje, 2015:83).

Carbon nano tubes can help develop and improve the properties of biosensors. We can utilize these biosensors in the field of astrobiology because they can aid in studying the origins of life. In addition, this technology can be used to improve sensors for the diagnosis of cancer. CNT can be operationalized at the tip with a probe molecule In spite of its inactiveness. AFM was used in their study as an empirical platform. (Nikalje, 2015:83)

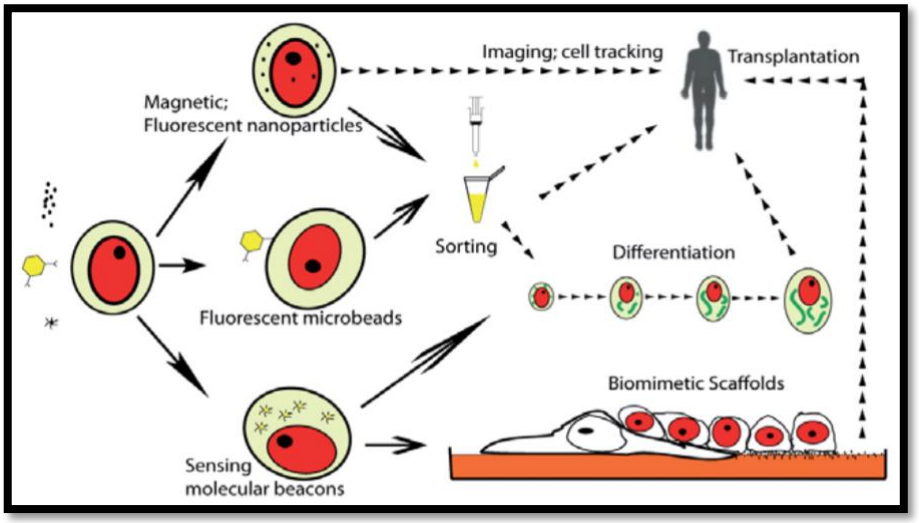

Figure 6: Applications of nanotechnology in stem cell biology and medicine. (Nikalje, 2015:84)

The role of nanotechnology is evident in the researches concerning stem cells. For instance, magnetic nanoparticles are successfully utilized to separate and combine stem cells. Quantum dots are utilized for tracing of stem cells, molecular imaging, providing drugs or genes into stem cells. Nano materials like fluorescent MNPs, fluorescent CNTs and carbon nano tubes have been utilized. Distinctive nanostructures were planned to control arrangement of proliferation. Distinguishing of stem cells is achieved by planning distinctive nano structures. These developments help speed up the advancement of stem cells to be utilized in regenerative medicine (Wang, 2009:593). The recent utilizations of nanotechnology in research on stem cell promise to break new ground in reformative medicine. Nanotechnology can be used as a beneficial means to image and trace stem cells, to distinguish certain cell lineage and finally to make sense of their biology. We hope this will result in therapeutics based on stem cells for preventing, diagnosing and treating of human illnesses (Ricardo, 2010:38-46).

Stem cell research can make use of nano devices in tracking and imaging them. It can be utilized in major science and translational medicine as well. We can change stem cells by merging biological molecules with nano carriers (Figure 6). Nano or tools can be utilized for intracellular access, sensing of biomolecules as well as smart provision. These technologies have greatly affected the microenvironment of stem cell and studies of tissue

engineering. They will be largely applied in the field of biomedicine (Deb, 2012:1747-1748).

Application of Nanotechnology in Modified Medicated Textiles

Application of nanotechnology in newer antiseptic cotton has been improved and utilized for antiseptic textiles. A lot of developments have been achieved in the field of works using nanotechnology in new modified antibacterial textiles. Utilization of traditional antimicrobic factors to textiles has been already mentioned. One can develop this method by concentrating on inorganic nano constructed materials that obtain good antiseptic activity and utilization of these materials in the textiles (Nikalje, 2015:88).

Conclusions

Nanotechnology is a new integrative method which includes an application built on the structures of molecules in nano-scale size range. In fact, nanotechnology is considered as a new but fast evolving area which includes manufacturing, manipulating and practical utilization of structure, instrument and system by managing size and shape in nanometer scale.

Nanoscience and nanotechnology have recently become very critical to medical device applications, such as diagnostic biosensors, drug provision systems.

Nano materials have augmented surface area and nano scale impacts, thus utilized as a successful means for improving the delivery of gene and drug, diagnostic biosensors and biomedical imaging. Nano materials contain distinctive biological and physicochemical characteristics in comparison to their bigger equivalents. Nano materials have features that can immensely affect their interplays with cells and bio molecules because of their specific shape, size, surface structure, chemical composition charge, solubility and agglomeration. Nanotechnology has a very brilliant future throughout its integrating with other technologies and the latter appearance of complicated and novel hybrid technologies. Biological technologies are integrated with nanotechnology which has already utilized to cope with genetic material. Nano materials are already being structured utilizing biological elements. The potentials of nanotechnology to engineer material at the smallest scale

can make a revolution in fields like biotechnology, cognitive science and information technology. Also, nanotechnologies can lead to new fields and merge them with other fields.

References

1. Mansoori, G.; Fauzi Soelaiman, T. Nanotechnology—An Introduction for the Standards Community. J. ASTM Int. 2005,2.
2. Hulla, JE, et al. "Nanotechnology: History and Future." Human & Experimental Toxicology, vol. 34, no. 12, Dec. 2015.
3. Gnach, A.; Lipinski, T.; Bednarkiewicz, A.; Rybka, J.; Capobianco, J.A. Upconverting nanoparticles: Assessing the toxicity. Chem. Soc. Rev. 2015, 44.
4. Allhoff, F. On the Autonomy and Justification of Nanoethics. Nanoethics 2007, 1.
5. Bayda, S.; Adeel, M.; Tuccinardi, T.; Cordani, M.; Rizzolio, F. The History of Nanoscience and Nanotechnology: From Chemical–Physical Applications to Nanomedicine. Molecules 2020, 25, 112.
6. Nikalje, Anna. Nanotechnology and its Applications in Medicine. Medicinal Chemistry. Volume 5(2): 081-089, 2015.
7. Wang Z, Ruan J, Cui D, Advances and prospect of nanotechnology in stem cells. Nanoscale Res Lett 4, 2009.
8. Ricardo PN e Lino F, Stem cell research meets nanotechnology. Revista Da Sociedade Portuguesa D Bioquimica, CanalBQ 7, 2010.
9. Deb KD, Griffith M, Muinck ED, Rafat M, Nanotechnology in stem cells research: advances and applications. Front Biosci (Landmark Ed) 17, 2012.
10. Pawan Sharma & Manish Bhargava, Applications And Characteristics Of Nanomaterials In Industrial Environment, International Journal of Civil, Structural, Environmental and Infrastructure Engineering, Research and Development (IJCSEIERD), ISSN 2249-6866, Vol. 3, Issue 4, Oct 2013.
11. Noha Al-Habashi, What is nanotechnology - a brief introduction in the form of simple lessons, 1st Edition, King Fahd National Library, Riyadh, 2009.

Admission Control and Load Balancing Technique for Proxy Mobile IPv6 Networks

Yunes Abdussalam Ali Amgahd
The Higher Institute Of Science and Technology - Tarhuna
Tahani Ahmed Hamoma
The College of Education - University of Zawia

Abstract

In Proxy Mobile IPv6 Networks, the mobile session redirection may cause service interruption resulting in load balancing issue. An efficient admission control should also be provided to enhance QoS guarantee. In this paper, we propose an admission control and load balancing technique for Proxy Mobile IPv6 networks. In this technique, the admission control decision for multiple traffic classes is done based on the high speed mobile node and cell loading of the BS parameters. If both the parameters are predicted to be greater than a threshold value, then the cell is considered as overloaded. Then a mobility session redirection is performed for load balancing. By simulation results, we show that the proposed technique offers QoS guarantees and reduces the network load.

1. Introduction

1.1 Mobile IPV6 Networks

The Mobile IPv6(MIPv6) is an IETF standard that allows mobile device users to move from their Home Network to another while maintaining a permanent IP address, thereby ensuring location transparency (similar to a Distributed System Environment). This facility allows for seamless and continuous internet connectivity. However, the reason for the lack of popularity in deploying Mobile IPv6 is due to poor handoff latency and other drawbacks leading to packet loss and poor performance for live audio and video streaming-based applications. MIPv6 has not seen commercial interest because it requires the mobile equipment itself to participate in the mobility process and this reduces the battery life of the mobile equipment. While MIPv6 manages mobility for a single host, the Network Mobility Basic Support Protocol (NEMO BSP) Although host-based Mobile IPv6

protocols have been studied extensively, a different approach where the entire network moves, known as Network Mobility (NEMO) is of great interest in the manages mobility for an entire network [1].

Mobility in IPv6 networks has evolved remarkably compared to Mobile IPv4 protocol. Mobile IPv6 (MIPv6) enables transparent routing of IPv6 packets to Mobile Nodes (MNs) from Correspondent Nodes (CNs). The mobility is made possible by using a Home Agent (HA) and a local Care-of-Address (CoA). Unfortunately it is still unsolved how to minimize the handover time between two logical subnets so that the outtime is as short as possible. [2].

1.2 Admission Control in MIPV6

CAC (Call Admission Control) has to be revised to deal with the anticipated new composite radio wireless environment. The ratio of the reserved bandwidth is adjusted to make CAC in the Mobile IP networks. Because the blocking probability, dropping probability and cell utilization are sensitive to the reserved bandwidth, it is challenge in deciding how to adjust this ratio. The utilization of the wire line link between HA (Home Agent) and FA (Foreign Agent) is used to make CAC. Because the wireless links are much easier to be the bottle neck than the wire line link, it is not proper to use the utilization of the wire line link alone. Good CAC schemes have to balance the new call blocking and the handoff call blocking in order to provide the desired QoS (Quality of Service) requirements. Since the channel reservation can be adjusted dynamically, mobility-based call admission control schemes can be designed to provide QoS in the wireless networks [3].

1.3 Load balancing in MIPV6

Mobile IPv6 (PMIPv6) is a network-based mobility protocol adopted for next-generation wireless networks but, despite excellent mobility performance, it does not specify load balancing control, a function required for reliable mobility management. Runtime LMA assignment is recently proposed standard in IETF has been developed for load-balancing purposes, facilitating a runtime assignment of new LMA through a proxy binding update (PBU) and a proxy binding acknowledgment (PBA) message

exchange between a MAG and a LMA before initiating a mobility session. After the new LMA assignment, all the sessions of the MN are anchored through this newly assigned LMA without going through the contact LMA. However, this is done only during the initial PMIP registration phase, and consequently varying instantaneous session rates of existing MNs may later cause load-unbalanced situations between different LMAs, an aspect that is further noticeable in highly mobile environments.[4]

1.4 Previous Work

In our previous paper, we propose to design a tunneling-based routing and handover decision model for Proxy Mobile IPv6 networks. A tunneling based route optimization is applied in the architecture of PMIPv6 followed by a handover decision model for network selection based on various priority of traffic classes.

As an extension to this work, we propose an admission control and load balancing technique for Proxy Mobile IPv6 networks

2. Related Works

Jung-ShyrWu et al [3] have proposed a CAC scheme which incorporates multiple traffic types and adjusts the admission threshold dynamically using fuzzy control logic to achieve better usage of resources. The method can provide QoS inMobile IPv6 networks with few modifications on MAP (Mobility Anchor Point) functionality and slight change in BU (Binding Update) message formats.

Mosharrof H. Masud et al [5] have proposed an algorithm “Smooth Handoff Controller” (SHC), to select alternative interfaces in advance while MN is using an active interface. This mechanism helps the MN (Mobile Node) to configure additional interfaces that reduces handoff latency and packet loss.

Ali Safa Sadiq et al [6] have proposed an an Advanced Mobility Handover scheme (AMH) in this paper for seamless mobility in MIPv6-based wireless networks. In the proposed scheme, the mobile node utilizes a unique home IPv6 address developed to maintain communication with other corresponding nodes without a care-of-address during the roaming process.TheIPv6 address for eachMNduring the first round of AMHprocess is uniquely identified byHAusing the developed MN-ID field as a global

permanent,which is identifying uniquely the IPv6 address of MN. Moreover, a temporary MN-ID is generated by access point each time an MN is associated with a particular AP and temporarily saved in a developed table inside the AP. When employing the AMH scheme, the handover process in the network layer is performed prior to its default time. That is, the mobility handover process in the network layer is tackled by a trigger developed AMH message to the next access point. Thus, a mobile node keeps communicating with the current access point while the network layer handover is executed by the next access point.

Nika Naghavi et al [7] have proposed a class-based admission control to improve the bottleneck effect caused by triangular routing in PMIPv6, where resource units are rationed amongst different classes of traffic according to their QoS requirements. The PMIPv6 network is modeled as an M/M/m/m tandem queuing network with two types (classes) of arrival process and an analytical model is presented.

Khaled Zeraoulia et al [8] have introduced a novel mobility management strategy for mobile IP networks, in which they developed a seamless handover scheme called SHMIPv6 (Seamless Multimedia handoff for hierarchical Mobile IPv6). By integrating MAC and Network layer handovers efficiently, SHMIPV6 can significantly reduce the system signaling cost and handover delay.

3. Proposed Solution

3.1 Overview

In this paper, we propose an admission control and load balancing technique for Proxy Mobile IPv6 networks. In this technique, the admission control decision for multiple traffic classes is done based on the high speed mobile node and cell loading of the BS parameters [3]. If both the parameters are predicted to be greater than a threshold value, then the cell is considered as overloaded. Then a mobility session redirection is performed for load balancing [4].

3.2 Estimation of Metrics

3.2.1 Ratio of High Speed Mobile Nodes (R_H)

Let G be the total number of high speed mobile nodes within the cell.

Let N be the total number of mobile nodes within the cell

The ratio of high speed nodes is defined using the following equation:

$$R_H = \frac{G}{N} \qquad (1)$$

3.2.2 Cell Loading

Let BW_t be the total bandwidth of all traffic used in the cell.

Let BW_c be the total bandwidth capacity in the cell

The cell loading of the BS is defined using the following equation:

$$L = \frac{BW_t}{BW_c} \qquad (2)$$

3.2.3 Admission Control Parameter

It is defined using the following equation:

α = (1-(adj-1/capacity)*(capacity-residual capacity) (3)

where Adj-1 = random adjustable value

α = used for admission control of new calls

- **Admission Control**
- When a new call arrives at the cell range of a BS, it verifies if it corresponds to a Handoff call
- If it is a handoff call, then BS performs the following irrespective of the call capacity:

1.1.1 Accepts the call

1.1.2 Records the registration time

1.1.3 Records N

1.1.4 If N is related to high speed handover, then

- Relevant high speed mobile node within the cell is recorded.
- If ($\frac{G}{N} \leq G_{th}$) & ($\frac{BW_t}{BW_c} \leq BW_{th}$)

Then

The (adj-1) value of the neighbor cell will be modified to a (0<a<1)

Else

The (adj-1) value of the neighbor cell will be modified to zero.

The cell will be considered as overloaded

End if

End if

End if

Here th represents the threshold values

- Otherwise, BS verifies if capacity is greater than zero and less than or equal to α
- If yes, then it,
- Accepts the call
- Records the registration time
- Handsoff the call
- Records N
- Repeat Step 1.1.4

End if

- Otherwise, BS blocks or drops the call.

Step 1.1.4 reveals that if the cell loading of the BS and the ratio of high speed nodes are greater than the threshold, then the cell is considered to be overloaded and the mobility session redirection (MSRD) is performed for load balancing.

- **Load Balancing**

Let W1 and W2 be the local mobility anchors

Let GW be the mobile access gateway

Let LC_Mes be the load balancing caution message

Let Z be the session mobility ratio.

Let V be the home network prefix

- When load in a cell is high, then mobile session redirection technique is employed which involves the following steps:
- W sends LC_Mes to relevant GW to perform a refresh binding.
- W_1 then moves the binding update to W_2 and sends a appropriate acknowledgment message GW.
- All the sessions of the mobile node (N_i) are handed over to W_2.
- After N_i successfully registers at W_2, W_2 will take over the anchoring role for N_i

Note: This reveals that the data traffic between N_i and N_j at W_2

- V of N_i is completely deleted from the binding cache entry of W_2.

When there is any service interruption in N_i during PMIPv6-MSRD operation, then session mobility ratio based node replacement should be performed.

If N_i contains high Z, then session activity will be greater than mobility of N_i and Z will have less impact on user performance.

However,

If N_i is overloaded,

Then

LMA verifies if any $Z > Z_{th}$ exists for existing N_i

If Yes,

Then

N_i will be redirected to new LMA.

End if

If a N_i among the existing N_is can be redirected, this new N_i will be accepted. If not, the new N_i will be tried to connect to a new W.

Figure 1 represents the mobile session redirection technique

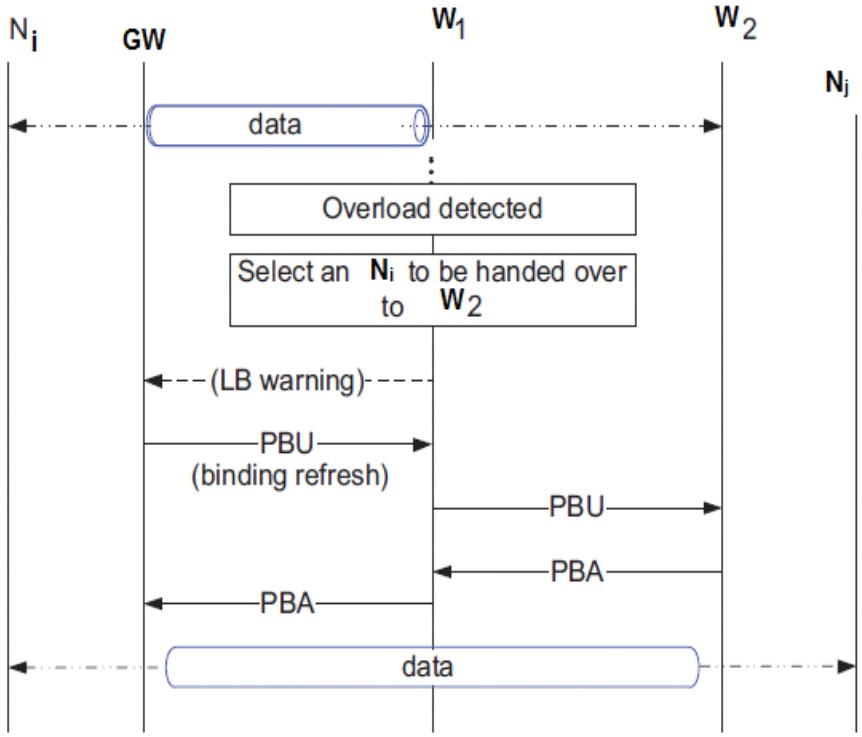

Fig 1 Mobile Session Redirection

4. Simulation Results

4.1 Simulation Parameters

We use NS2 to simulate our proposed Admission Control and Load Balancing Technique for Proxy Mobile IPv6 Networks(ACLBT) protocol. We use the IEEE 802.11 for wireless sensor networks as the MAC layer protocol. It has the functionality to notify the network layer about link breakage. In our simulation, the rate is varied as 50,100,150,200 and 250Kb. The area size is 600 meter x 600 meter square region for 50 seconds simulation time. The simulated traffic is Constant Bit Rate (CBR).

Our simulation settings and parameters are summarized in table 1

Table 1: Simulation parameters

No. of Nodes	16
Area	600 X 600
MAC	802.11
Simulation Time	50 sec
Traffic Source	CBR
Rate	50,100,150,200 and 250Kb
Propagation	TwoRayGround
Antenna	OmniAntenna
Psize	512

4.2 Performance Metrics

We evaluate performance of the new protocol mainly according to the following parameters. We compare the MPLFGCP [ ] protocol with our proposed ACLBT protocol.

Average Packet Delivery Ratio: It is the ratio of the number of packets received successfully and the total number of packets transmitted.
Delay: It is the time taken by the data packets to reach the destination.
Packet Drop: It is the number of packets dropped during the data transmission.

4.3 Results & Analysis

The simulation results are presented in the next section.

Case-1(CBR)

A. Based on Rate

In our first experiment we vary the transmission rate as 50, 100,150,200 and 250Kb.

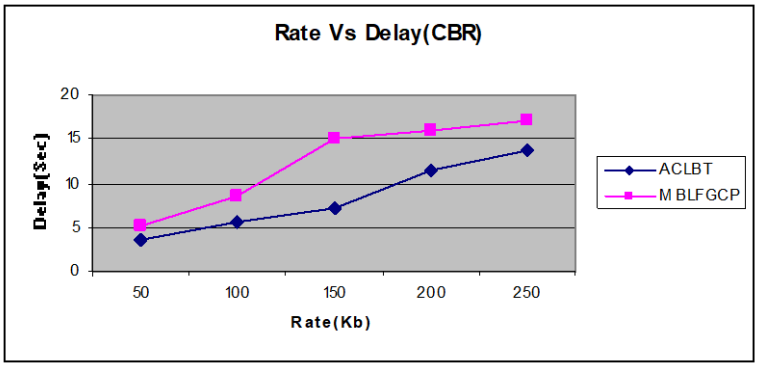

Fig 2: Rate Vs Delay

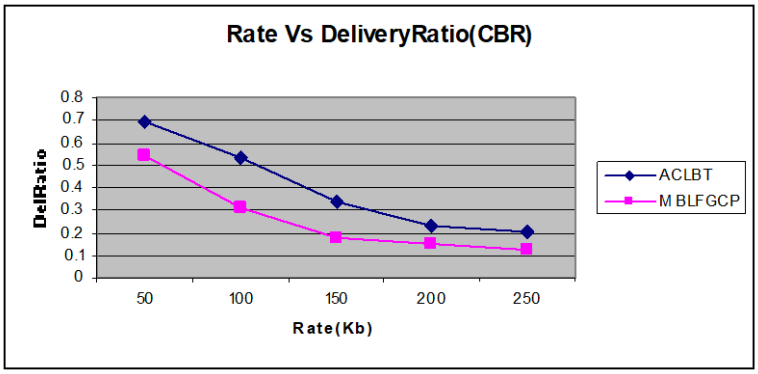

Fig 3: Rate Vs Delivery Ratio

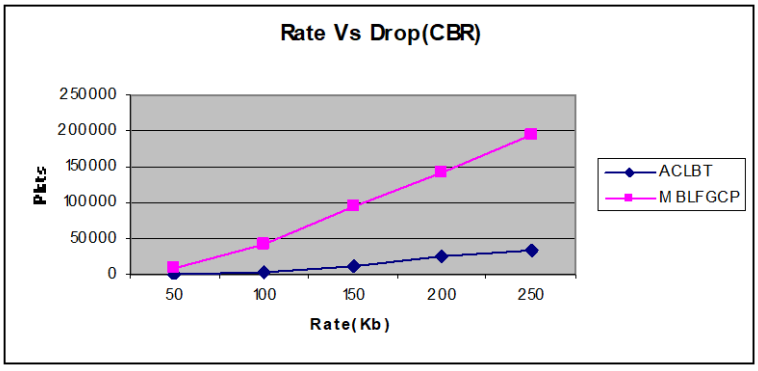

Fig 4: Rate Vs Drop

Figures 2 to 4 show the results of delay,delivery ratio and packet drop by varying the rate from 50 to 250Kb for the CBR traffic in ACLBT and MBLFGCP protocols. When comparing the performance of the two protocols, we infer that ACLBT outperforms MBLFGCP by 33% in terms of delay, 37% in terms of delivery ratio and 89% in terms of throughput.

B. Based on Time

In our second experiment we are analysing the performance based on the simulation time.

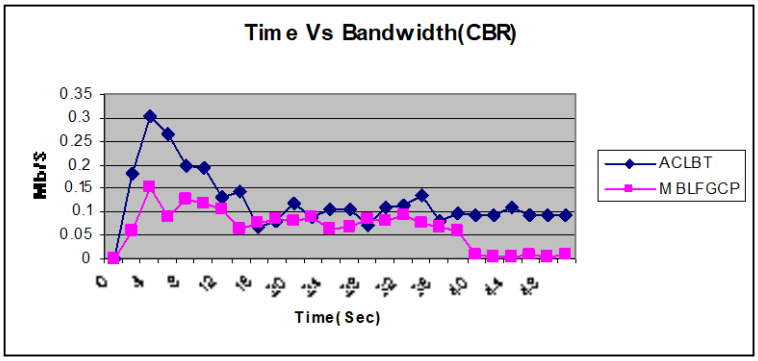

Fig 5: Time Vs Bandwidth

Figures 5 shows the result of bandwidth by varying the time for the CBR traffic in ACLBT and MBLFGCP protocols. When comparing the performance of the two protocols, we infer that ACLBT outperforms MBLFGCP by 22% in terms of bandwidth.

Case-2 (EXP)

A. Based on Rate

In our second experiment we vary the transmission rate as 50,100,150,200 and 250Kb.

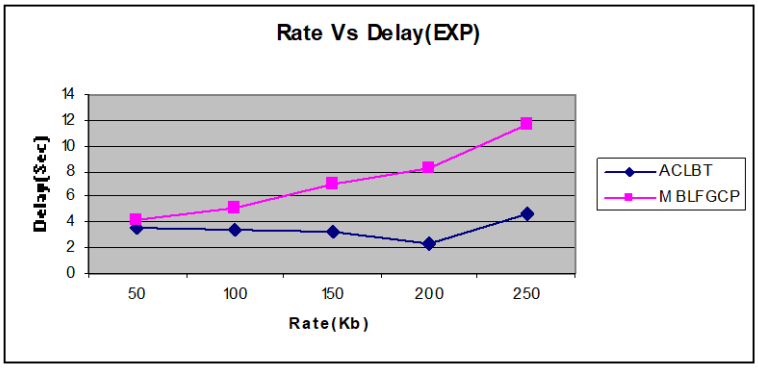

Fig 6: Rate Vs Delay

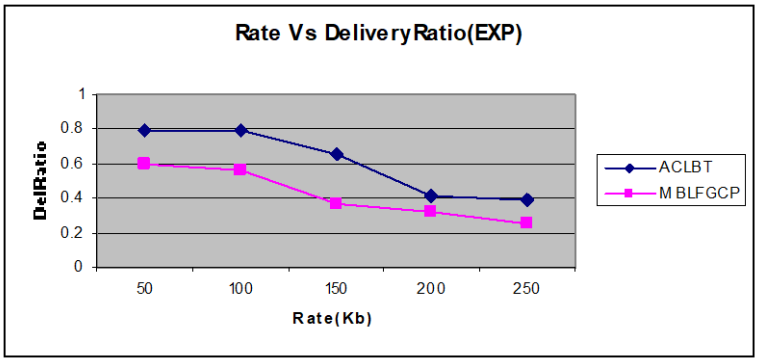

Fig 7: Rate Vs Delivery Ratio

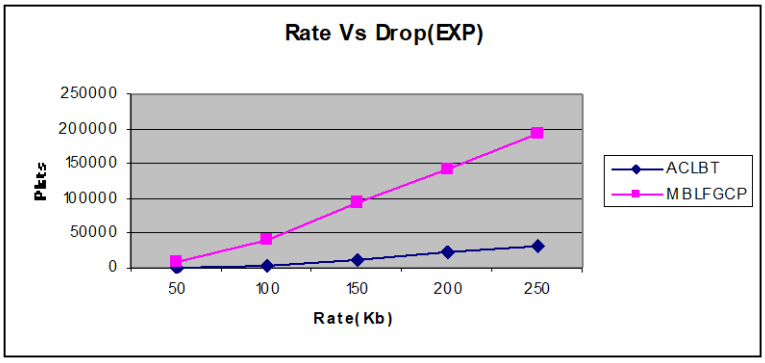

Fig 8: Rate Vs Drop

Figures 6 to 8 show the results of delay,delivery ratio and packet drop by varying the rate from 50 to 250Kb for the CBR traffic in ACLBT and

MBLFGCP protocols. When comparing the performance of the two protocols, we infer that ACLBT outperforms MBLFGCP by 46% in terms of delay, 39% in terms of delivery ratio and 89% in terms of throughput.

B. Based on Time

In our second experiment we are analysing the performance based on the simulation time.

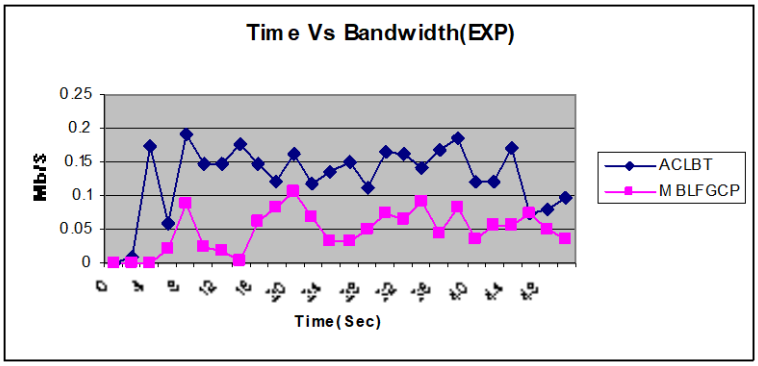

Fig 9: Time Vs Bandwidth

Figures 9 shows the result of bandwidth by varying the time for the CBR traffic in ACLBT and MBLFGCP protocols. When comparing the performance of the two protocols, we infer that ACLBT outperforms MBLFGCP by 30% in terms of bandwidth.

5. Conclusion

In this paper, we have proposed an admission control and load balancing technique for Proxy Mobile IPv6 networks. In this technique, the admission control decision for multiple traffic classes is done based on the high speed mobile node and cell loading of the BS parameters. If both the parameters are predicted to be greater than a threshold value, then the cell is considered as overloaded. Then a mobility session redirection is performed for load balancing. By simulation results, we have shown that the proposed technique offers QoS guarantees and reduces the network load.

References

1.Mohit Bagde and P. Sankar, "IMPROVEMENT IN THE MOBILITY OF MOBILE IPV6 BASED MOBILE NETWORKS USING REVERSE ROUTING HEADER PROTOCOL AND FAST HANDOFF",International Journal of Mobile Network Communications & Telematics (IJMNCT) Vol. 3, No.6, December 2013.

2.Miska Sulander,Timo H amalainen,Ari Viinikainen and Jani Puttonen, "Flow-Based Fast Handover Method for Mobile IPv6 Network",

3.Jung-ShyrWu,Shun-Fang Yang and Chen-Chieh Huang,"Admission Control for Multiservices Traffic in Hierarchical Mobile IPv6 Networks by Using Fuzzy Inference System",Journal of Computer Networks and Communications,PP:1-10,2012.

4.Seil Jeon, Rui L. Aguiar and Namhi Kang,"Load-Balancing Proxy Mobile IPv6 Networks with Mobility Session Redirection",IEEE COMMUNICATIONS LETTERS, VOL. 17, NO. 4, APRIL 2013.

5.Shun-Fang Yang and Jung-Shyr Wu, "Guard Channel based Call Admission Control Schemes in Hierarchical Mobile IPv6 Networks",International Journal of Communication Networks and Information Security (IJCNIS) Vol. 2, No. 2, August 2010.

6.Mosharrof H. Masud, Farhat Anwar, S. M. Sadakatul Bari and Omer M. Mohamed, "Vertical Handoff Reduction Mechanism Using IEEE 802.21 Standard in Mobile IPv6 (MIPv6) Network",IRACST – International Journal of Computer Networks and Wireless Communications (IJCNWC), ISSN: 2250-3501,Vol.2, No-4, August 2012.

7.Ali Safa Sadiq,Norsheila Binti Fisal,Kayhan Zrar Ghafoor and Jaime Lloret, "Advanced Mobility Handover for Mobile IPv6 Based Wireless Networks", Scientific World Journal,PP:1-20,2014.

8.Nika Naghavi, Vasilis Friderikos, Toktam Mahmoodi and Hamid Aghvami,"Admission Control Scheme for Proxy Mobile IPv6 Networks",IEEE International Conference on Communications (ICC),PP:5944-5948,2013.

Determination of high, low supply rate and forms of nitrogen element preferred by tomato plants in greenhouse

Mohamed Nafa Astill - Faculty of Agricultural - Bani Waleed University [1]

Abstract

The growth of tomato plants in this experiment was comparable under different supply rate and forms of nitrogen. As high concentrations of ammonium were toxic to tomato growth, a supply rate of 1 mM nitrogen was identified as a low supply rate and 4 mM nitrogen as a high supply rate. The growth of the tomato plants at each concentration were comparable irrespective of N form allowing the effect of N forms and supply rate to be compared directly. Although the growth of the plants was comparable under each condition, there was significant effect on other factor such as foliar P. Tomato plants supplied with 1 mM and 4 mM nitrate, increasing supply rates of N in the form of ammonium led to a decrease in total P content. The growth of tomato and total content of nitrogen in plant tissue were affected by both nitrogen form and supply rate.

Keywords:. Nitrogen form, supply rate and plant growth.

1.1 Introduction

Nitrogen is the main component of amino acids, proteins, nucleic acids and other cellular constituents that are necessary for plant development; therefore the availability of nitrogen is often the major nutrient factor limiting the yield of crop plants (Manuel Ruiz and Romero, 1999; Boquet and Breitenbeck, 2000; Nagel *et al.*, 2001; Cechin and de Fatima Fumis, 2004, Lea and Morot-Gaudry, 2001) . Not only is the supply rate of nitrogen important to plant growth but also the form of nitrogen, either as inorganic forms such as nitrate and ammonium (Clarkson and Hanson, 1980; Cramer and Lewis, 1993) or organic forms such as amino acids (Nasholm and Persson, 2001).

[1] Department of plant protection. Email: Moali5240@gmail.com

The impact of nitrogen form and supply rate on the plant growth has received great attention by plant physiologists, biologists and ecologists; and has increased the current understanding of nitrogen metabolism in plants (Trapani *et al.*, 1999,Walch-Liu *et al.*, 2000). Also it has been reported that abundant nitrogen supply increases the number of meristems produced by plants and their growth, thus encouraging shoot formation and growth in most plants (Lawlor *et al.*, 1988; Lawlor *et al.*, 1989). The impact of nitrogen form and supply rate on plant is not only restricted to plant morphology, but extends to the underlying physiology including photosynthesis (Lawlor *et al.*, 1989) (Claussen and Lenz, 1999; Cechin and de Fatima Fumis, 2004), the activity of a number of plant enzymes and hormones (Lawlor *et al.*, 1989; Claussen and Lenz, 1999; Nagel *et al.*, 2001; Collier *et al.*, 2003), the total content of nitrogen-containing compounds such as amino acids and proteins (Sanchez *et al.*, 2004),carbohydrate content (Paul and Driscoll, 1997) and the interaction with uptake of a number of mineral elements such as Fe, K^+, Ca^{2+}, Mg^{2+} and P (Zou *et al.*, 2001; Zubillaga *et al.*, 2002). In order to accommodate these influences of both nitrogen form and supply rate, plants must be able to adapt their growth, development and metabolism accordingly. For example, plants adjust the balance between shoot growth and root growth in response to changing nitrogen supply. When nitrate (but not ammonium) is detected by the root, a systemic signal is generated that stimulates leaf expansion (Walch-Liu *et al.*, 2000); however the accumulation of nitrate in shoot has a negative effect on root growth (Scheible *et al.*, 1997).

2.2 Materials and methods

2.2.1 Growth conditions of tomato plants

Seeds of tomato plants (*Lycopersicon esculentum*) Mill. cultivar Moneymaker were incubated in darkness on moist filter paper for 6 days at 25 ^{o}C to promote germination. Germinated seeds were transplanted individually (1 plant per pot) to black plastic pots (13.5 × 13.5 × 13 cm) filled with vermiculite (Medium size) (East Riding Horticulture) and then grown in greenhouse conditions for 6 weeks.

2.2.2 Nitrogen nutrient treatments

Plants were watered with 40% Long Ashton Nutrient Solution (pH 6) modified to contain different concentrations of nitrogen as NO_3^- (supplied as KNO_3) or NH_4^+ (supplied as $(NH_4)_2SO_4$). Plants were watered with 0.5, 1, 2, 4 and 8mM NO_3^- or 1, 2, 4, and 8mM NH_4^+. Nutrient solution (250 ml) was applied daily. Plants were kept moistened with water throughout the experimental period by standing each pot on a damp piece of capillary matting. Each treatment consisted of 8 replicate plants randomly distributed within the cabinet in the greenhouse.

2.2.3 Measurements of plant growth

The measurements of the plant height started fourteen days after transplanting and continued until the end of experiment at the rate of once a week. The relative growth rate (RGR) of the plants was calculated based on the change in shoot length per week over the growth period. For the measurement of the dry weight of shoots and roots,
tomato plants were harvested six weeks after transplanting. At harvest, the fresh shoots and roots of tomato plants were separated at the crown region. Roots were washed to remove vermiculite residues, rinsed three times in tap water and then blotted dry. Both fresh shoots and roots of tomato plants were placed in separate envelopes and dried at 54 ^oC for two weeks.

2.2.4 Determination of total N and P content

On the day of harvesting (42 days post-transplantation), leaf material was harvested, placed in a paper envelope and dried at 54˚C for two weeks for determination of the total amount of nitrogen and phosphorus using the Kjeldahl method. This method converts all of the nitrogenous and phosphate-containing compounds in a tissue sample into ammonia and orthophosphate respectively via the Kjeldahl digestion technique (Allen, 1989). The amount of ammonium and phosphate can be then determined using a spectrophotometer (N is measured at 590nm and P at 690nm).

Approximately 30-100 mg of dry plant material per replicate was weighed and then placed in a 30 ml boiling tube. Boiling tubes and glass marbles large enough to stopper the end of each tube were acid washed prior to use. Five ml of acid solution (3 parts conc. sulphuric acid and 1 part salicylic acid) and then 1 level spatula of catalyst (1 part copper sulphate to

9 parts lithium sulphate) were added to each sample. A marble was placed on each tube to allow reflux of the acid solution during the digestion and prevent the sample from drying out. The samples were heated at 370-390 ^{o}C for 8 hours in a fume hood. Once cooled the samples were diluted with distilled water to a total volume of 50 ml. After thorough mixing 15 ml was used for N and P analysis. Samples were analysed for ammonium and orthophosphate via flow injection analysis (Tecator Flow injection analysis system). Recovery of a certified reference hay powder was used for both N and P.

2.2.5 Statistical analyses

Analysis of variance (ANOVA) was used to determine statistically significant differences between the measurements (Minitab 13.3; Minitab Inc., State College, PA, USA).

3.3 Results

3.3.1 The impact of nitrogen form and supply rate on the growth of tomato plants.

The effect of varying nitrogen supply rate, supplied as nitrate or ammonium, on the growth of tomato plants is shown in Figure 1.1. Plant height was greatest when plants were supplied with 8 mM nitrate - lower concentrations of nitrate resulted in progressively smaller plants (Fig. 1.1 A). The relative growth rate (RGR) of plants grown on nitrate was greatest 3 weeks after transplantation and then declined (Fig 1.1 B). This peak in RGR was observed in all nitrate treatments. The greater the RGR at week three, the larger the eventual size of the plant. In contrast, plants grew less well when supplied with ammonium and toxicity effects were apparent at the highest concentration (8 mM) supplied. The RGR was much more constant throughout the course of the experiment and the height of the plants at the end of the experiment did not vary as much as in nitrate-fed plants (Fig.1.1 C, D).

Figure 1.2 shows pictures of the plants taken at the end of the experiment, 6 weeks after transplantation. The observed plant growth at the end of the experiment was consistent with the measurements of the plant height made throughout the experiment. Plants supplied with 8 mM nitrate were large and bushy with well developed root systems whilst those grown

on 0.5 mM and 1 mM nitrate were much smaller and had less developed root systems. Although a gradation in size was apparent in plants supplied with ammonium, the differences were less marked and there was a less striking effect on root development.

Figure 1.3 shows the dry weight of these plants and the root: shoot ratio (RSR). When nitrogen was supplied as nitrate, the dry weight of shoots and roots was greater than that of tomato plants that had been supplied with ammonium (Fig. 1.3 A & B). An increase in nitrogen supply rate of both forms (nitrate and ammonium) was associated with an increase in shoots of tomato plants, except at the highest concentration (8 mM) of ammonium. The roots of tomato plants were also affected by nitrogen form and supply rate (Fig 1.2 C, D). The highest dry weight of roots was recorded in plants fed with 8 mM nitrate (Fig.1.3 A), while the lowest dry weight of roots was found in plants fed with 8 mM ammonium (Fig.1.3 B). The RSR of plants supplied with nitrate was highly responsive to concentration.

The RSR was greatest in plants supplied with 0.5 mM nitrate (RSR = 0.356 +/- 0.017) and was least in plants fed with 8 mM nitrate (0.164 +/- 0.008). .In contrast, the RSR was much less responsive to ammonium supply rate - there was no statistically significant difference in RSR of plants supplied with 1, 2 or 4 mM ammonium and was only reduced in plants fed 8 mM ammonium where toxicity effects were apparent.

3.3.2The total content of nitrogen and phosphorus in tomato leave

The total nitrogen and phosphorus content of leaves of tomato plants grown at different supply rates of nitrate or ammonium are presented in Figure 1.4. There was no significant difference in the total nitrogen content of tomato leaves supplied with 0.5 mM, 1 mM and 2 mM nitrate; however a significant increase in nitrogen content was observed when the supply rate of nitrate was increased to 4 mM or 8 mM (Fig 1.4 A). The impact of increasing supply rates of ammonium on total content of nitrogen in tomato leaves is presented in Figure 1.4 B. Again, the total foliar content of nitrogen increased with an increase in the supply rate of ammonium; however the highest content of nitrogen was recorded in tomato leaves fed with 8 mM ammonium. There was no big difference in total content of nitrogen in tomato leaves fed with 1 mM of nitrate or ammonium (~ 17 and

~20 mg g^{-1} dry weight of leaves) respectively, also ~ 28 mg g^{-1} in tomato leaves treated with 4 mM nitrate or ammonium (Fig 1.4 A,B). No significant differences in the total content of P were found in tomato leaves grown with different supply rates of nitrate (Fig 1.4 C); however, the total content of P differed significantly in tomato leaves fed with ammonium (Fig 1.4 D). The phosphorus content of tomato leaves declined with increased supply rates of ammonium, except at the highest supply rate of ammonium (8 mM) when toxicity was apparent and the total content of phosphorus increased (Fig 1.4 D).

4.4 Discussion

4.4.1 The impact of nitrogen form and supply rate on the growth of tomato plants

In order to understand the impact of nitrogen form and supply rates on the growth of tomato plants, plants were grown with different supply rates of nitrogen in the form of nitrate or ammonium and various measurements of plant growth and development made. Increasing supply rates of nitrate from 0.5 mM to 8 mM led to a marked increase in plant growth.

Plant height and dry matter accumulation increased over the entire range of nitrate supply rates examined. This finding is consistent with nitrogen as a major determining factor of plant growth and development (Schortemeyer *et al.*, 1997; Trapani *et al.*, 1999). Although measurements of relative growth rate peaked at 3 weeks after transplantation and then declined, these measurements were made on plant height and did not account for the development of side branches which were numerous in 8 mM nitrate-fed plants. This is consistent with an abundant nitrogen supply increasing the number of meristems produced by plants and their growth, thus encouraging shoot formation and growth in most plants (Lawlor *et al.*, 1988; Lawlor *et al.*, 1989). In contrast, plants supplied with nitrogen in the form of ammonium showed a more complex growth response. Increasing supply rates of ammonium from 1 mM to 4 mM led to an increase in plant growth, although the RGR was relatively uniform throughout the study period. However, plants supplied with 8 mM ammonium were smaller than those supplied with 4 mM ammonium

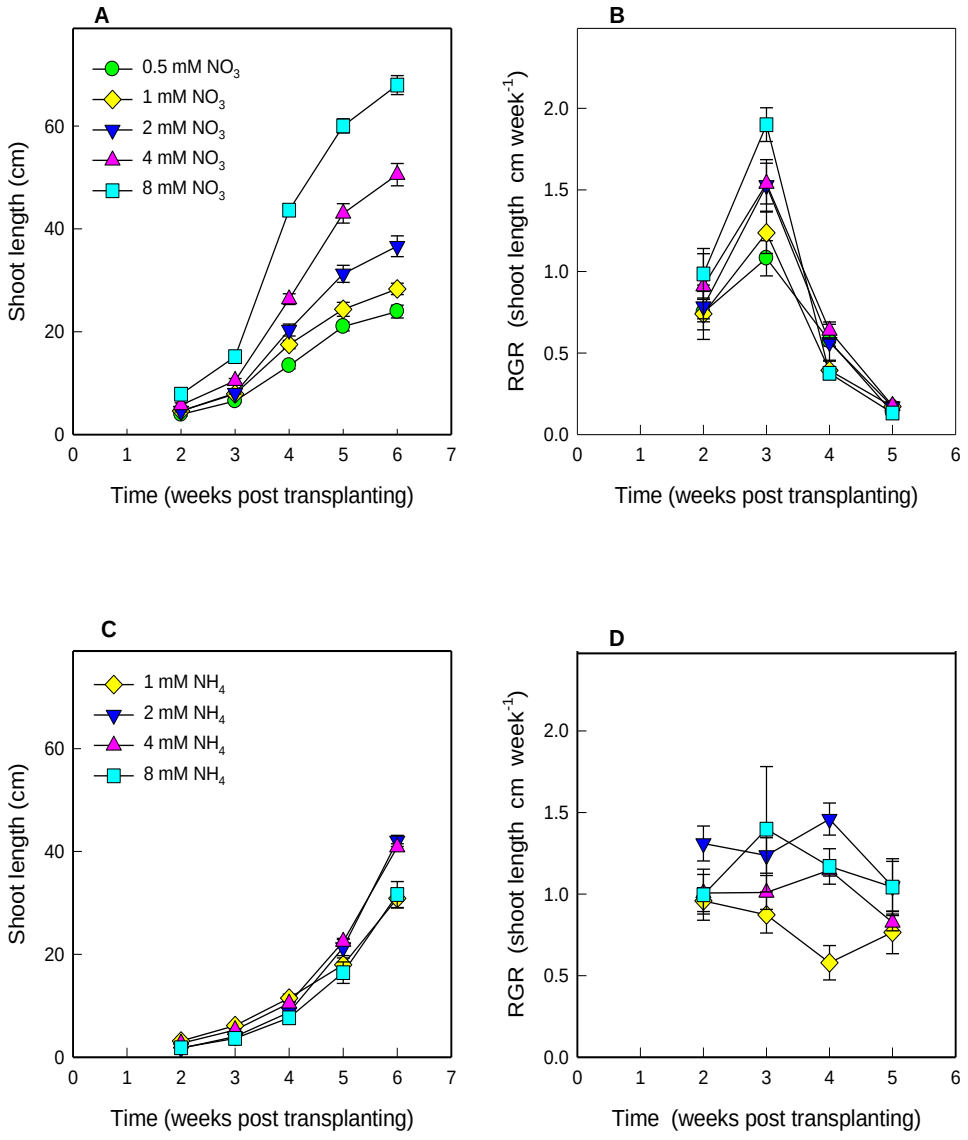

Fig 1.1: The effect of nitrogen form and supply rate on the shoot length of tomato plants. Tomato plants were grown at different supply rates of nitrogen supplied as either nitrate (A&C) ammonium (B&D). Data are means of 8 replicates ±SE.

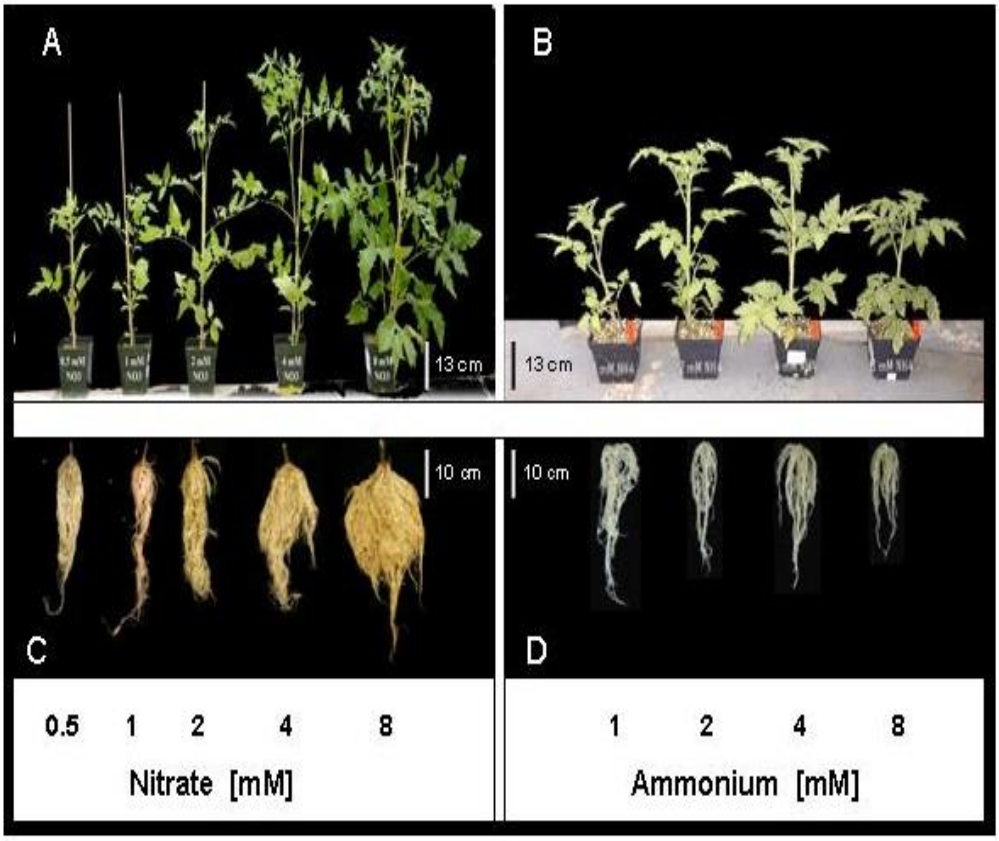

Fig 1.2: The effect of nitrogen form and supply rate on tomato growth. Shoots and roots of tomato plants grown at varying supply rates of nitrate (A&C) and ammonium (B&D) for 42 days

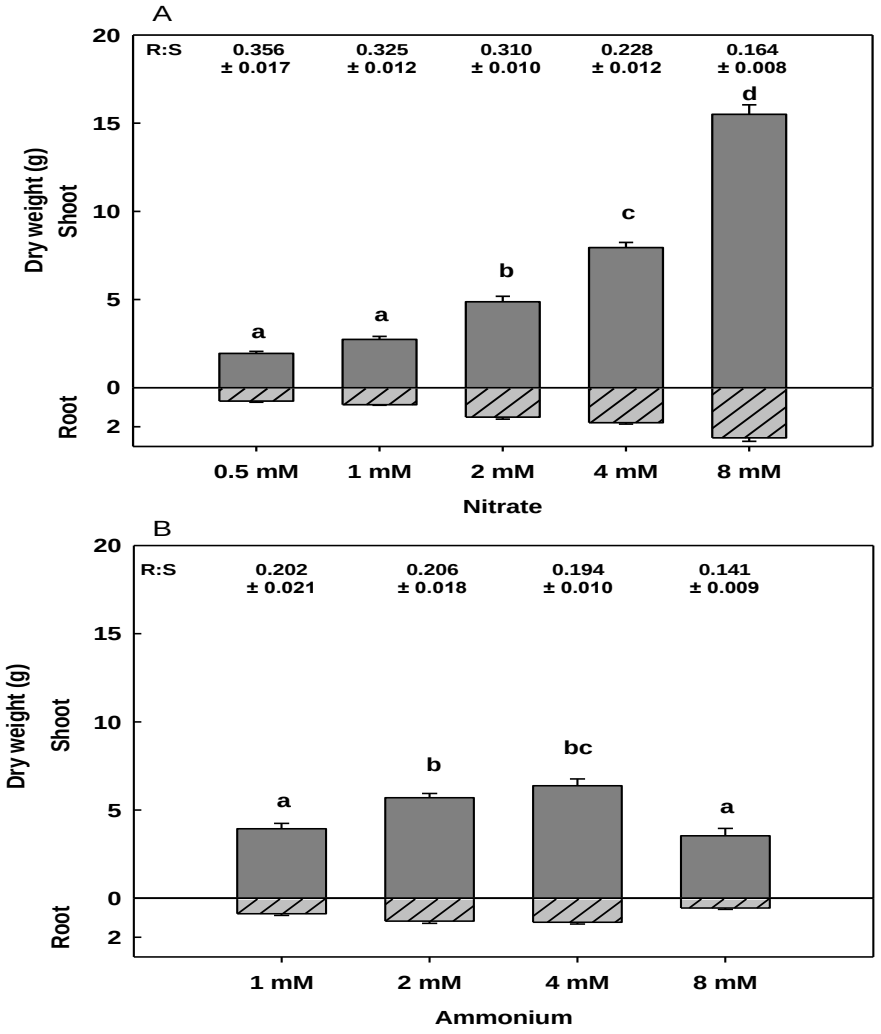

Fig 1.3: The effect of nitrogen form and supply rate on the growth of tomato plants. Dry weight of shoots, roots and root: shoot ratio of tomato plants that have been grown at different supply rates of nitrogen supplied as either nitrate (A) or ammonium (B).Data are means of eight replicates ± SE. Bars sharing the same letter code within the same group do not differ significantly from each other (Tukey's multiple comparison test, $p < 0.001$).

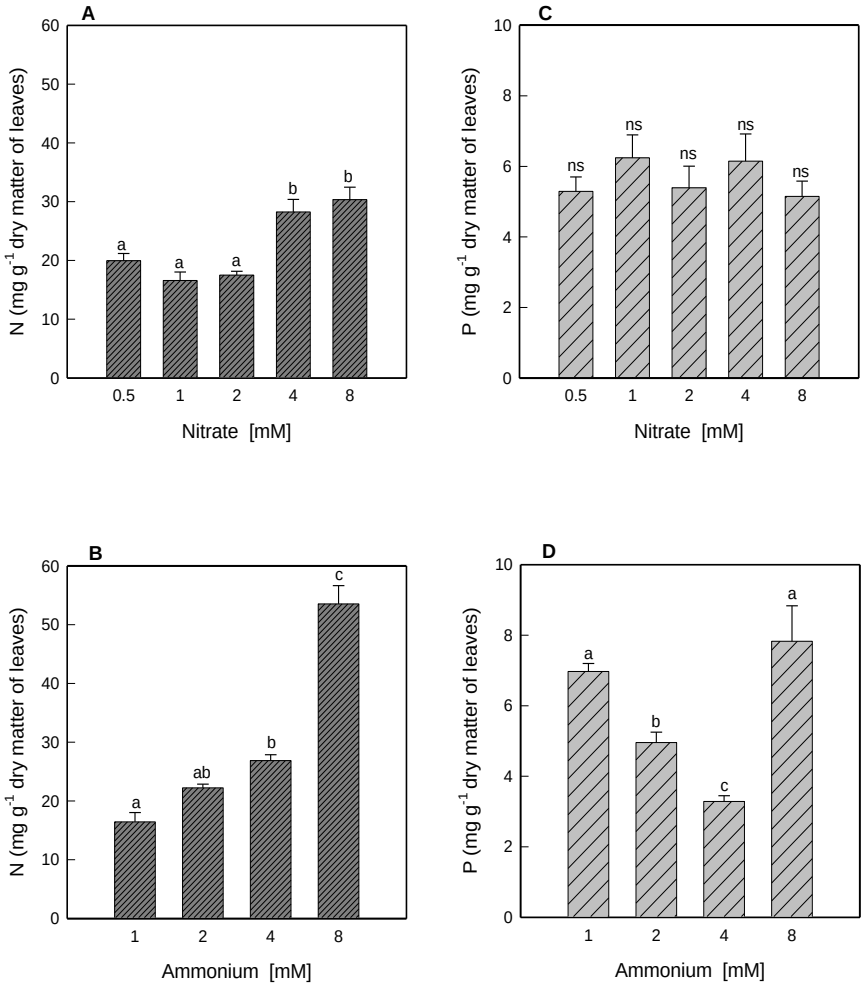

Fig 1.4: Total content of nitrogen and phosphorus of leaves of tomato plants grown at different supply rates of nitrogen in form of nitrate (A&C) or ammonium (B&D) respectively. Data are means of eight replicates ±SE. Bars sharing the same letter code within the same group did not differ significantly from each other. Bars marked with (ns) are not significantly different. (Tukey's multiple comparison test, (A) df = 4, f=15.39 and p<0.001, (B) df=3, f=60.09 and p < 0.001, (C) df=4, f=0.75 and p < 0.567 (D) df=3, f=14.20 and p < 0.001).

Toxicity caused by ammonium nutrition observed in many plant species is thought to occur for several reasons including proton extrusion that is associated with ammonium uptake, cytosolic pH disturbances, displacement of crucial cations such as K^+ and Mg^{2+}, shifts in plant carbohydrate status (Kronzucker *et al.*, 2001) and the high energetic cost of pumping NH_4^+ back out of cells (Britto *et al.*, 2001; Britto and Herbert, 2002). It has been demonstrated that high ammonium supply impairs the growth of plants compared to nitrate–grown plants (van Beusiichem *et al.*, 1988; Cramer and Lewis, 1993). This finding is consistent with the results in this chapter that tomato plants grew best when nitrogen was supplied in the form of nitrate and that high supply rate of ammonium (8mM) were toxic to tomato plants.

In addition to plant growth, the root:shoot ratio (RSR) was significantly affected by nitrogen form and supply rate. The RSR of plants was greatest at low nitrogen supply rates although tomato plants were much more responsive to nitrate than to ammonium. The well-documented increase in root to shoot ratio under nitrogen deficiency has been correlated to shift in endogenous phytohormone levels, with an increase in the abscisic acid and decrease in cytokinins in particular (Palmer *et al.*, 1996). The greater effect of nitrate on RSR compared with ammonium is consistent with nitrate acting as the principal signal influencing RSR as described in section 1.1.

As 8 mM ammonium resulted in toxicity effects, 1 mM and 4 mM nitrogen treatments were selected as ‘low’ and ‘high’ nitrogen supply rates for further experiments. Plants grew to a comparable extent when supplied with these concentrations of nitrogen whether supplied as nitrate or ammonium. Plants supplied with high nitrogen were approximately twice the size of those supplied with low nitrogen. It is important to recognise, however, that plant growth at ‘high’ supply rates was still N limited as further increases in height and biomass accumulation could be achieved with greater supply rates of nitrate.

4.4.2 Did nitrogen form and supply rate alter the total content of N and P in tomato leaves?

In order to understand the impact of nitrogen form and supply rate on the total nitrogen and phosphorus content of tomato leaves, samples of six week old tomato leaves were harvested and the total content of N and P determined as described in section 2.2.3. The total content of nitrogen in leaves of tomato plants grown at 4 mM and 8 mM nitrate was greater (~1.5-fold) than that of leaves from plants grown at 0.5 - 2 mM nitrate. However, a much greater effect was observed in plants grown with different supply rates of ammonium. Whilst the N content of plants grown at 1, 2 and 4 mM ammonium increased with increasing supply rate, and were comparable to nitrate fed plants, the N content of plants supplied with 8 mM ammonium were much greater than in any other treatment. This finding might be interpreted as a result of increased nitrogen assimilation and subsequent growth in nitrate–grown plants. While the activity of nitrate reductase (NR) and other essential enzymes that are responsible for nitrogen assimilation in plants were clearly affected by different factors including the external supply of nitrogen (Claussen and Lenz, 1999; Stohr, 1999; Imai *et al.*, 2005), it can be assumed that nitrate-grown plants have been able to assimilate nitrate efficiently at a rate appropriate to support the observed growth. This is also likely to be true of plants supplied with 1 - 4 mM ammonium. However, at the 8 mM ammonium supply rate, the toxicity effects of high ammonium have inhibited plant growth leading to an accumulation of N within the foliar tissue. This increase may not be attributed to an increased activity of NR and other related enzymes of nitrogen assimilation but to the impact of ammonium toxicity on general metabolic processes of these plants.

Whilst there were no significant differences in the total content of P of tomato leaves supplied with different concentrations of nitrate, the P content of tomato plants supplied with ammonium declined with increasing N supply over the 1 - 4 mM range, but then increased significantly at the 8 mM supply rate. The latter can again be attributed to the toxicity of high

ammonium supply rates limiting plant growth hence P taken up by the root system, albeit inefficiently, accumulated in the foliar tissues. The reduction in P content of tomato leaves supplied with 1 - 4 mM ammonium might be attributed to increased proton extrusion as a result of ammonium assimilation. The decreased pH of the medium would result in a decrease in the uptake of P by the plant roots. Such decreases in P content have been shown to have great effects on both the rate of leaf expansion and photosynthetic rate per leaf area of sunflower suggesting that phosphorus allowed more efficient use of supplied nitrogen (Lawlor, 1993; Rodraguez *et al.*, 1998; Zubillaga *et al.*, 2002).

References

Allen, S.E. (1989). Chemical analysis of ecological mateials. (Blackwell Scientific Publications).

Beuve, N., Rispail, N., Laine, P., Cliquet, J. B., Ourry, A., and Ledeunff, E. (2004). Putative role of γ-aminobutyric acid (GABA) as a long-distance signal in up-regulation of nitrate uptake in *Brassica napus* L. Plant, Cell and Environment, **27,** 1035-1046. **Boquet, D.J., and Breitenbeck, G.A.** (2000). Nitrogen rate effect on partitioning of nitrogen and dry matter by cotton. Crop Science, **40,** 1685-1693.

Britto, D.T., and Herbert, J.K. (2002). NH_4^+ toxicity in higher plants: a critical review. Journal of Plant Physiology, **159,** 567-584.

Britto, D.T., Siddiqi, M.Y., Glass, A.D.M., and Kronzucker, H.J. (2001). Futile transmembrane NH_4^+ cycling: A cellular hypothesis to explain ammonium toxicity in plants. Plant Biology, **98,** 4255-4258.

Cechin, I., and de Fatima Fumis, T. (2004). Effect of nitrogen supply on growth and photosynthesis of sunflower plants grown in the greenhouse. Plant Science, **166,** 1379-1385.

Clarkson, D.T., and Hanson, J.B. (1980). The mineral nutrition of higher plants. Annual Review of Plant Physiology, **31,** 239-298.

Claussen, W., and Lenz, F. (1999). Effect of ammonium or nitrate nutrition on net photosynthesis, growth, and activity of the enzymes nitrate reductase and glutamine synthetase in blueberry, raspberry and strawberry. Plant and Soil, **208,** 95-102.

Collier, M., Fotelli, M., Nahm, M., Kopriva, S., Renneberg, H., Hanke, D., and Gessler, A. (2003). Regulation of nitrogen uptake by *Fagus sylvatica* on a whole plant level - interactions between cytokinins and soluble N compounds. Plant, Cell and Environment, **26,** 1549-1560.

Cramer, M.D., and Lewis, O.A.M. (1993). The influence of nitrate and ammonium nutrition on the growth of wheat (*Triticum aestivum*) and maize (*Zea mays*) Plants. Annals of Botany, **72,** 359-365.

Imai, K., Suzuki, Y., Makino, A., and Mae, T. (2005). Effects of nitrogen nutrition on the relationships between the levels of *rbcS* and *rbcL* mRNAs and the amount of ribulose 1.5-bisphosphate carboxylaseoxygenase synthesized in the eighth leaves of rice from emergence through senescence. Plant, Cell and Environment, **28**, 1589-1600.

Jang, J.C., Leon, P., Zhou, L., and Sheen, J. (1997). Hexokinase as a sugar sensor in higher plants. The Plant Cell, **9,** 5-19.

Kronzucker, H.J., Britto, D.T., Davenport, R.J., and Tester, M. (2001). Ammonium toxicity and the real cost of transport. Trends in Plant Science, **6,** 335-337.

Lawlor, D. (1993). Photosynthesis: molecular, physiological and environmental processes. (Burnt Mill, Harlow: London Scientific and Technical.).

Lawlor, D., Kontturi, M., and Young, A. (1989). Photosynthesis by flag leaves of wheat in relation to protein, ribulose bisphosphate carboxylase activity and nitrogen supply. Journal of Experimental Botany, **40,** 43-52.

Lawlor, D., Boyle, F., Keys, A., Kendall, A., and Young, A. (1988). Nitrate nutrition and temperature effects on wheat: a synthesis of plant

growth and nitrogen uptake in relation to metabolic and physiological processes. Journal of Experimental Botany, **39,** 329-343.

Lea, P.J., and Morot-Gaudry, J.F. (2001). Plant Nitrogen. Berlin; London: Springer, pp.344-364.

Lichtenthaler HK, Wellburn WR. 1983. Determination of total carotenoids and chlorophylls a and b of leaf extracts in different solvents*Biochem. Soc. Trans*591- 592.

Manuel Ruiz, J., and Romero, L. (1999). Cucumber yield and nitrogen metabolism in response to nitrogen supply. Scientia Horticulturae, **82,** 309-316.

Moore, B., Zhou, L., Rolland, F., Hall, Q., Cheng, W.-H., Liu, Y.-X., Hwang, I., Jones, T., and Sheen, J. (2003). Role of the *Arabidopsis* glucose sensor HXK1 in nutrient, light, and hormonal signaling. Science, **300,** 332-336.

Nagel, O.W., Konings, H., and Lambers, H. (2001). Growth rate and biomass partitioning of wildtype and low-gibberellin tomato (*Solanum lycopersicum*) plants growing at a high and low nitrogen supply. Physiologia Plantarum, **111,** 33-39.

Nasholm, T., and Persson, J. (2001). Plant acquisition of organic nitrogen in boreal forests. Physiologia Plantarum, **111,** 419-426.

Palmer, S., Berridge, D., McDonald, A., and Davies, W. (1996). Control of leaf expansion in sunflower (*Helianthus annuus* L.) by nitrogen nutrition. Journal of Experimental Botany, **47,** 359-368.

Paul, M., and Driscoll, S. (1997). Sugar repression of photosynthesis: the role of carbohydrates in signalling nitrogen deficiency through source: sink imbalance. Plant, Cell and Environment, **20,** 110-116.

Rodraguez, D., Zubillaga, M.M., Ploschuk, E.L., Keltjens, W.G., Goudriaan, J., and Lavado, R.S. (1998). Leaf area expansion and assimilate production in sunflower (*Helianthus annuus* L.) growing under low phosphorus conditions. Plant and Soil, **202,** 133-147.

Sakakibara, H. (2003). Nitrate-specific and cytokinin-mediated nitrogen signaling pathways in plants. Journal of Plant Research, **116,** 253-257.

Sanchez, E., Rivero, R.M., Ruiz, J.M., and Romero, L. (2004). Changes in biomass, enzymatic activity and protein concentration in roots and leaves of green bean plants (*Phaseolus vulgaris* L. cv. Strike) under high NH_4NO_3 application rates. Scientia Horticulturae, **99,** 237-248.

Scheible, W.R., Gonzalez-Fontes, A., Lauerer, M., Muller-Rober, B., Caboche, M., and Stitt, M. (1997). Nitrate acts as a signal to induce organic acid metabolism and repress starch metabolism in tobacco. The Plant Cell, **9,**783-798.

Schortemeyer, M., Stamp, P., and Feil, B. (1997). Ammonium Tolerance and carbohydrate status in maize cultivars. Annals of Botany, **79,** 25-30.

Stohr, C. (1999). Relationship of nitrate supply with growth rate, plasma membrane-bound and cytosolic nitrate reductase, and tissue nitrate content in tobacco plants. Plant, Cell and Environment, **22,** 169-177.

Takei, K., Sakakibara, H., Taniguchi, M., and Sugiyama, T. (2001). Nitrogen-dependent accumulation of cytokinins in root and the translocation to leaf: Implication of cytokinin species that induces gene expression of maize response regulator. Plant and Cell Physiology, **42,** 85-93.

Takei, K., Takahashi, T., Sugiyama, T., Yamaya, T., and Sakakibara, H. (2002). Multiple routes communicating nitrogen availability from roots to shoots: a signal transduction pathway mediated by cytokinin. Journal of Experimental Botany, **53,** 971-977.

Trapani, N., Hall, A., and Weber, M. (1999). Effects of constant and variable nitrogen supply on sunflower (*Helianthus annuus* L.) leaf cell number and size. Annals of Botany, **84,** 599-606.

Van Beusiichem, M.L., Kirkby, E.A., and Baas, R. (1988). Influence of nitrate and ammonium nutrition on the uptake, assimilation, and distribution of nutrients in *Ricinus communis*. Plant Physiology, **86,** 914-921.

Walch-Liu, P., Neumann, G., Bangerth, F., and Engels, C. (2000). Rapid effects of nitrogen form on leaf morphogenesis in tobacco. Journal of Experimental Botany, **51,** 227-237.

Walch-Liu, P., Filleur, S., Gan, Y., and Forde, B.G. (2005). Signaling mechanisms integrating root and shoot responses to changes in the nitrogen supply. Photosynthesis Research, **83,** 239-250.

Wang, X., Wu, P., Xia, M., Wu, Z., Chen, Q., and Liu, F. (2002). Identification of genes enriched in rice roots of the local nitrate treatment and their expression patterns in split-root treatment. Gene, **297**, 93-102.

Zou, C., Shen, J., Zhang, F., Guo, S., Rengel, Z., and Tang, C. (2001). Impact of nitrogen form on iron uptake and distribution in maize seedlings in solution culture. Plant and Soil, **235,** 143-149.

Zubillaga, M.M., Aristi, J.P., and Lavado, R.S. (2002). Effect of phosphorus and nitrogen fertilization on sunflower (*Helianthus annus* L.) nitrogen uptake and yield. Journal of Agronomy and Crop Science, **188,** 267-274.